جامعة الدول العربية : ثمانون عاماً من العمل العربي المشترك

ج03-115/01(02/25)/04-م محدثة 2 (14314)

الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلـس الاقتصــادي والاجتماعــي
الــدورة العاديـــة (115)

على مستوى كبـار المسؤولين

الوثائق المعروضة على الاجتماع

الأمانة العامة: 12 فبراير/ شباط 2025

المحتويات

الصفحة

- مذكرة شارحة بشأن التنمية المستدامة. 3
- دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية. 105
- تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (عبر تقنية الاتصال المرئي: 23-2024/9/24). 129

مذكرة شارحة

بشأن

التنميـــــة المستدامـــــة

مذكرة مُحدّثة 2

مذكرة شارحة

بشأن

التنمية المستدامة

—

عرض الموضوع:

أولاً: الاجتماع السادس عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية:

- عقدت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية اجتماعها السادس عشر، بتاريخ 2024/12/17، في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد شارك في الاجتماع ممثلو 13 دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية. كما شارك في الاجتماع ممثلو كل من: منظمة العمل العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاتحاد العربي للتطوع، جمعية المياه الكويتية، جمعية أصدقاء البيئة الإماراتية، جمعية الفجيرة الاجتماعية والثقافية الإماراتية، المؤسسة الدولية للعلوم والابتكار والتنمية المجتمعية المستدامة. هذا، وقد تضمّن جدول أعمال الاجتماع العديد من الموضوعات الهامة، من بينها: القضاء على الجوع في المنطقة العربية، المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة، التمويل المستدام في المنطقة العربية، تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، الرؤية العربية 2045، المبادرة الإقليمية للأمن المناخي، المبادرة العربية للاستدامة، الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الأسبوع العربي للتنمية المستدامة واليوم العربي للاستدامة. (مرفق1: تقرير وتوصيات الاجتماع).

ثانياً: فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة:

- نظمت الأمانة العامة النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، خلال الفترة 24-2024/11/27 بمحافظة القاهرة بجمهورية مصر العربية، وذلك بالتعاون مع الشركاء من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية. وقد انعقدت هذه النسخة تحت عنوان "حلول مستدامة من أجل مستقبل أفضل: المرونة والقدرة على التكيف في عالم عربي متطور"، واشتملت على العديد من جلسات العمل والأنشطة التفاعلية والفعاليات الهامة؛ بإجمالي عدد (58) جلسة، وشارك فيها أكثر من 1500 من المسؤولين والخبراء والأكاديميين من مختلف الدول العربية وكذلك من الشركاء الإقليميين والدوليين. وقد أكدت هذه النسخة على أهمية الحلول العملية التي تسرع من وتيرة التنفيذ، بما في ذلك وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ وتعزيز الشراكات التي من شأنها دفع الجهود لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والتأثير بشكل ملموس على معيشة المواطن العربي. وكان من بين أهم ما اشتمل عليه الأسبوع الفعاليات الهامة التالية:
  - المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى للاستثمار والاستدامة، خلال الفترة 24-2024/11/26، وتضمنت أعماله عقد جلسة حوارية رفيعة المستوى و(8) موائد مستديرة؛ حيث تم التركيز على دور القطاع المصرفي

في التعامل مع العوائق والفرص الاستثمارية، بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص في التحول الأخضر، وكذلك تعبئة الاستثمارات الخاصة في المنطقة العربية. وقد أعلن المنتدى عن تشكيل "لجنة تأسيسية" لوضع النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمبادرة العربية للاستدامة "معاً". وحظي المنتدى بمشاركة قيادات رفيعة المستوى من الدول العربية، ضمّت عدداً من السادة الوزراء العرب ومحافظي البنوك المركزية العربية، ورؤساء ونواب عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية المالية، بالإضافة إلى مجموعة من رؤساء وممثلي إدارات التنمية المستدامة في العديد من البنوك الاقليمية، وكذلك ممثلي منظمات الأمم المتحدة، وممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات العطاء الاجتماعي، ومجموعة من الخبراء.

- القمة الشبابية العربية الثالثة، ونظمتها الأمانة العامة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية، وذلك خلال الفترة 25–2024/11/27 في محافظة القاهرة. وهدفت إلى توفير منصة حوارية تُمكّن الشباب العربي من تبادل وجهات النظر حول الموضوعات الرئيسية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وشارك في أعمال القمة الشبابية عدد كبير من المسؤولين الحكوميين ومن المنظمات الدولية والإقليمية والعربية وأصحاب المصلحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمرأة، والشباب، بالإضافة لوسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، ومراكز الأبحاث.
- كما تجدر الإشارة أنه وخلال فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، عقدت الأمانة العامة ست جلسات حوارية يومي 25 – 2024/11/26 في مختلف المجالات، شملت كلاً من: الابتكار والابداع من أجل الاستدامة، الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا والشمول المالي، تنمية المهارات الرقمية ووظائف المستقبل، الأمن السيبراني، المدن والمجتمعات الذكية.

ثالثاً: المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة:

- تنفيذاً لتوصيات الاجتماع الخامس عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية بتاريخ 2024/6/27 بمقر الأمانة العامة، وتنفيذاً كذلك لتوصيات ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية للذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة المنبثقة عن "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" والتي عقدت يومي 12– 2023/12/13، نظمت الأمانة العامة جلسة حول "التكنولوجيا والابتكار في السياحة المستدامة"، وذلك بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وعدد من الشركاء المعنيين.
- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5، نظمت مجموعة العمل الإقليمية المعنية "بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة" المنبثقة عن المنصة الرقمية، وبالشراكة مع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ورشة العمل الإقليمية الثانية رفيعة المستوى حول "الاستثمار المستدام في التحول الرقمي بالمنطقة العربية"، وذلك يومي 16–2024/12/17 في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد شارك في أعمال الورشة ممثلو الدول العربية والمنظمات والاتحادات العربية ولجنة (الاسكوا)، بالإضافة إلى مختلف الشركاء الإقليميين. هذا، وقد تضمنت الورشة ثلاث جلسات رئيسية، وذلك في إطار الإعداد لإطلاق "خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 – 2030".

رابعاً: الرؤية العربية 2045:

عقد فريق العمل المشترك بين ممثلي الدول العربية والأمانة العامة للجامعة ولجنة (الاسكوا) لاستكمال تضمين كافة ملاحظات الدول العربية التي وردت على الوثيقة النهائية للرؤية العربية (2045)، اجتماعه الأول يومي 4–2024/11/5 بالمملكة الأردنية الهاشمية بحضور عدد من الدول العربية؛ حيث تم مناقشة كافة الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء حول وثيقة الرؤية. وقد تم تضمين تلك الملاحظات ضمن الوثيقة النهائية (مرفق 2).

خامساً: المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية:

خلال الاجتماع (16) للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، بتاريخ 2024/12/17، قدّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مداخلةً حول نتائج أعمال اللجنة الحكومية المعنية بتمويل التنمية التابعة للجنة الإسكوا، وكذلك التحضير للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المُقرّر عقده في شهر يوليو 2025 بمدينة أشبيلية الأسبانية. وقد تضمنت المداخلة استعراضاً للوضع الحالي للمنطقة العربية والتحديات الرئيسية في مجال تمويل التنمية، ودعت الاسكوا إلى التنسيق والتعاون بينها وبين جامعة الدول العربية للتحضير الجيد والمشاركة الفعالة في هذا الحدث الهام. وفي هذا الإطار، أعدت لجنة الاسكوا ورقة حول الموقف العربي وأولويات تمويل التنمية، وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (مرفق 3).

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق 1

الأمانة العامة
إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

الاجتماع السادس عشر

للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية
المستدامة 2030 في المنطقة العربية

17 ديسمبر 2024

أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة

حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس

التقرير والتوصيات

الاجتماع السادس عشر
للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
(أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة)
2024/12/17
حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس

أولاً:

- افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع السادس عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية والذي عقد في أبو ظبى بدولة الامارات العربية المتحدة، حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على ترأسها للاجتماع الخامس عشر للجنة العربية في يونيو 2024 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وأشارت الى ان الاجتماع السادس عشر للجنة شهد المشاركة حضوريا لبعض المشاركين والبعض الاخر عن بعد (Hybrid)، ثم أعطت الكلمة لدولة الامارات العربية المتحدة رئيس الاجتماع السادس عشر للجنة العربية للتنمية المستدامة.

- ترأست الاجتماع السيدة/ فوزية النقبى – بإدارة التنمية والتعاون الدولى بوزارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، وذلك وفقاً لرئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية، حيث ألقت الكلمة الافتتاحية والتي رحبت فيها بالسادة الحضور، كما وجهت الشكر لإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية، وأشادت بدورها الفاعل في دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وتوجهت بالشكر ايضا لأعضاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الدول العربية الشقيقة على الجهود الحثيثة والعمل الدؤوب نحو تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتذليل المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية في المنطقة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والرؤى واستعراض أفضل الممارسات.

- وقد تطرقت في كلمتها إلى إعلان دولة الإمارات في سبتمبر 2021 عن " المبادئ العشرة للخمسين عام القادمة، ومنها المبدأ التاسع الذي جاء ليؤكد على التزامها بتقديم المساعدات الخارجية والتي تنطلق من منصة أخلاقية وقيم عالية مشيرة إلى أن "المساعدات الإنسانية الخارجية لدولة الإمارات هي جزء لا يتجزأ من مسيرتها والتزاماتها الأخلاقية تجاه الشعوب الأقل حظاً". بحيث لا يعيق تقديم المساعدات الإنسانية الخارجية أي دين أو عرق أو لون أو حتى ثقافة. وأضافت أن " الاختلاف السياسي مع أي دولة لا يبرر عدم إغاثتها في الكوارث والطوارئ والأزمات".

- وتهدف سياسة المساعدات الخارجية، إلى بيان أطر الدعم المقدمة إلى الحكومات الشريكة أو إلى المجتمعات الهشة من خلال دفع عجلة النمو والاستدامة، إضافة إلى المساهمة في تحقيق الأهداف ذات الأولوية لتلك الدول، وذلك ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة للعام 2030. حيث ستسهم هذه السياسة في توجيه واتساق عمليات التخطيط بين مختلف أصحاب المصالح والأطراف المعنية العاملة في قطاع المساعدات الخارجية الإماراتي، وتوسيع نطاق الشراكات متعددة الأطراف التي تتبناها دولة الإمارات، إلى جانب تحسين أنشطة التعاون والتبادل التجاري مع الدول الشريكة لدولة الإمارات. وتستهدف المساعدات الخارجية الإماراتية الحد من الفقر وتبعاته، وتعزيز خطط السلام والازدهار حول العالم.

- كما ستقدم دولة الإمارات مساعدات على الصعيد العالمي –لا تقتصر فقط على الدول النامية الشريكة ذات الأولوية في سبعة مجالات هي: البنية التحتية، تمكين وحماية النساء والفتيات، والصحة، والتعليم، مجابهة التغير المناخي، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد أُختيرت هذه السبعة مجالات لأن دولة الإمارات تتمتع فيها بقدرات فريدة أو تستطيع من خلالها تلبية احتياجات مهمة للدول النامية، أو تُسهم على نحو كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً في فترة وعالم ما بعد كوفيد–19.وبينما تمثل هذه المجالات درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبعض الدول، إلا أن الشراكات الثنائية قد تسهم كذلك في معالجة مشكلات أخرى، على سبيل المثال: الحصول على المياه، والبنية التحتية وفاعلية الحكومة، والحد من البطالة وغيرها، وذلك تبعاً لاحتياجات كل دولة شريكة.

- شارك في الاجتماع 13 دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة

قطر، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية).

- استضاف الاجتماع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي كما شارك كل من قطاع المحاكم المتخصصة بوزارة العدل المصرية، منظمة العمل العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، الاتحاد العربي للتطوع، جمعية المياه الكويتية، جمعية أصدقاء البيئة الاماراتية، جمعية الفجيرة بالإمارات والمؤسسة الدولية للعلوم والابتكار والتنمية المجتمعية المستدامة.

ثانياً:

استعرضت السيدة ندي العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مشروع جدول الأعمال المرسل الى نقاط الاتصال بالدول العربية وبعد الإيضاحات تم إقرار جدول الاعمال على النحو التالي:

البند	الموضوعـــات
البند الأول	القضاء على الجوع في المنطقة العربية
البند الثاني	المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة
البند الثالث	التمويل المستدام في المنطقة العربية
البند الرابع	تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات
البند الخامس	المبادرة الإقليمية للأمن المناخي
البند السادس	المبادرة العربية للاستدامة
البند السابع	الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة
البند الثامن	الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
البند التاسع	اليوم العربي للاستدامة
البند العاشر	الرؤية العربية 2045
البند الحادى عشر	تطوير عمل اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
البند الثانى عشر	شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030
البند الثالث عشر	موعد ومكان عقد الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
البند الرابع عشر	ما يستجد من أعمال

البند الأول: القضاء على الجوع في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

تقرير الاجتماع الثاني عشر للجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية، المنعقد بتاريخ 2024/11/25 المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ

1) الاشادة بالتعاون القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) والبرلمان العربي من خلال اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية فيما يخص موضوع فقد وهدر الأغذية.

2) الترحيب باعتماد البرلمان العربي للإطار القانوني الاسترشادي حول فقد وهدر الاغذية، مع التوصية بأهمية دعم مشروع متكامل الأبعاد لاستكمال البيانات والمعلومات وللتعامل مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بهذا الملف وزيادة الوعي المجتمعي نحو ثقافة التعامل معها.

3) التأكيد على اهمية استمرار التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) مع البرلمان العربي بشأن المقترح حول دعم الدول العربية في سن تشريعات خاصة بقضية الحد من فقد وهدر الاغذية وتنظيم ورشة عمل اقليمية في الربع الأول من عام 2025، ودراسة امكانية تنظيم ورش عمل أخرى على المستوى الوطني بالشراكة مع المنظمات الإقليمية.

4) الاشادة بأهمية ما تم تناوله بشأن قضايا التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ من خلال العرض المقدم من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، لما تشكله هذه القضايا من تهديد للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. وضرورة تعزيز التعاون المتعدد الاطراف حيث لم تسفر الجهود الفردية لإصلاح النظم الايكولوجية على مستوى كل دولة عن تحقيق النتائج المرجوة لمواجهة هذه التحديات.

5) التأكيد على تبني مبادرة "الاستثمار من اجل الكوكب والانسان"، التي وضعتها كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والامانة العامة لجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لما تمثله من إطار استثماري إقليمي يدمج اصلاح النظم البيئية مع حلول التنمية المستدامة من خلال ست مسارات استثمارية مصممة لزيادة القدرة المشتركة للتمويل والمعرفة من الشركاء الإقليميين والدوليين، مما يوفر خارطة طريق لتوسيع جهود الاستثمار المستدام.

البند الثاني: "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

مذكرات تعميم الأمانة العامة رقم 2/4/5/34/24 بتاريخ 2024/10/8، ومذكرة رقم 2/4/5/39/24 بتاريخ 2024/10/27،

المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) توجيه الشكر لدولة الامارات العربية المتحدة وسمو الشيخ سيف بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والرئيس الاعلى للاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى على كرم الضيافة لأعمال ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "التحول الرقمى والتنمية المستدامة" المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة، والتي عقدت يومى 16 – 17 ديسمبر 2024 في أبو ظبى – الامارات العربية المتحدة. (مرفق1: تقرير ورشة العمل)
2) الترحيب بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية "بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة" والاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى في إطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمي المستدام 2025 – 2030 تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص.
3) العمل مع الشركاء الاقليميين المعنيين على متابعة مخرجات قمة المستقبل وضرورة مواكبتها لخارطة الطريق المقترحة مع مراعاة الاختلافات بين الدول العربية والبناء عليها لتحقيق التكامل العربى المنشود.
4) تضمين المبادرات والمشروعات الرقمية للاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى في المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة ومجموعات العمل الاقليمية المنبثقة عنها.
5) دعوة الدول العربية الى وضع أطر تنظيمية وقوانين واضحة تدعم التحول الرقمى وتشجع الاستثمارات الرقمية بالمنطقة العربية فضلا عن توفير بيئة قانونية لتسهيل تأسيس الشركات الرقمية وتشغيلها.

6) دعم تعزيز الشراكات وبناء القدرات للدول العربية في مختلف مجالات الاستدامة عن طريق مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة.

7) استمرار التعاون والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" وعن المائدة المستديرة للمنصة الرقمية التى عقدت خلال المنتدى الاقليمى العربى الاول حول الاستثمار والاستدامة بتاريخ 25 – 26 نوفمبر 2024 بالقاهرة وذلك خلال فعاليات الأسبوع العربى للتنمية المستدامة.

البند الثالث: التمويل المستدام في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

البيان الصادر عن المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة.

وبعد المناقشة،

توصي بـ

1) الترحيب بالعرض المقدم من ممثل منظمة الاسكوا بشأن المذكرة الشارحة الخاصة بالتعاون المشترك في مجال التمويل المستدام بين جامعة الدول العربية والاسكوا.
2) الطلب من الأمانة الفنية للجنة والاسكوا (مكتب تمويل التنمية) موافاة الدول العربية بالمستجدات بشأن التحضير والمشاركة الفاعلة في اعمال المؤتمر الرابع لتمويل التنمية 2025.
3) العمل بالتعاون مع برنامج مبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة، لضمان توافق استراتيجية وممارسات البنوك في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ ودفع الزخم العالمي لتشكيل مستقبل الخدمات المصرفية المسؤولة ليصبح مستقبلا إيجابيا للناس والكوكب، مع مساعدة البنوك على تعميم الاستدامة وترسيخها في قلب أعمالها، فضلا عن تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالتكيف عبر الجهات المالية الفاعلة.

البند الرابع: تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

نتائج الاجتماع السادس للجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية بتاريخ 2024/11/25،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

1) الترحيب بالعرض المقدم من مقرر اللجنة الفرعية للنزاعات، ومنظمة الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري خلال الاجتماع السادس للجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية بتاريخ 2024/11/25، حول التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المخصصة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، والتي تهدف إلى تفعيل الترابط الثلاثي من خلال نهج الأمن البشري الواعي بالمخاطر، والتي تتكون من آلية مشتركة قائمة على الأدلة وبناء التوافق، والتي تدمج أولويات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام على المستوى الوطني بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

2) اعتماد ودعم تفعيل أنشطة مبادرة الترابط الثلاثى من خلال نهج الأمن البشرى الواعى بالمخاطر لمواجهة تحديات التنمية، والتخفيف من حدة الأزمات ومنع تكرار النزاعات، وتسريع العملية القائمة من خلال نهج الأمن الإنساني الواعي بالمخاطر في السودان والعراق واليمن.

البند الخامس: المبادرة الإقليمية للأمن المناخي

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

البيان الصادر عن اعمال المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة.

مذكرة مندوبية الكويت رقم 2024/496 بتاريخ 17 نوفمبر 2024

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

- العمل على تعميق مفهوم الأمن المناخي المعني بتغير المناخ والأمن الغذائي وسلامة سلاسل الغذاء والأمن المائي في ظل الهشاشة والضعف الاجتماعي وتزايد اعداد النزوح والهجرات في المنطقة العربية، وذلك بالتنسيق فيما بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب شمال افريقيا والشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية والمكتب الاقليمي للبيئة والمكتب العربي للحد من المخاطر والمكتب الاقليمي للمستوطنات البشرية وعدد من المنظمات الاقليمية الدولية والعربية بالتعاون مع جامعة كولن الألمانية وعدد من الجامعات الدولية والعربية.

البند السادس: المبادرة العربية للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

البيان الصادر عن المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة في المنطقة العربية

مذكرة الأمانة العامة رقم 2-4-5-55-24 بتاريخ 2024/12/8

مداخلة الأمانة الفنية للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) الترحيب بالنتائج والتوصيات الصادرة عن المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى للاستثمار والاستدامة في المنطقة العربية. وبمقترح تشكيل "مجموعة العمل التأسيسية" للمبادرة العربية للاستدامة "معا". (مرفق 2: بيان المنتدى)

2) البناء على مخرجات المنتدى وتعزيز التعاون مع الشركاء من الحكومات والمنظمات التمويلية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن استكمال محاور المبادرة.

البند السابع: الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) اعتماد خطة عمل الفريق.
2) الطلب من الدول العربية، التي لم ترسل الاستبيان، موافاة الأمانة الفنية به في أقرب الآجال.

البند الثامن: الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

1) توجيه الشكر الى جمهورية مصر العربية على استضافة النسخة الخامسة من الأسبوع العربى للتنمية المستدامة خلال الفترة من 24 – 27 نوفمبر 2024 بالقاهرة.

2) الترحيب بعقد النسخة السادسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة خلال عام 2025

البند التاسع: اليوم العربى للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

بيان النسخة الثانية لليوم العربى للاستدامة

وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

1) الترحيب بعقد النسخة الثالثة من اليوم العربي للاستدامة خلال شهر فبراير 2025 بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
2) توجيه الدعوة الى نقاط اتصال الدول العربية الاعضاء باللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية للمشاركة في اليوم العربي للاستدامة في نسخته الثالثة.

البند العاشر: الرؤية العربية 2045

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

- الموافقة على "الرؤية العربية 2045 تحقيق الأمل بالفكر والارادة والعمل" بالصيغة المرفقة بعد ان تم استيفاء جميع ملاحظات الدول العربية عليها ورفعها الى القمة العربية القادمة.

البند الحادى عشر: تطوير عمل اللجنة

اطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة، وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

- حذف هذا البند.

البند الثانى عشر: شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

أطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد استماعها إلى العروض المقدمة من الشركاء،

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1) تقديم الشكر الى قطاع المحاكم المتخصصة بوزارة العدل – جمهورية مصر العربية على المداخلة حول رقمنة التقاضى في المحاكم الاقتصادية المصرية ودورها في تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2) تقديم الشكر للإسكوا على العرض المقدم حول الشراكة والتعاون بين جامعة الدول العربية والاسكوا في مجالات التنمية المستدامة ولاسيما فى ورش العمل الخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية والتحضير للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2025.

3) الترحيب بمقترح الاتحاد العربى للتطوع بشأن مشروع برنامج تدريبى حول "التطوع المستدام فى ظل التحول الرقمى" والذي يتضمن أربعة محاور وهي: التطوع، التنمية المستدامة، الابتكار، التحول الرقمى والعمل على التعاون بين الأمانة الفنية للجنة والاتحاد في هذا الشأن.

4) تقديم الشكر لجمعية المياه الكويتية على مقترح التعاون مع الادارة في مختلف مجالات التنمية المستدامة والنظر في توقيع مذكرة تفاهم في هذا الشأن.

5) الترحيب بمقترح تحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة بالتعاون مع الأمانة الفنية للجنة لعقد المعرض العربى للاستدامة خلال عام 2025 بجمهورية مصر العربية.

6) الترحيب بمقترح جمعية الفجيرة الاجتماعية والثقافية بالإمارات للتعاون مع الادارة في مختلف مجالات التنمية المستدامة والنظر في توقيع مذكرة تفاهم في هذا الشأن.

البند الثالث عشر: موعد ومكان عقد الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

النظام الداخلي للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية،

موعد اجتماعات مجلس الجامعة مارس 2025،

موعد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فبراير 2025،

وبعد الاستماع لمداخلات الدول العربية أعضاء اللجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

- عقد الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، خلال شهر يونيو 2025، على أن يحدد مكانه وتاريخه لاحقا.

تقرير وتوصيات

ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى

لمجموعة العمل الإقليمية "التحول الرقمي والتنمية المستدامة"

16 – 17 ديسمبر 2024

أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة

في إطار متابعة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى في دورته العادية على المستوى الوزاري (ق2455 – د.ع 114 – 2024/9/5) والذي عقد بمقر الأمانة العامة، الفقرة الثانية والتي تنص على ما يلى ' الترحيب بمشروع تصور حول سبل تعزيز وتشجيع الاستثمار في التحول الرقمى بالمنطقة العربية، ودعوة الدول العربية لإبداء الملاحظات والمشاركة الفعالة في ورشة العمل الإقليمية رفيعة المستوى حول الاستثمار المستدام في المجال الرقمى المزمع عقدها خلال الربع الأخير من عام 2024 بالتنسيق مع مجموعة العمل الإقليمية المعنية بالتحول الرقمى والتنمية المستدامة' تمهيدا لإعداد خطة عمل تنفيذية في هذا الشأن'.

عقدت الإدارة بالتعاون مع الاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية 'التحول الرقمى والتنمية المستدامة' حول 'الاستثمار المستدام في التحول الرقمي بالمنطقة العربية'، حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس، وذلك يومى 16 –17 ديسمبر 2024 في أبو ظبى – الامارات العربية المتحدة.

تطرقت الورشة إلى تحديد الاحتياجات الرقمية للدول العربية واستعراض الفرص الاستثمارية الإقليمية في التحول الرقمي، وتعزيز دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتزويد المشاركين بالمعرفة والأدوات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال عرض ومناقشة عدد من نماذج المشروعات الرقمية مثل المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة'.

كما أكدت الورشة على أهمية تطوير خارطة طريق رقمية تستهدف تسريع وتيرة التحول الرقمي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس القادمة (2025–2030). متضمنة خطة عمل تنفيذية لها بالتعاون مع الدول العربية والشركاء الإقليميين مما يساهم فى تحقيق تحول رقمى شامل ومستدام.

تمثيل المشاركين تضمن كل من ممثلي الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة، والاتحادات النوعية العربية المتخصصة، وممثلي الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد تضمنت فعاليات الورشة **ثلاث جلسات رئيسية** مقسمة على مدار يومين، وذلك على النحو التالي:

افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزى مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الورشة حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت جزيل الشكر الى الدكتور عبد الله الدرمكي – نائب الأمين العام للاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى على حسن التعاون والتنسيق في استضافة أعمال الورشة.

كما أكدت على اهمية التكاتف من أجل تحقيق رؤية مشتركة تدعم التنمية المستدامة، وتعزز من قدرتنا على الاستفادة من الفرص الواعدة في عالم الاستثمار الرقمي. حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية والاستثمار المستدام من الركائز الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ومن هنا، تنبع أهمية هذه الورشة التي تجمع نخبة من صناع القرار والخبراء رفيعوا المستوى، لمناقشة عدد من المحاور الحيوية التي تركز على تعزيز التحول الرقمي ودعم الاستثمارات الاستراتيجية في منطقتنا العربية.

تحدث الدكتور عبد الله الدرمكي نائب الأمين العام للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بكلمة رئيسية في الجلسة الافتتاحية أشار فيها الى نتائج الدراسة التي أعدها الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بالتعاون مع مختلف الشركاء، والتي تستعرض مسارات تعزيز الاستثمار في التحوّل الرقمي بدولنا العربية. حيث تناولت الدراسة أبرز التحديات والفرص في المنطقة العربية، واستندت إلى مؤشرات الأداء الرقمي لعام 2024، ما مكّننا من رسم ملامح خارطة طريق واضحة المعالم.

اليوم الأول:

الجلسة الأولى: الاستثمار الرقمي في المنطقة العربية

تناولت هذه الجلسة كل من مبادرات التحول الرقمي الحكومية – استثمارات البنية التحتية الاستراتيجية مثل: المدن الذكية، أنظمة الدفع الرقمي، مراكز البيانات السحابية – التوجهات العالمية للاستثمار في التحول الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وتضمنت ثلاثة عروض تقديمية من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية والمنتدى العربى للمدن الذكية.

الجلسة الثانية: دعم فرص الاستثمارات الخاصة والشراكات الأجنبية في المشروعات الرقمية

ناقشت هذه الجلسة كل من الممارسات الناجحة – الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني – الاستثمار في تنمية المهارات الرقمية وتشجيع الابتكار التكنولوجي لتحقيق تحول رقمي مستدام. وقامت كل من مظمة العمل العربية، الاتحاد العربى للتطوع، جمعية المياه الكويتية بالإضافة الى المؤسسة الدولية للعلوم والابتكار والتنمية المجتمعية المستدامة بتقديم عروض حول مختلف المشروعات الرقمية وسبل تعزيز الاستثمار.

اليوم الثاني:

الجلسة الثالثة: دعم بناء شراكات استراتيجية على المستوى الإقليمي

تطرقت هذه الجلسة الى مقترح إطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمي مستدام 2025 – 2030 متضمنة خطة عمل تنفيذية مع مختلف الشركاء الإقليميين، مقترح الربط بين مختلف المنصات الوطنية والمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة كمنصة رقمية إقليمية لدعم كافة المشروعات في القطاعات الحيوية ذات العلاقة بتحقيق الاستدامة) فضلا عن تقديم ثلاث عروض من الاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى والاسكوا وفريق النبض السيبراني بالاتحاد النسائي العام في أبو ظبي.

وقد خلص المشاركون الى التوصيات التالية:

1) توجيه الشكر لدولة الامارات العربية المتحدة وسمو الشيخ سيف بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والرئيس الاعلى للاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى على كرم الضيافة لأعمال ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "التحول الرقمى والتنمية المستدامة" المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة، والتي عقدت يومى 16 – 17 ديسمبر 2024 في أبو ظبى – الامارات العربية المتحدة.
2) الترحيب بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية "بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة" والاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى في إطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمي المستدام 2025 – 2030 تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص.

3) العمل مع الشركاء الاقليميين المعنيين على متابعة مخرجات قمة المستقبل وضرورة مواكبتها لخارطة الطريق المقترحة مع مراعاة الاختلافات بين الدول العربية والبناء عليها لتحقيق التكامل العربى المنشود.

4) تضمين المبادرات والمشروعات الرقمية للاتحاد العربى للاقتصاد الرقمى في المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة ومجموعات العمل الاقليمية المنبثقة عنها.

5) الترحيب بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية "التحول الرقمى والتنمية المستدامة" والمنتدى العربي للمدن الذكية حول كل من مشروع تطوير منهجية لتصنيف المدن الذكية العربية (مؤشر المنتدى العربى للمدن الذكية) واعداد برامج بناء قدرات في هذا الشأن.

مرفق 2/1

بيان

المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول حول الاستثمار والاستدامة

24-26 نوفمبر 2024، القاهرة

عقدت أعمال المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى الأول حول الاستثمار والاستدامة خلال الفترة من 24 الي 26 نوفمبر 2024 ضمن فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تحت رعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وقد عقدت أعمال المنتدى لليوم الاول بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتم استكمالها في فندق تريومف بالقاهرة الجديدة، وقد شارك عدد من المشاركين عبر تقنية الفيديو كونفرانس. تضمنت اعمال المنتدى عقد ثمان موائد مستديرة بالإضافة الى جلسة حوارية رفيعة المستوى كالتالي:

- مائدتين مستديرتين للحوار بين ذوي العلاقة حول:

– حول دور القطاع المصرفي في التعامل مع العوائق والفرص الاستثمارية (بمشاركة المؤسسات التنظيمية المالية والبنوك المركزية وبنوك خاصة وعامة واسلامية)

– دعم القطاع الخاص في التحول الأخضر (بمشاركة البنوك المركزية وبنوك خاصة وعامة واسلامية مع ممثلي القطاع الخاص)

- ست موائد مستديرة مع الشركاء بحثت تقديم حلول مستدامة ومقترحات ومبادرات لمشروعات متعددة الشراكات للتعامل مع تحديات الاستدامة في المنطقة العربية، ضمت ممثلي الدول العربية ومنظمات دولية وإقليمية واكاديميين وخبراء ومؤسسات تمويل وتناولت ما يلي:

1. تعميق ممارسات ترابطات الأمن المناخي في المنطقة العربية،
2. تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات من خلال تفعيل الترابط الثلاثي لنهج الأمن الإنساني والقدرة في التعامل مع المخاطر،

3. الاستثمار من أجل الكوكب والناس – دراسة الجدوى لنهج متكامل لاستعادة النظم الإيكولوجية وحلول تطويرها،
4. نهج جديد لتعزيز التمويل الأجنبي والإقليمي للعمل المناخي،
5. دعم النقاش الوطني بين أصحاب المصلحة المتعددين لإعداد قانون وطني لتنظيم مكافحة خسائر سلسلة الإمداد الغذائي (الفاقد والمهدر من الأغذية)،
6. منصة رقمية لخلق منطقة جاذبة للتواصل تخدم احتياجات أصحاب المصلحة المتعددين من الاستدامة والاستثمار .

كما شمل المنتدى عقد جلسة حوار رفيعة المستوى حول:

- تعبئة الاستثمارات الخاصة في المنطقة العربية، تطرقت الى كيفية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال طرق متعددة مثل ضمان الإستثمار ووضعه موضع التنفيذ في المنطقة العربية. شهدت الجلسة مشاركة وزراء ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية ومنظمات للأمم المتحدة.

أكدت هذه الحوارات والنقاشات على كون الأنسان في منطقتنا العربية هو محور التنمية، وأنها يجب أن تكون مستدامة وتشمل الجميع، وتلبي احتياجاته من أجل تحقيق حياة أفضل، يتمتع فيها الانسان بالأمن والاستقرار والكرامة، وتكون قادرة على تنمية قدراته لتتواكب مع احتياجات التحول في التنمية باستخدام معايير الاستدامة في كافة مناحي الحياة، وتوسيع قاعدة الشمول المالي ودعم التمويل المستدام والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية الخضراء، وما تستلزمه من بناء مؤسسات قوية اقتصادية واجتماعية عامة وخاصة تراعي المتطلبات البيئية.

كما أكد المشاركون على أهمية العمل المشترك بشراكات واسعة مع كل ذوي العلاقة المتعددين من كافة القطاعات وعلى كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما تم التأكيد على الحاجة إلى بناء نهج قائم على العلاقة الترابطية المتكاملة، متوائمة مع خطة التنمية المستدامة 2030، واتفاق باريس، وإطار عمل سينداي خاصة فيما يتعلق بهدف المناخ وما يرتبط به من اهداف وغايات؛ ومبدأ ألا يتخلف أحد عن الركب.

ولذلك وفي اطار "المبادرة العربية للاستدامة- معا"، والتي تم اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في فبراير 2023، لتشكيل بيئة تمكينية للسياسات والإطار التنظيمي، وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي الدعوة لعقد المنتدى الإقليمي العربي الأول رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة ضمن فعاليات النسخة الخامسة من الأسبوع العربي الخامس للتنمية المستدامة.

وقد حظى المنتدى بمشاركة قيادات رفيعة المستوى لعدد من الدول العربية ضمت وزراء للتخطيط والمالية والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وعدد من محافظي البنوك المركزية العربية، ووكلاء وخبراء، ورؤساء ونائبين لعدد من المؤسسات الدولية

والإقليمية المالية، بالإضافة الى مجموعة من رؤساء وممثلي ادارات التنمية المستدامة في العديد من البنوك الاقليمية العامة والخاصة، ومنظمات الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين من القطاع الخاص، ومؤسسات العطاء الاجتماعي.

وبعد المداولات حول التوصيات المقدمة، أوصى المشاركون بما يلي:

- تقديم الشكر والتقدير للامانة العامة لجامعة الدول العربية التي قدمت "مبادرة معا" من خلال المنتدى والتي صاغت صفحة جديدة هامة للتعاون والعمل من خلال شراكات فاعلة تتبني تحفيز الاستثمار والاستدامة لسد الفجوة التمويلية لهداف التنمية المستدامة من خلال تعبئة الاستثمارات الخاصة والعامة، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، بهدف تحقيق الازدهار والكرامة والسلام والأمن الإنساني والصمود في مواجهة الصدمات المختلفة.
- دورية الانعقاد السنوي للمنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى بصورة مستقلة او ضمن فعاليات الاسبوع العربي للتنمية المستدامة، واعتبار المنتدى بمثابة منصة حوار واسعة للاستثمار والاستدامة والحماية الاجتماعية تضم كل ذوي العلاقة "بمبادرة معا"،
- أهمية تحفيز الاستثمار المستدام في المنطقة العربية، من خلال تصميم حوافز مالية وضريبية لتشجيع الشركات الخاصة على الاستثمار في مشاريع الاستدامة،
- أهمية تبني منصات وحاضنات أعمال للشركات الناشئة التي تقدم حلولا مبتكرة لتحقيق الاستدامة مع التركيز على التقنيات الخضراء والاقتصاد الدائري،
- العمل على دعم التوسع في أستخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل: السندات الخضراء والقروض المرتبطة بالأستدامة والمتماشية مع اهداف التنمية المستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية،
- تشجيع القطاع الخاص على تبني معايير الإفصاح عن الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع، وبما يضمن الالتزام بمبادئ الاستدامة،
- تشجيع الشركات العربية على التعاون العابر للحدود لتبادل الخبرات وتنفيذ مشروعات مستدامة إقليمية كبرى،
- دعوة الأمانة العامة للتنسيق مع الدول العربية لزيادة تفاعلها ومشاركتها فى وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف "ميجا" التابعة لمجموعة البنك الدولي لتحقيق أقصى استفادة من الأدوات التى تقدمها،
- التأكيد على أهمية بناء الشراكات في مجال تأمين الحماية والضمانات بالتعاون بين وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف "ميجا" التابعة لمجموعة البنك الدولي مع البنك الأسلامي للتنمية وما يماثلهما من مؤسسات؛ بهدف نشر هذه الثقافة في المنطقة العربية،

- تعميق مفهوم الأمن المناخي المعني بتغير المناخ والأمن الغذائي وسلامة سلاسل الغذاء والأمن المائي في ظل الهشاشة والضعف الاجتماعي وتزايد اعداد النزوح والهجرات في المنطقة العربية، وذلك بالتنسيق فيما بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب شمال افريقيا والشرق الأدني لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية والمكتب الاقليمي للبيئة والمكتب العربي للحد من المخاطر والمكتب الاقليمي للمستوطنات البشرية وعدد من المنظمات الاقليمية الدولية والعربية بالتعاون مع جامعة كولن الألمانية وعدد من الجامعات الدولية والعربية،

- تثمين العرض المقدم من مقرر اللجنة الفرعية النزاعات ومنظمة الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري حول التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المخصصة لدعم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، والتي تهدف إلى تفعيل الترابط الثلاثي من خلال نهج الأمن البشري الواعي بالمخاطر ، والتي تتكون من آلية مشتركة قائمة على الأدلة وبناء التوافق، والتي تدمج أولويات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام على المستوى الوطني بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

- اعتماد ودعم العملية المقترحة لمواجهة تحديات التنمية، والتخفيف من حدة الأزمات والحفاظ عليها، ومنع تكرار النزاعات، وتسريع العملية القائمة من خلال نهج الأمن الإنساني الواعي بالمخاطر في السودان والعراق واليمن،

- الاشادة بالتعاون القائم فيما بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي من خلال اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية مع البرلمان العربي، مع الترحيب بإعتماد البرلمان العربي للأطار القانوني الأسترشادي حول فقد وهدر الطعام، وما ذكره الأمين العام للبرلمان العربي من سعي عدد من البرلمانات الوطنية العربية في مناقشة تنظيم تشريعات في هذا الخصوص، واوصوا بإهمية دعم مشروع متكامل الأبعاد لاستكمال البيانات والمعلومات وللتعامل مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بهذا الملف وزيادة الوعي المجتمعي نحو ثقافة التعامل معها.

- التأكيد على أهمية ما تم تناوله بشأن قضايا التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، لما تشكله من تهديد للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. وضرورة تعزيز التعاون المتعدد الاطراف حيث لم تسفر الجهود الفردية لإصلاح النظم الايكولوجية على مستوى كل دولة عن تحقيق النتائج المرجوة لمواجهة هذه التحديات. وكذلك التأكيد على تبني مبادرة " الاستثمار من اجل الكوكب والانسان "، التي وضعتها كل من منظمة الأغذية والزراعة (لفاو)، وجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ، لما تمثله من إطار استثماري إقليمي يدمج اصلاح النظم البيئية

مع حلول التنمية من خلال ست مسارات استثمارية مصممة لزيادة القدرة المشتركة للتمويل والمعرفة من الشركاء الإقليميين والدوليين، مما يوفر خارطة طريق لتوسيع جهود الاصلاح المستدام. وبما يتماشى مع عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الايكولوجية (2021–2030) لتحقيق أهداف والتزامات اتفاقيات ريو مثل تحدي بون والتزام أغادير، اللذان يهدفان معًا إلى تحسين واصلاح ملايين الهكتارات عبر المنطقة العربية بحلول عام 2030،

- العمل على ضمان توافق استراتيجية وممارسات البنوك مع رؤية المجتمع لمستقبلها في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ ودفع الزخم العالمي لتشكيل مستقبل الخدمات المصرفية المسؤولة ليصبح مستقبلا إيجابيا للناس والكوكب، مع مساعدة البنوك على تعميم الاستدامة وترسيخها في قلب أعمالها، فضلا عن تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالتكيف عبر الجهات الفاعلة المالية،
- تقديم الشكر للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري للدعم المقدم في اعداد بوابة الكترونية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، والتي شكلت اللبنة الأساسية نحو بناء منصة رقمية للمنطقة العربية،
- إنشاء منصة رقمية مركزية وديناميكية تمكن الدول العربية من التعاون ومشاركة الموارد ودفع التنمية المستدامة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وربط أصحاب المصلحة، والاستفادة من المعرفة، وتعبئة الاستثمارات للمشاريع المؤثرة التي تعالج تحديات التنمية الإقليمية مثل ندرة المياه وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية،
- تشكيل لجنة من عدد من المؤسسات التنظيمية المالية العربية وذلك بالتعاون مع الهيئات الاقليمية والدولية المتخصصة وجامعة الدول العربية، لدراسة "إنشاء صندوق استثماني عربي" بهدف دفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة واموال الصناديق السيادية لدعم نمو إقتصادات الدول العربية خاصة المتأثرة بالنزاعات والأحتلال.
- تشكيل لجنة من عدد من المؤسسات التنظيمية المالية العربية وذلك بالتعاون مع الهيئات الأقليمية والدولية المتخصصة وجامعة الدول العربية، لدراسة امكانية إنشاء "وكالة عربية للتصنيف الإئتماني" تهدف لتوفير وتقليص تباين المعلومات بين المقترضين والمستثمرين بالمنطقة العربية.

وبغرض تفعيل "مبادرة معا" أكد المشاركون على أهمية تشكيل "لجنة تأسيسية" لوضع النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمبادرة ودعم الأنشطة المقترحة والتوصيات لتشكل قاعدة عملية لبناء المبادرة، حيث اعرب اعضاء مجموعة العمل التحضيرية للمنتدى والداعمين "لمبادرة معا" عن ترحيبهم بتواجدهم كأعضاء في "مجموعة العمل التأسيسية" والتي ستشكل نواه لمجلس أمناء "مبادرة معا" بعد وضع واعتماد اللائحة الداخلية لهيكل مؤسسي للمبادرة، كما ستعمل مجموعة العمل على متابعة المشروعات القائمة ومقترحات المشروعات التي عرضت خلال المنتدى الأول،

- مقترح تشكيل مجموعة العمل التأسيسية من شخصيات رفيعة المستوى:

- معالي السيد/ جبريل إبراهيم، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، جمهورية السودان
- معالي السيد/ علي العلاق، محافظ البنك المركزي العراقي
- سعادة السيد/ جنيد أحمد، نائب رئيس عمليات مجموعة البنك الدولي – وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف التابعة لمجموعة البنك الدولي
- سعادة السيد/ نور الدين مبروك، المدير المركز الإقليمي للبنك الإسلامي للتنمية في القاهرة، مصر ،
- معالي الدكتور/ وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية
- سعادة الدكتورة/ فاطمة الشيخ، الأمين العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
- سعادة السيدة/ ماري قعوار ، مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الدكتور/ أمجد المهدي، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – صندوق التعاون العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ورئيس مكتب الأمن المائي
- الدكتور/ لارس ريبي عميد كلية التخطيط المكاني ونظم البنية التحتية، جامعة كولونيا للعلوم التطبيقية؛ رئيس المجلس الاستشاري العلمي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو وبرامج الهيدرولوجيا والموارد المائية التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- الدكتور/ معز الشهدي رئيس شبكة بنوك الطعام الإقليمية، رئيس مجلس إدارة معا لحياة افضل.
- ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي – ممثلة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

- امكانية دعوة شخصيات أخرى للمشاركة وتوسيع العضوية وفقا لما تقتضيه الحاجة.

مرفق 2

الرؤية العربية 2045

تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل

الرؤيــة العربية 2045

تحقيـــــق الأمـــــل
بالفكر والإرادة والعمل

تصدير

تعبّر الرؤية العربية 2045 عن الأمل في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، ونرجوها رؤيةً تنهض بالهمم، وتفعّل الطاقات، وتحفّز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي. تأتي هذه الوثيقة ثمرةً لجهود متضافرة، بادرت إليها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية في ضوء الحاجة الماسّة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتتبيّن وُجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستّة أركان مترابطة، هي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاةً لأولويات المنطقة، بلداناً ومجتمعات وأفراداً، ولموجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمُنا من أجل الاستفادة ممّا تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة.

وتنطلق الرؤية من القناعة بمزايا التضامن والتعاون العربي، وتسترشد بالمواثيق والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة، وتُتمّم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 و«ميثاق المستقبل» الصادر عن قمة المستقبل، وتعطي الأولوية لاحتياجات الدول والشعوب العربية وتوجّهاتها، وتتّسق مع الخطط والرؤى الوطنية وتتكامل معها من منظور ملكية الشباب للمستقبل. وتشدّد هذه الرؤية على منظومة القيَم الإنسانيّة الراسخة في المنطقة بوصفها اللّبنة الأساس في التنمية البشرية ومشروع التنمية المستدامة، وتستفيد من تراكم الخبرات في المنطقة العربية، ومن التجارب الإقليمية في مناطق أخرى من العالم، مع مراعاة أوجه التلاقي والتباين والقواسم المشتركة بين الدول العربية، والتحدّيات التي تواجهها والمنافع المشتركة التي تنشد تحقيقَها.

وعلى صعيد متّصل، تطرح الرؤية مبادرات متعددة لمشاريع استراتيجية، وتوصياتٍ لتفعيل العمل العربيّ المشترك، بأساليب وآليّات عمل مبتكرة تعزّز التعاون العربيّ، وتحقّق أغراضها وأهداف التنمية المستدامة. وعليه، انطوت هذه الوثيقة على عددٍ من المبادرات المقترحة، منها التحوّل إلى عصر التعليم الرابع (التعليم 4.0) الذي يتّسم فيه التعلُّم بطابع استكشافي، ومتعدّد التخصّصات، ومُركّز على المتعلِّم وقائم على الذكاء الاصطناعي والاندماج التكنولوجي والتعلم مدى الحياة، ومنها كذلك تطوير آليات للإغاثة العاجلة والطارئة للدول العربية المتأثرة بالنزاعات، وسبل التدخل لتيسير التعافي المبكر وإعادة الإعمار، والخروج بالمنطقة العربية من الإجهاد المائي، وتطوير آليات تمويلية إقليمية للأمن المائي والغذائي، وتطبيق نَهج متكامل في إدارة الموارد المائية والغذائية، وربط شبكات الكهرباء والإنترنت والسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات، ووضع برامج للثقافة والإبداع وتعزيز مكانة اللغة العربية، وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

ويعتمد نجاح هذه الرؤية على التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص، والعمل على تنفيذها. ونأمل أن يتحقّق التوافق على مبادرات ومشاريع مقترحة في إطار الرؤية من أجل ترسيخ التكامل الإقليمي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تحقيقاً لتطلّعات الشعوب والدول في المنطقة العربية.

رولا دشتي

أحمد أبو الغيط

شكر وتقدير

تتوجه الإسكوا وجامعة الدول العربية (الجامعة) بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل المشترك على ما قدموه من دعم ومشورة وجهد من أجل وضع رؤية استشرافية تلبّي التطلعات الطموحة للمنطقة العربية لعام 2045.

أعدت هذه الرؤية بقيادة الدكتورة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة. وقد عمل على مشروع الرؤية فريق من موظفي الإسكوا، وتحديداً منسق الفريق الطيّب الدجاني، وأعضاؤه، لين عبدالله، هبة شامة، روان نصّار، أراز نشاليان، مروة الشاب، غادة سنّو، ربيع بشور، شمية المجذوب، زينة كعباشي، ملاك فنيش، رافي شيرينيان، وفريق من الجامعة بقيادة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد، وندى العجيزي، الوزير المفوض، وعضوية عمرو أبو علي. واستفاد الفريق بشكل خاص من ملاحظات السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، وكريم خليل، أمين سر الإسكوا.

نود أن نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء الإسكوا الذين ساهموا في عملية البحث وجمع البيانات من مختلف المجموعات المتخصّصة: مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، ومجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، ومجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، ومجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، ومختبر الإحصاء الجغرافي، ومجموعة أهداف التنمية المستدامة 2030، ومجموعة الحوكمة ودرء النزاعات؛ وأعضاء فريق الجامعة العربية من القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي وقطاع الإعلام.

ونخص بالشكر مؤلفي أوراق المعلومات الأساسية وأوراق السياسات، الذين ساهموا في وضع الإطار البحثي والفكري لصياغة وثيقة الرؤية النهائية، المفكرين والدكاترة الأفاضل، مع حفظ الألقاب: ناصيف حتّي، ندا خان، ماريت عواد، مُنية عمّار، الصادق شعبان، منى المهذبي، فارس أبي صعب، سحر راد.

والشكر موصول للوزراء وكبار المسؤولين، التالية أسماؤهم، الذين أثْرَوا الرؤية بمساهماتهم الفكرية القيّمة: سعيد بن محمد بن أحمد الصقري، وزير الاقتصاد في عُمان، والفاتح عبد الله يوسف، وزير التجارة في السودان، وواعد عبد الله عبر الرزاق باذيب، وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، ووفاء سعيد بني مصطفى، وزيرة الشؤون الاجتماعية في الأردن، وفادي سلطي الخليل، رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية العربية السورية، وأحمد كمالي، نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر. والشكر كذلك إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للإسكوا.

ونود أيضاً أن نشكر السادة والسيدات ممن شاركوا في الجلسات الاستشارية والحوارية المثمرة التي تم عقدها خلال فترة المشروع من شباب واعد، ومفكرين وباحثين من مراكز الأبحاث والدراسات الرائدة، وخبراء مستقلين، وفنانين، ومبدعين، وإعلاميين، وصانعي قرار وتنفيذيين سابقين وحاليين من جميع أنحاء المنطقة العربية وخارجها، مع حفظ الألقاب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: ابراهيم البدوي، ابراهيم الشدي، أحمد الحفناوي، أحمد السيد النجار، أحمد يوسف أحمد، أديب نعمه، آلاء شبارو، إلياس حنا،

أميمة الخليل، أمين ناصر، أنيس محسن، تقلا شمعون، جبريل علي، جمال واكيم، حسين شعبان، حسين عبد الرحمن، حكيم بن حمودة، حلا المجالي، حنان عيسى، خديجة صبار، خضر حسان، دينة البعلبكي، رحمة البحيري، رزيقة مجوب، رشا صلاح، رشا قنديل، رفيعة الطالعي، ريم عبد المجيد، زياد الأحمدية، زياد غصن، زيد عيادات، زينة مقدم، سلمان أبو ستة، سلوى جرادات، سليمان آرتي، سمير مقدسي، سنتيا شقير، شيخة بن جاسم، طه عبدالعليم، عالمة عوض، عبادة كسر، عبد الإله المنصوري، عبد الفتاح الجبالي، عبد الملك المخلافي، عبدالحسين شعبان، عبدالنبي العكري، علي الصاوي، علي المقري، علي فخرو، عمر حسن، عمرو الدسوقي، غيث فريز، فادي حمدان، فادية كيوان، فاطمة الجسيم، فرح العطيات، قيس الأسطى، لميا المبيض بساط، لونا أبو سويرح، لؤي حازم مبيضين، ماجد الداعري، مارلين خليفة، مارون الراعي، محمد الحسيني، محمد السبع، محمد بلوط، محمد بوسعيد، محمد حسب الرسول، محمد حمودة، محمد صفي الدين خربوش، مصطفى الوندي، معين الطاهر، مكرم عويس، منال الفضلي، منتظر ناصر، منذر لعساسي، منير محملات، منيرة أبو غالي، مي الخطيب، نجلاء القاسمي، نجيب الصومي، نورس المناصرة مختار.

وقد تم بلورة عدد من المبادرات العملية التي ستسهم في تنفيذ توصيات هذه الرؤية، والتي تتقاطع وتتكامل محاورها الستة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر، ومع الجهود السابقة للإسكوا وجامعة الدول العربية، والجهود الوطنية والخطط والرؤى التنموية للدول العربية. والشكر موصول لقسم التحرير وإدارة المؤتمرات في الإسكوا الذي تولّى تحرير الرؤية وترجمتها وتصميمها.

المحتويات

تصدير

شكر وتقدير

مقدمة

الرؤية

الأمن والأمان

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الأمن والأمان

تحقيق الأمن الغذائي والمائي والبيني بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

العدل والعدالة

العدالة الاجتماعية والاقتصادية: الاستثمار في الإنسان وللإنسان

العدالة القضائية: النهوض بمرفق القضاء

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية

الابتكار والإبداع

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة لتكريس الابتكار والإبداع

دعم ريادة الأعمال

الازدهار والتنمية المتوازنة

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الازدهار والتنمية المتوازنة

التنوّع والحيوية

أبرز مؤشرات الأداء

سُبُل وآليّات مقترحة للاغتناء عبر التنوّع

التجدّد الثقافي والحضاري
أبرز مؤشرات الأداء
سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق التجدّد الثقافي والحضاري
موجز بأهم المبادرات والمشاريع المقترحة للرؤية العربية 2045
المراجع
الحواشي

قائمة الأشكال

الشكل 1. موجات التغيير الكبرى في عالمنا
الشكل 2. الثورات الصناعية الخمس
الشكل 3. أركان الرؤية
الشكل 4. الارتقاء بالتعليم
الشكل 5. الطريق إلى الابتكار المستدام

مقدمة

في الرؤية العربية 2045 تصوّرٌ واعد للمنطقة ومحفّزٌ على العمل العربي المشترك من أجل تكامل الجهود لتحقيق تطلّعات الدول والشعوب العربية. ويمكن الاسترشاد بهذه الرؤية في وضع وإعداد استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة في الدول العربية، فرادى ومجتمعة، لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي. فالتعاون والتكامل شرطان ضروريان لتحقيق النهوض والتقدم العربي ونجاح هذه الرؤية. وفي ضوء موجات واتّجاهات التغيير الكبرى والتحديات العالمية الراهنة، أضحى لزاماً على الدول والشعوب التفكير في أسئلة جوهرية وجذرية بشأن المستقبل. وتتمحور هذه الأسئلة حول التقدم وتحقيق الازدهار المنشود وكيفية الحفاظ على الهوية والانتماء في سياق العولمة، وكيفية التعامل مع ثورات العلوم والمعرفة والاتصالات والتقنيات البازغة، والنمو السكاني والتوسّع العمراني بأسلوب مستدام، وكيفية وضع نماذج تنموية اقتصادية مُنتِجة وشاملة، واجتماعية مُنصِفة. وفي ظلّ التحوّلات التي يشهدها العالم، ولا سيّما التحوّل التدريجي في قطاع الطاقة عبر زيادة إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة، لا بدّ من العمل على تبنّي حلول مبتكرة منها ما يتصل باتّباع نَهج اقتصاد الكربون الدائري الذي يركّز على استخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون واحتجازه وإزالته والاستفادة منه.

حدّدت الأمم المتحدة في عام 2020 الاتّجاهات الخمسة الكبرى التي ستشكّل عالمنا وهي: تغيُّر المناخ، والتحوّلات الديمغرافية (لا سيّما شيخوخة السكان في الغرب والدول الصناعية)، والتوسّع الحضري، وظهور التكنولوجيات الرقمية وانتشارها، وعدم المساواة. والتحوّلات الديمغرافية والتوسّع الحضري والابتكار التكنولوجي هي نتائج حتمية للتقدّم البشري، فلا مناص منها طالما يبقى تفاعل الإنسان مع محيطه. أما تغيُّر المناخ وأوجه عدم المساواة فغالباً ما تكون نتاج إخفاقات لسياسات خاطئة ولممارسات متجاهلة للبيئة. وعليه، فإن جسر الهوة التنموية بين أعضاء أي تكتل اقليمي في عالمنا غاية أساسية من غاياته وأهدافه، بما يؤدي إلى تحقيق المنافع الاقتصادية للجميع، وتقليل فجوة عدم المساواة. إن اتساع السوق العربية المشتركة يفيد جميع الأعضاء، من فئات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض على السواء، بأضعاف مضاعفة مقارنة بمحدودية السوق، وذلك نظراً لفاعلية اقتصاديات الحجم وسرعة انتقال المعرفة وعوامل الإنتاج المتعددة في تعظيم المنافع. وغير ذلك العديد من الإيجابيات ذات الصلة بدفع التكتل الإقليمي العربي الواعد نحو آفاق رحبة من النمو المتصاعد والمستدام.

من الممكن إحداث تغيير في هذه الاتّجاهات الخمسة باعتماد سياسات وطنية وإقليمية طموحة وواقعية، وتعزيز العمل الجماعي بين الدول[1]. ومن الواضح أنّ التحدّيات الناجمة عن اتّجاهات وموجات التغيير الكبرى في عالمنا تتجاوز الحدود الوطنية للدول بشكل عام وللدول العربية بشكل خاص، وجائحة كوفيد19- الأخيرة دليلٌ على ذلك، ما يستدعي وضع أطر عمل إقليمية وعالمية لتبادل المعلومات والتنسيق والتعاون لاحتواء المخاطر وتجنُّب امتدادها وانتشارها، ويؤكد ضرورة التعاون الإقليمي في المنطقة العربية. ولا بدّ من أن تتّخذ هذه الجهود طابعاً منهجياً ومؤسّسياً، لا أن تنحصر في تدابير الطوارئ أو ردود الفعل غير المخطّط لها.

ويتبيّن من هذا الواقع أن وضع الرؤى الوطنية، على أهميته، لا يُغني عن رؤية إقليمية متجدّدة للمنطقة. وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا، بالشراكة مع الجامعة، ببلورة رؤية مستقبلية للمنطقة العربية في عام 2045، العام الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس الجامعة والأمم المتحدة على حدٍّ سواء، فضلاً عن كونه يأتي بعد 15 عاماً من المدة التي حدّدتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق أهدافها السبعة عشر. وتكرّس هذه الرؤية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والإسهام في التنمية المستدامة الشاملة للجميع على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك عبر مواكبة التحوّلات التكنولوجية الناتجة من الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، واستنباط الاتّجاهات الرئيسة التي سترسم وجهة العالم وأطر المستقبل لبناء مجتمعات المعرفة، واقتصادات حديثة مُنتِجة وشاملة، ومؤسّسات كفؤة وفعّالة تتعاون لمواجهة آثار تغيُّر المناخ والفقر المائي والغذائي وغيرها من التحدّيات الإقليمية.

وقد أخذت هذه الرؤية في الاعتبار التصوّرات التنموية للدول العربية، واغتنت من المراجعة الحثيثة لخططها المستقبلية، والمبادرات الاستراتيجية التي سبق أن أقرّتها القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دوراتها.

الرؤية

الرؤية العربية 2045 طموحٌ جماعي استراتيجي، يجمع البلدان العربية، قيادات ومواطنين، على مسار منطقةٍ لها وزنها وتأثيرها، وتتمتّع بالقوة والمسؤوليّة، وتتّسم بالفعالية على الصعيد الدولي، وتنعم بالأمن والأمان والاستقرار، والعدل والعدالة، واقتصاداتٍ يحرّكُها النّمو المتوازن والمستدام، وتكرّس التعاون والتضامن الإقليمي، وتحافظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئية، وتستفيد من ثروتها البشرية، وتواكب أحدث التطوّرات التكنولوجية والتقنيات البازغة، وتعتزّ بتراثها الثّقافي الثّري، وبتنوُّعه وانفتاحه وتَجَدُّده الحضاريّ، وتُحَقِّق الرَّخاء المُشترك بحلول عام 2045.

وعلى مرمى هذا الطموح، عالمٌ عربيّ أفضل، أساسُهُ الثقة في طاقاته البشرية وفي مستقبل أجياله. وتعكس الرؤية العربية 2045 الرغبة والآمال الجَمْعِيَّة في الاستقرار والازدهار والرفاهية، مرتكزةً على هوية راسخة، وثقافة غنية، وقيم جامعة، وسكان يتآزرون في نسيج متماسك، وثروة إنسانية مبدعة ومبتكرة، وإمكانات وموارد طبيعية كبيرة.

المنهجية

انطلقت الإسكوا وجامعة الدول العربية في بلورة هذه الرؤية الطموحة والواقعية من قناعاتهما بأهمية التكامل والتعاون والتواصل على المستوى الإقليمي، مسترشدتَين بميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وقراراتهما والخطط والأجندات التنموية العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و"ميثاق المستقبل"، بالإضافة إلى احتياجات وتوجهات الدول العربية المتمثلة في القرارات الصادرة عن القمم والاجتماعات الوزارية العربية وعن دورات الإسكوا الوزارية ولجانها المتخصّصة.

ويستند النَهج الذي اعتمدته الإسكوا وجامعة الدول العربية إلى القناعة بالعلاقة التكاملية بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والفردية والجماعية، والتنمية والسلام. ويهدف إلى تضييق مساحات الخلاف، وتوسيع مساحات التلاقي من خلال حوارات واستشارات جَمعَت الخبراء والشباب والمشاركين من مختلف مناحي الحياة وأثمرت هذه الرؤية.

وقد ارتكزت الإسكوا وجامعة الدول العربية في إعداد هذه الرؤية على تحليل اتجاهات التغيير الكبرى في الاقتصاد والمجتمع وبناء المؤسسات الفاعلة والبيئة في المنطقة العربية وبلدانها. ووضعتا في متناولهما مجموعةً متنوّعةً من الأدوات المعرفية والإحصائية، منها ما يعتمد على تقنيات بازغة مثل الذكاء الاصطناعي، مع الاستفادة من أفضل الممارسات والخبرات الدولية في مجال إعداد الرؤى

الإقليمية. وتضمّنت المنهجية المعتمدة في مشروع الرؤية العربية 2045 الربط بين أدبيات التكامل الإقليمي والممارسة العملية بما تفرضه من تحديات وفرص. وسَعَت الرؤية العربية إلى استشراف المستقبل المبني على الأدلة والاستفادة من نتائج وخلاصات الجهود والرؤى السابقة.

الشكل 1. موجات التغيير الكبرى في عالمنا

وخلال العمل على الرؤية العربية 2045، جرى تحليل تجارب تكتلات إقليمية أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والدول الإسكندنافية وغيرها، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتركز الخطط الاستراتيجية لهذه التكتلات الإقليمية على تعزيز التعاون في ثلاثة محاور: التعاون الاجتماعي والثقافي، والتعاون الأمني والسياسي، والتعاون الاقتصادي.

واعتمدت الإسكوا وجامعة الدول العربية منهجية حوارية قائمة على مشاركة ممثلي الهيئات الشعبية والنقابية والبرلمانية والمحلية وغيرها، وتشاركية إذ يُؤخذ

فيها برأي كل شخص مشارك في الحوار أو خلال عمر المشروع، وشاملة أي تعتمد نظرة كلية غير مجزّأة، وذلك بهدف تحديد تطلّعات المجتمعات العربية وآمالها بمزيد من الدقة. ومن أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، كان لا بدّ من التحقق والتيقن من هذه الرؤية بعد التشاور مع الخبراء والمهنيين وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى منهجية تحديد الأداءات المستهدفة التي استندت إلى المقارنة مع واقع التكتلات الإقليمية الأخرى، وهي مستهدفات مستقاة من مؤشرات ودلائل ذات ثقل وتحظى بتوافق دولي حولها وقد أدرجتها العديد من دول المنطقة في خططها الوطنية بحيث لا تكون عبئاً إضافياً في المتابعة.

وقد ازداد الاهتمام باستخدام أدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، بما فيها دراسة مصادر البيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي في مجال صنع السياسات. وتتمثل الفائدة الرئيسية لهذه المصادر في توفير مؤشرات اجتماعية واقتصادية أساسية تساعد على رصد وفهم آثار السياسات والمبادرات.

الشكل 2. الثورات الصناعية الخمس

أركان الرؤية

من أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، تم التشاور مع الخبراء وشرائح المجتمع المختلفة بما فيها المهنيون، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الدراسات والفكر، وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية.

وانطلاقاً مما تقدم، ومن الاتجاهات الكبرى التي يُتوقّع لها أن تؤثّر على المنطقة والعالم، جرى تحديد ستة أركان للرؤية العربية 2045. ومثّلت هذه الأركان أولوياتٍ تعبّر عن آمال واحتياجات دول المنطقة ومجتمعاتها على المستوى الفردي والجماعي والمؤسّسي، وتقوم على تفعيل دور كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان العام والخيري وكذلك القطاع الخاص، بحيث تجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة هامشاً للنمو في ظل بيئة وقوانين مشجّعة على الاستثمار. ويكون لمؤسسات الدولة قدرات وكفاءات تلبّي طلبات الشعوب وطموحاتها مع درجات أقل من البيروقراطية والمكتبية. وتشمل أركان الرؤية العربية ما يلي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المتوازنة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. ويحقق الرّبط المتين بين هذه الأركان أهداف هذه الرؤية وغاياتها في منطقة عربية يشعر فيها كلُّ شخص بالطمأنينة والأمل في المستقبل. وتتكامل هذه الأركان وتترابط ركائزها ومحاورها، بحيث لا يمكن تحقيق أي منها منفرداً. فمن المستبعد، مثلاً، تصوّر منطقة عربية تبتكر وتزدهر من دون توفر الأمان والعدالة. ويتقاطع ركنا التنوّع والحيوية والتجدّد الثقافي والحضاري مع جميع أهداف التنمية المستدامة، وأركان الرؤية الأخرى، ما يسهم في تعزيز المجتمعات، ودعم الابتكار، وتعزيز التنمية الشاملة التي تضمن تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً وعدالةً وأمناً واستدامةً للجميع.

الشكل 3. أركان الرؤية

أبرز مؤشرات الأداء

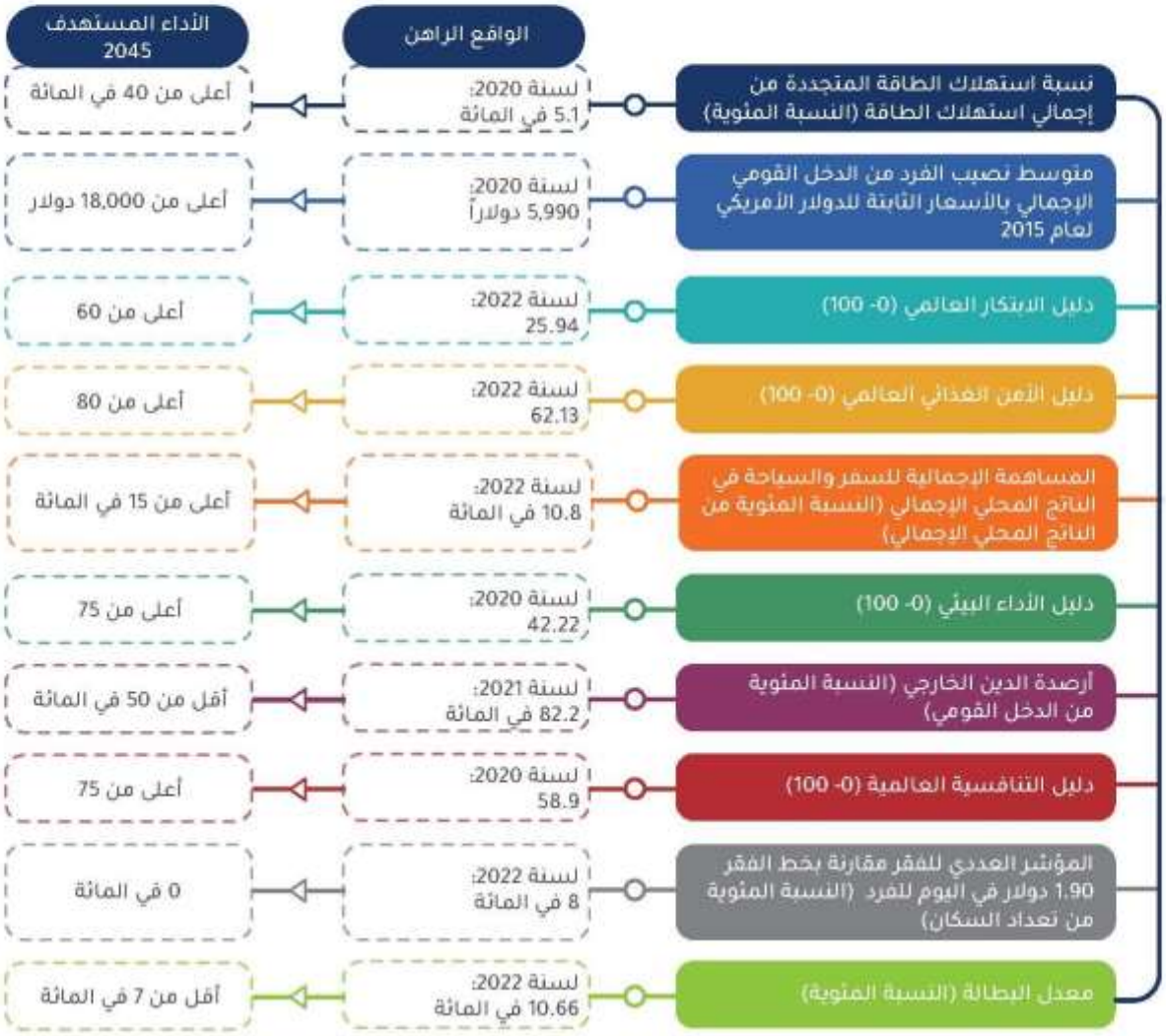

ملاحظات:

تتخطى مؤشرات العديد من الدول العربية، ولا سيّما تلك المُصدِّرة للنفط والغاز، المتوسطات المستهدفة، غير أنّ التفاوت الكبير بين الدول العربية، والتباين داخل كل دولة عربية يشيران إلى أهمية النظرة الكليّة الجامعة التي اعتُمدت في هذه الرؤية للمنطقة العربية بوصفها تكتّلا إقليمياً واعداً.

وتم اختيار قائمة مؤشرات الرؤية العربية 2045 لإعطاء لمحة سريعة عن واقع المنطقة العربية بشكل عام وكلي. وتتمثّل المنهجية المتّبعة في اختيار المؤشرات في مدى ملاءمة المؤشر وأهميته، وتوفر البيانات الموثوقة للمنطقة العربية والبيانات المُقارَنة بالمجموعات الإقليمية المتعددة في عالمنا. وتأخذ الأداءات المستهدفة المحدّدة لكل مؤشر في الاعتبار آمال سكان المنطقة العربية وأحلامهم بمستقبل مشرق ومزدهر.

ومن التجارب المعاصرة ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الصين، على سبيل المثال، من 610 دولارات في عام 1995 إلى 12,500 دولار في عام 2021، ما يمثل زيادة قدرها عشرون ضعفاً (طبقاً لأرقام البنك الدولي). وعليه، فإنّ استهداف زيادة متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية بمقدار ثلاثة أضعاف في إطار هذه الرؤية هو أمرٌ واقعي وقابل للتحقيق إذا نُفّذت خطط التنمية الاستراتيجية والرؤى المشار إليها اعتمادًا على عناصر مثل الإمكانات المتاحة، والقدرة الاستيعابية، ودور التقانة والمعرفة في تحقيق القفزات الاقتصادية، وتوفر الإرادة السياسية.

وتعكس هذه المؤشرات المختارة بمجملها الواقع الراهن وبعض الأداءات المستهدفة التي سيؤدي تحقيقها إلى النهوض بمؤشرات كلية أخرى للتقدم والنهوض العربي.

نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة (النسبة المئوية)

استهلاك الطاقة المتجددة هو نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG13/index-2.html

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو الدخل القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. والدخل القومي الإجمالي (وهو الناتج القومي الإجمالي سابقا) هو مجموع القيمة المضافة من قبل جميع المُنتِجين المقيمين بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (مطروحاً منها الإعانات) غير مدرجة في قيمة الإنتاج بالإضافة إلى صافي إيرادات الدخل الأولي (تعويضات العاملين ودخل الملكية) من الخارج. والبيانات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.KD

دليل الابتكار العالمي، الحدود: (0-100)

توفر النسخة الرابعة عشرة من دليل الابتكار العالمي (الصادرة في 20 أيلول/سبتمبر 2021) بيانات وتحليلات جديدة عن حالة الابتكار العالمي، وتتيح للقرّاء وواضعي السياسات قياس أداء منظومة الابتكار في أكثر من 130 اقتصاداً.

https://ispar.unescwa.org/Simulator.aspx?Sim=7&Country=3

دليل الأمن الغذائي العالمي، الحدود: (0-100)

يتيح دليل الأمن الغذائي العالمي تحليل القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء وتوفّره وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية، والقدرة على الصمود في 113 بلداً. وهو نموذج ديناميكي للقياس الكمّي والنوعي يتألّف من 58 مؤشراً فريداً من المؤشرات التي تقيس محرّكات الأمن الغذائي في البلدان النامية والمتقدمة.

https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/

المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

يبيّن هذا المؤشر المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي أي الناتج المحلي الإجمالي الذي يأتي بشكل مباشر من قطاع السفر والسياحة بالإضافة إلى آثاره غير المباشرة والمُستحَدَثة.

https://prosperitydata360.worldbank.org/en/home

دليل الأداء البيئي، الحدود: (0-100)

يقدّم دليل الأداء البيئي ملخصاً قائماً على البيانات لحالة الاستدامة في العالم. وباستخدام 40 مؤشراً للأداء في 11 فئة من القضايا، يُصنّف دليل الأداء البيئي 180 بلداً من حيث أداؤها في قضايا تغيُّر المناخ، والصحة البيئية، وحيوية النظام الإيكولوجي. وتوفّر هذه المؤشرات مقياساً على المستوى الوطني لمدى اقتراب البلدان من أهداف السياسات البيئية المحددة.

https://sedac.ciesin.columbia.edu/data/set/epi-environmental-performance-index-2022

أرصدة الدين الخارجي (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)

الدَيْن الخارجي هو ذلك الجزء من الدَيْن الإجمالي لبلدٍ ما، المستحق لدائنين خارج البلد. ويمكن أن تكون الحكومة أو الشركات أو الأسر الخاصة من بين المَدينين. ويشمل الدَيْن الأموال المستحقّة للمصارف التجارية الخاصة أو الحكومات الأخرى أو المؤسسات المالية الدولية.

https://prosperitydata360.worldbank.org/en/home?country=BRA&indicator=24695&viz=line_chart&years=1995,2028

دليل التنافسية العالمية، الحدود: (0-100)

يقيّم هذا الدليل القدرة التنافسية في 141 اقتصاداً، مما يقدّم لمحةً فريدةً عن محرّكات النمو الاقتصادي في عصر الثورة الصناعية الرابعة. ويهدف إلى تقديم رؤى بشأن النمو الاقتصادي، وهو أمرٌ لا يزال حاسماً لتحسين مستويات المعيشة. وهذا الدليل هو نتاج تجميع 103 مؤشرات فردية، مستمدّة من مجموعة بيانات من المنظمات الدولية ومن استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي. وتتوزّع المؤشرات في 12 ركيزة، هي: المؤسسات؛ والبنية التحتية؛ واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والصحة؛ والمهارات؛ وسوق المنتجات؛ وسوق العمل؛ والنظام المالي؛ وحجم السوق؛ وديناميكية الأعمال؛ والقدرة على الابتكار.

https://www.weforum.org/publications/global-competitiveness-report-2019/

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (النسبة المئوية من تعداد السكان)

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم (إعداد فريق الإحصاءات في الإسكوا).

معدل البطالة (النسبة المئوية)

يشير معدل البطالة إلى نسبة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه. ومن المفارقات أنّ معدلات البطالة المنخفضة يمكن أن تخفي نسبة كبيرة من الفقر في بلدٍ ما. ويشير ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها إلى أوجه قصور كبيرة في تخصيص الموارد.

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.Zs

الأمن والأمان
1

1 الأمن والأمان

تحظى المنطقة العربية بأهمية جيوستراتيجية بالغة لمشاطأتها المحيطين الهندي والأطلسي، وإطلالتها على بحر العرب والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. وعليه، تتحكم الدول العربية بخمسة من سبعة من أهم المضائق البحرية في العالم، وتشرف على أهم خطوط التجارة والملاحة، وتمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والثروة البشرية وعناصر القوة الاستراتيجية الأخرى، بالرغم من تفجر عدد من الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية الممتدة، وبروز التحديات البيئية التي فاقمت أوضاع الأمن بمفهومه الجامع.

في ضوء ما تقدم، يتطلّب العمل لاستتباب الأمن والأمان على مستوى المنطقة تفعيل جميع السُبل الرسمية وغير الرسمية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما فيها تعزيز دور جامعة الدول العربية، والتركيز على مسبّبات نشوب الحروب والخلافات الأهلية والإقليمية والخارجية، ومعالجتها من جذورها. فعلى الصعيد الداخلي، يتعيّن الحدّ من استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تتشارك في منابعها ومنافعها الدول العربية ودول الجوار، والقضاء على الإرهاب والفساد والظلم الاجتماعي، والهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، في سبيل تحقيق الأمن الشخصي وأمن المجتمع. وعلى الصعيد الخارجي، ينبغي تعزيز القدرة على التصدّي لأي توجّهات عدوانية توسّعية، وتطوير قدرات وآليات الدفاع العربي المشترك لردع العدوان الخارجي على المنطقة، واحترام القانون والشرعية الدولية التي تعترف بحقِّ العودة الآمنة والطوعية للّاجئين والنازحين وحقِّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني وسيادة الدولة الوطنية.

على صعيد متّصل، ومع استشراف موجات التغيير الكبرى في عالمنا ذات الأهمية البالغة للمنطقة العربية، تلوح في الأفق آثار موجة الثورة الصناعية الرابعة، ممثلةً باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم العميق وتعلّم الآلة في المعارك الحربية غير المتناظرة. فأضحت التقاطعات كبيرة بين موجة التقنيات البازغة وموجة تغيُّر أنماط الحروب والنزاعات من تقليدية إلى متطورة وغير متناظرة. والجدير بالذكر أن سعي المختصين لدراسة علم الحرب في مختلف أحقاب التاريخ الحديث والمعاصر كان الهدف الأساسي منه الإسهام في تحقيق واستتباب السلام القائم على العدل. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، دخل على علم الحرب فصلٌ جديد يربط النظريات العسكرية باستراتيجيات إنهاء الحروب وبعلم الاجتماع الإنساني والسياسة والقانون الدوليين.

إن ما تقدَّم على صعيد موجة التقنيات البازغة فاقم المخاطر والتحديات الناجمة عن الاختراق الأمني والمعلوماتي الذي يحدق خطره بالدول والتكتلات الإقليمية كما بالأفراد والمجتمعات. وتتعدد عواقب وتبعات جرائم المعلوماتية لتشمل انكشافاً في الأمن الجيوستراتيجي والاقتصادي، حيث إن النطاق المفتوح للإنترنت يعرضها لخطر مرتكبي الهجمات الإلكترونية ومخترقي الشبكات. لذلك، ينبغي مواجهة تحدي الأمن السيبراني بتطوير أدوات وآليّات حمائية وطنية وإقليمية. وتبرز أهمية وضع التشريعات ذات الصلة، وأطر العمل والآليات التنفيذية على المستوى الوطني في ظل تنسيق إقليمي عربي يُستكمل بتعاونٍ دولي.

أبرز مؤشرات الأداء

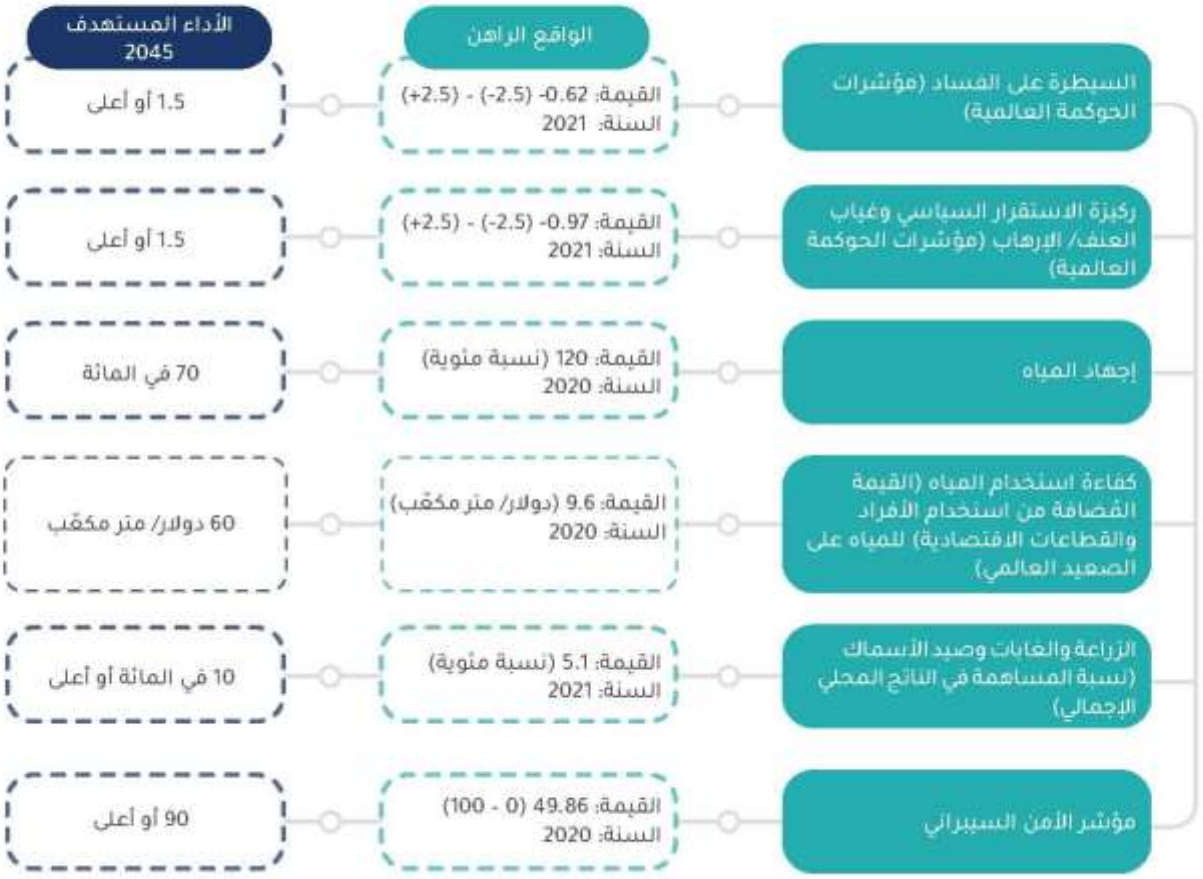

ملاحظات:

السيطرة على الفساد (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يقدم مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية تقارير عن مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية التي تجمع بين آراء عدد كبير من المجيبين على استطلاعات المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. وتستند المؤشرات إلى أكثر من 30 مصدراً فردياً من البيانات التي تُنتجها مجموعة متنوعة من معاهد استطلاعات الرأي ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص.

ويعكس مؤشر السيطرة على الفساد التصوّرات بشأن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغرى والكبرى، ويرصد مدى الاستيلاء على الدولة لصالح النخب والمصالح الخاصة.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

ركيزة الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب التصوّرات بشأن احتمال انعدام الاستقرار السياسي و/أو اللجوء إلى العنف لدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

إجهاد المياه (النسبة المئوية)

سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. وهي نسبة مجموع عمليات سحب المياه العذبة التي تجريها جميع القطاعات الرئيسية إلى مجموع موارد المياه العذبة المتجددة، مع مراعاة متطلبات التدفق البيئي.

https://www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/642-water-stress/sdg-6-indicators-of-water-use-efficiency-and-water-stress/en

كفاءة استخدام المياه (القيمة المضافة لكل وحدة مياه مستخدمة مُعبَّراً عنها بالدولار الأمريكي للمتر المكعب)

يقيس هذا المؤشر قيمة المياه للاقتصاد والمجتمع بوحدات القيمة المضافة لكل متر مكعب من المياه المستخدمة.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG6/index-2.html

الزراعة والغابات وصيد الأسماك (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) (النسبة المئوية)

تتوافق الزراعة والغابات وصيد الأسماك مع الأقسام 1 إلى 3 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وتشمل الغابات والصيد وصيد الأسماك. فضلاً عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني. والقيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة. وتُحتسب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

مؤشر الأمن السيبراني، الحدود: (0-100)

يُعَدّ المؤشر العالمي للأمن السيبراني مرجعاً موثوقاً يقيس التزام البلدان بالأمن السيبراني على المستوى العالمي من أجل زيادة الوعي بأهمية القضية وأبعادها المختلفة.

https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Pages/global-cybersecurity-index.aspx

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الأمن والأمان

(أ) الأمن الجيوستراتيجي

- إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية من قبل قوى أجنبية، بما في ذلك الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي المحتلّة في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية.
- تطوير آليات للإغاثة العاجلة والطارئة للدول المتأثرة بالنزاعات والحروب الداخلية والخارجية، وآليات التدخل لتيسير التعافي المبكر وإعادة الإعمار.
- تفعيل دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتعزيز عمل جهاز الإنذار المبكر فيها لرصد بوادر النزاعات المحتملة والأزمات للتحرّك لاحتواء النزاعات وتسويتها قبل استفحالها، واعتماد مبادرة الدبلوماسية الوقائية الإقليمية.
- تقوية شبكة المواصلات بين الدول العربية من طرق سيّارة وسكك حديدية ومطارات ومرافئ تتّصل بخطوط منتظمة لحركة السفن والعبّارات تكريساً للأمن الجيوستراتيجي.
- ترسيخ المأسسة في العلاقات البينية العربية، وتفعيل جهاز متابعة تنفيذ اتفاقيات وقرارات الجامعة على نحو لا يمسّ بسيادة الدولة الوطنية بل يعزّزها.

(ب) الأمن الغذائي والمائي

- تعزيز الزراعة المستدامة وممارسات الحفاظ على المياه من خلال مبادرة عربية شاملة تتضمن توفير التقنيات والمعدات المطلوبة مع التركيز على برامج وآليات الري المتقدمة وإنتاج المحاصيل المقاومة لتغيُّرات المناخ غير المؤاتية.
- تنمية الثروة السمكية ضمن الاستراتيجية العربية لتحقيق الأمن الغذائي في إطار القرارات الصادرة عن القمة العربية (التي عُقدت في الجزائر في عام 2022)، والتعاون في رصد هجرات الأسماك من وإلى المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار المشاطئة للمنطقة العربية من أجل إعادة تأهيل الثروة السمكية فيها.
- تشجيع القطاع الخاص، لا سيّما الشركات الإنتاجية الكبرى في الدول العربية، على زيادة الاستثمار في الزراعة المستدامة والزراعات الرأسية، وتهيئة بيئة استثمارية تتيح تدفق الاستثمارات بسهولة على نحو

يضمن تعزيز الإنتاج الغذائي والتبادل التجاري بين الدول، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة كفاءة استخدام المياه.

- دعم التنمية الريفية للحدّ من الصيد والرعي الجائرين والزراعات غير القانونية بتوفير فرص عمل لائقة في المناطق القروية، بما في ذلك إعادة تأهيل الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير الإمدادات الصناعية للقطاع الزراعي.
- تقدير الصادرات والواردات الغذائية على نحو دقيق باستخدام الذكاء الاصطناعي، استناداً إلى البيانات الزراعية الوطنية، للحدّ من فقدان الأغذية وهدرها، وذلك عن طريق المراقبة الصارمة لسلاسل التوريد التي يشوبها ضعف هيكلي مزمن، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، والحدّ من انبعاثات الكربون.
- الخروج بالمنطقة العربية من الإجهاد المائي، وضمان توفر المياه بجودة عالية وبكميات كافية للجميع مع خدمات مأمونة للصرف الصحي، والحفاظ على موارد المياه، ولا سيّما المياه الجوفية، من خلال الحوكمة السليمة للمياه وترشيد استخدامها عبر تطبيق أنظمة مغلقة لإعادة التدوير، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والمياه العالية الملوحة نسبياً والرمادية منها في الريّ بعد معالجتها صحياً بالكامل.
- تغيير سلوكيّات الإسراف في استهلاك الموارد في المنطقة العربية عن طريق تشجيع الإدارة السليمة لموارد المياه وترسيخها في نُظُم التعليم ووسائل الإعلام والثقافة العامة؛ وتشجيع جميع المبادرات الرامية إلى الحدّ من الفقد والهدر الغذائي بما يدعم منظومة الأمن الغذائي ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز التنسيق والتعاون المستمرّين في أوقات الأزمات لضمان الأمن الغذائي العربي.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي العميق وإنترنت الأشياء وتقنيات النانو والعقود الذكية في إدارة قطاعي المياه والغذاء، بحيث يتحقق توطين تقنيات تحلية المياه والابتكارات ذات الصلة بالتكنولوجيا البازغة، كالمجسات الذكية للحصول على بيانات آنية عن ظروف التربة ورطوبتها، وتعظيم المنفعة من أنماط الري وجني المحاصيل وتسويقها بكفاءة، وتمكين المزارعين.
- الاستثمار في تطوير محاصيل مُقاوِمة للجفاف خاصة وأنّ بعض الدول العربية باتت تشهد حالات من الفقر المائي، تعزيز برامج وآليات الرصد العربية للأمن الغذائي والمائي.
- توفير البنية التحتية لمشروع ربط المياه الإقليمي العربي، وتطوير آليات تمويلية لضمان التكافل العربي في تمويل المشاريع الإقليمية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والمائي، والعمل على استرداد الحقوق العربية المائية وفقاً للقوانين والمعاهدات الدولية ذات الصلة.
- تطبيق نَهج متكامل في إدارة الموارد المائية والغذائية وموارد الطاقة، يعتمد على المشاركة والتنسيق والتعاون بين جميع الجهات المعنية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ويأخذ في الاعتبار العلاقات والتفاعلات بين المياه والبيئة والمجتمع والاقتصاد، ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، ويحترم حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

(ج) الأمن الصحي

- يرتبط مفهوم الأمن الصحي بالمفهوم التقليدي لأمن الدول، إذ يُعتبر الأمن الصحي اليوم جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والدولي. وقد أدّت الأوبئة والتهديدات الصحية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، إلى تسليط الضوء على هذا الترابط، ما دفع الكثير من الدول إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن ليشمل قضايا الصحة العامة باعتبارها إحدى ركائزه الأساسية.
- أوضحت جائحة كوفيد-19 عدم استعداد المجتمعات البشرية لمواجهة المخاطر الواسعة النطاق. ولتعزيز القطاع الصحي والطبي وضمان الرفاه والإنصاف والحماية الاجتماعية للجميع، لا بدّ من دعم المبادرات على الصعيد الوطني وتنسيقها على المستوى الإقليمي ومع المنظمات الدولية ذات الصلة.
- تطوير آليات التعاون التشريعي والقانوني والمؤسسي في ما يتعلق بالسياسات الصحية.

- تطوير آليات عربية للرصد الصحي والإنذار المبكر لمكافحة انتشار الأمراض المعدية وتحديد مصادر التهديد الصحي، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الكبيرة وتعزيز التصنيع الإقليمي للأدوية واللقاحات، وتقوية التعاون البحثي في المجال الصحي بين الدول العربية لدراسة الأمراض والجوائح والأوبئة.
- تعزيز الجهود المبذولة من أجل اقتلاع الأوبئة الخطيرة مثل الكوليرا وكوفيد-19 وفيروس التهاب الكبد الوبائي "سي" ونقص المناعة وغيرها.

(د) الأمن البيئي

- التكيّف مع تغيّر المناخ وآثاره على الموارد المائية والزراعية في المنطقة، بما في ذلك التغيّر في هطول الأمطار ودرجات الحرارة والتبخّر والتساقط الثلجي والجليدي، والأحداث المناخية المتطرّفة مثل الجفاف والفيضانات والعواصف، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات وبرامج للتخفيف من انبعاثات الغازات المُسبِّبة للاحتباس الحراري والتكيّف مع آثارها على النُظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة المخاطر والكوارث المناخية.
- الحفاظ على الحياة البرية، والنباتات، والتربة الصالحة، والبيئة البحرية والمحيطات من خلال وضع سياسات تيسّر التبادل البيئي بين الدول العربية ومختلف مؤسّساتها.
- تعزيز مقاربة الانتقال العادل المتصلة بالتنمية الاجتماعية وتغيّر المناخ، ومواءمتها مع سياق المنطقة العربية[2]. ودعم الأشخاص والفئات الهشّة والأكثر عرضة للآثار السلبية الناجمة عن تغيّر المناخ، مثل صغار المزارعين، وقاطني المناطق الساحلية، وكبار السّن، والنساء، وذوي الإعاقة وغيرهم، وتأمين حقوقهم وسُبُل عيشهم.
- زيادة الاستثمارات في مشاريع الطاقة النظيفة والتقنيات الحديثة، وتبني مبدأ الاقتصاد الدائري للكربون، والاستثمار في الزراعة الذكية.
- تطوير أنظمة إنذار مبكر لإدارة الكوارث لضمان الاستجابة الكفؤة والفعّالة بالتعاون مع المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، وتوسيع عمل هذا المركز ليشمل الجوائح البيئية، ودراسة جدوى تطوير آليات تمويلية لدعم التضامن الإقليمي لدرء المخاطر ومواجهة الكوارث والاستجابة لها.
- إنشاء منصّات لنشر البيانات والأبحاث؛ وتعزيز التعاون بين الوزارات، وهيئات الدول، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل إدارة أفضل للبيئة الزراعية والبحرية والحرجية والغابوية التي يُعتمد عليها في سبيل البقاء وتحقيق الاستقرار البيئي؛ وتشجيع التعاون العربي في البحوث المتعددة التخصّصات في مجالات الطاقة المتجدّدة والنظيفة.
- تعزيز وتنفيذ خطط الإنتاج والاستهلاك المستدامين ونَهج الاقتصاد الدائري، تشجيع ودعم مبادرات الريادة الخضراء، وتعزيز ممارسات التكيّف مع آثار تغيُّر المناخ، وتطوير اقتصاد الكربون الدائري.
- تعزيز الوعي البيئي للمواطنين والمسؤولين والمنظمات والإعلام، وتشجيعهم على تبنّي سلوكيات وممارسات صديقة للبيئة، والمشاركة في الحملات والمبادرات والمشاريع البيئية، والمساهمة في رصد الانتهاكات والمخالفات البيئية ومكافحتها والإبلاغ عنها.
- وضع وتنفيذ التشريعات والقوانين والمعايير والضوابط البيئية، وتحديثها وفقاً للمتطلبات والمعايير الدولية، وتعزيز الرقابة والمتابعة والمحاسبة على تطبيقها، وفرض العقوبات والجزاءات على المخالفين والمتسبّبين في التلوث والتدهور البيئي.
- تنمية وتحسين البنية التحتية والتكنولوجيا والابتكار البيئي، وتوفير الدعم والتمويل والحوافز للقطاعات والمؤسسات والمبادرات البيئية، وتشجيع الاستثمار والشراكة والتعاون في المجالات البيئية، وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة في هذا المجال.
- إنشاء مراكز إقليمية عربية لإعادة تدوير النفايات بجميع أنواعها.

تحقيق الأمن الغذائي والمائي والبيئي بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

ربط قطاعات الزراعة والثروة السمكية بالحفاظ على البيئة وموارد المياه

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

تمثّل الزراعة والثروة السمكية والصناعات الغذائية وتجارتها العمود الفقري لاقتصادات عدة دول عربية. لذلك، يتعيّن العمل في إطار نهج متكامل لاستراتيجيات الأمن الغذائي والمائي والبيئي والطاقة باتّخاذ مجموعة من الإجراءات، منها: أتمتة قواعد البيانات الزراعية لكي تُسجَّل المعلومات المتعلقة بهذا القطاع بشكل فوري حسب المنطقة الجغرافية؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي لتحليل البيانات من أجل تحديد المنطقة الأنسب لأي نوع من المنتجات الزراعية، وأوجه القصور في الإجراءات المتّبعة في زراعة المحاصيل وريّها. وتوفير قواعد بيانات رديفة مصنفة حسب الجنس والعمر ودرجة الإعاقة لضمان الوصول لهذه الفئات في كل الأوقات والظروف خاصة فترات الجوائح والأزمات. ويمكن تطوير الاقتصادين الأخضر والأزرق من خلال إصدار ثلاث عملات رقمية، هي: عملة الطاقة الشمسية البرتقالية، وعملة الثروة السمكية الزرقاء، وعملة الزراعة الخضراء، على أن تكون قابلة للتبادل مع العملة الرقمية العربية المقترحة بهذه الرؤية، وذلك بهدف تحسين الإنتاج وتعزيز كفاءة النقل والتسويق والبيع، وكذلك تيسير تبادل المحاصيل والمنتجات الزراعية بكفاءة بين الدول العربية في إطار اتفاقات عادلة.

(هـ) أمن موارد الطاقة

- تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على مصدر واحد أو محدود من الطاقة، وتطوير وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه والهيدروجين، وتحسين التكنولوجيا المتعلقة باستخدام هذه المصادر، وتشجيع الاستثمار والابتكار والتعاون في هذا المجال.
- توفير الكهرباء المُولّدة باستخدام الطاقة الشمسية والرياح كمصدر للطاقة، وتسجيل أثرها في سلاسل الكتل، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير الطاقة المتجدّدة حتى عام 2030، الصادرة عن القمّة العربية التنموية في دورتها الثالثة التي عُقِدَت في المملكة العربية السعودية في عام 2013.
- استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء كخيار استراتيجي عربي، والانتهاء من تنفيذ مشروع الربط الكهربائي العربي الشامل.
- تعزيز التعاون في تطوير النواحي التشريعية والرقابية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية والطاقة المتجددة، وتطوير منظومة الكشف الإشعاعي في الحدود الجمركية البرية والبحرية والجوية.
- تعزيز عمل الأطر المشتركة لضمان أمن الطاقة، وزيادة التنسيق بين مختلف المشاريع التشبيكية وخاصة في قطاعات الطاقة المتجدّدة بما فيها الهيدروجين النظيف والأخضر؛ وتكريس حماية البنية التحتية العربية الخاصة بأنابيب النفط والغاز الأرضية، وفي أعماق البحار والمحيطات، ما يقلّل تكاليف النقل ويربط المنتجين بأسواق المستهلكين.
- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في جميع القطاعات والمجالات، وتقليل الهدر والفاقد ومشكلة التلوث الناجمة عن استخدام الطاقة، وتشجيع الاستخدام العقلاني والمسؤول للطاقة، وتوعية المستهلكين والمنتجين بأهمية الحفاظ على موارد الطاقة والبيئة.
- تأمين وتنويع مصادر الإمداد والتخزين والنقل والتوزيع لموارد الطاقة، وتحسين البنية التحتية والشبكات والمنظومات اللازمة لذلك، وتطبيق المعايير والقوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المتعلقة بأمن موارد الطاقة، وتعزيز التعاون والتنسيق والحوار بين الدول المُنتِجة والمُستهلِكة لموارد الطاقة.
- التكيّف مع التغيّرات والتحديات والمخاطر التي تواجه موارد الطاقة، مثل التغيّرات المناخية والكوارث الطبيعية والصراعات والأزمات والعقوبات والإرهاب والقرصنة والتخريب والتهريب، وتطبيق استراتيجيات وبرامج وآليات للوقاية من هذه التهديدات والاستجابة لها والتعافي منها، وتعزيز قدرة الدول والمجتمعات على مواجهتها والتغلّب عليها.

(و) الأمن المعلوماتي وأمن الفضاء السيبراني

- تفعيل دور مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب في نطاق جامعة الدول العربية، وتكريس السيادة والتعاون بما يضفي مزيداً من الفاعلية على الجهود المشتركة لمكافحة الهجمات السيبرانية وتحصين الأنظمة المعلوماتية ضد الاختراق، وبناء القدرات وتبادل الخبرات بين الأجهزة المعنية.
- وضع استراتيجية للأمن السيبراني في كل دولة عربية على حدة لتعزيز البيئة المحيطة على المستوى الوطني، وبما يسهم في ربط الأمن المعلوماتي للمنطقة العربية ككل.
- تطوير معايير تقنية وأخلاقية لتكون أساساً للحلول التكنولوجية في المؤسّسات العامة التي تهدف إلى تحقيق الأمن المعلوماتي.
- وضع وإنفاذ الأطر القانونية اللازمة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية للمواطنين في كل دولة من الدول العربية، بما يضمن الاستخدام الآمن لجميع المنصات والتطبيقات والخدمات الرقمية في المنطقة العربية.
- تعزيز التنسيق العربي في مكافحة الهجمات السيبرانية من خلال تبادل المعلومات بسبب طبيعة هذه الهجمات العابرة للحدود. ويشمل ذلك تكوين فريق عربي معنيّ بالاستجابة للطوارئ الحاسوبية.
- الاستفادة من الفرص الواعدة التي تقدّمها التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلّم العميق، لتأمين الأنظمة المعلوماتية، وقواعد البيانات الوطنيّة العربية المستخدمة في جميع المجالات، مثل الضمان الاجتماعي.

العدل والعدالة

2

2 العدل والعدالة

العدالة من أهم قضايا الفكر الإنساني، وقيمةٌ مركزية في جميع العلوم المعيارية التي تنظّم علاقة الفرد بالآخرين وبالمجتمع. والعدل هو سلوكٌ فردي يتمثل في التصرّف بإنصاف ونزاهة في مواقف محدّدة. ويُلاحَظ تكاملٌ بين المفهومين: فممارسة العدل على المستوى الفردي تساهم في تحقيق العدالة على المستوى الاجتماعي، ووجود نظام عدالة فعال يشجّع الأفراد على التصرّف بعدل.

ويُعَدُّ محور العدالة من أهم مدارات الرؤية العربية 2045 لأنه يتقاطع مع بقية المحاور، وهو شرط أساسي لتحقيق كل منها. فلا يمكن أن يسود الأمن وأن نتطلع إلى الازدهار والابتكار والتنمية والتقدم والتجدد الثقافي والحضاري في ظلّ الظلم والتفاوت غير المشروع وغير المبرّر، وانتقاص حق الأشخاص في التمتّع بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العدالة الاجتماعية والاقتصادية: الاستثمار في الإنسان وللإنسان

تحتاج المنطقة العربية إلى عقد اجتماعي جديد لا يهمل أحداً، وخاصة الفئات المهمشّة والضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكّن بلدان المنطقة من التكيّف بالسرعة المناسبة مع التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، ويرتكز على نهج شامل، عماده مبادئ حقوق الإنسان التي وردت في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والإدماج، وسيادة القانون، وتمكين المجتمع بجميع أطيافه من المشاركة في مسيرة التنمية، ولا سيّما النساء والشباب وكبار السن، وترسيخ الشفافية والمساءلة. ويجب أن يكون النظام الطبيعي والبيئي طرفاً في هذا العقد الاجتماعي الجديد إلى جانب الدولة والإنسان.

والعقد الاجتماعي هو عقد ضمني تزداد الحاجة إليه مع موجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمنا وتؤثر على المنطقة العربية. ويهدف إلى إعادة بناء الثقة والأخذ برؤية شاملة للحقوق لبناء دول أكثر نجاحاً في احتضان الجميع وتعزيز حيّز العمل الطوعي لتزداد المجتمعات قوة وحيوية ومرونة.

ويستدعي ما تقدّم تفعيل ترتيبات محدّثة ومستجدّة للامتثال والإفصاح والحوكمة من أجل توفير منافع عامة أفضل، وإطلاق عهد جديد من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتعليم واكتساب المهارات والعمل اللائق والسكن والتنمية الحضرية المستدامة، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والفرص باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فضلاً عن الحفاظ على البيئة وتنميتها للأجيال المقبلة.

العدالة القضائية: النهوض بمرفق القضاء

لا بدّ من تعزيز برامج التعاون بين وزارات العدل العربية، خاصة في ما يتّصل بنقل التقنيات البازغة، وأدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، وتحقيق الانتقال الرقمي في الخدمات التي تقدّمها الوزارات وترسيخ عمل القضاء وتحسين أدائه، والاستمرار بتأهيل الدوائر القضائية، وتعزيز قدرات الكادر القضائي، مع مراعاة الحفاظ على الحسّ الإنساني. ومن المهم تزويد المتقاضين بثقافة قانونية تساعدهم على تفادي المشاكل القانونية، وتسهّل وصولهم إلى القضاء، واطّلاعهم على سير قضاياهم. وهذا من شأنه أن يضفي على العمل القضائي الشفافية المنشودة على الصُّعد المحلية والوطنية والإقليمية، وأن يكرّس مبدأ مساواة الجميع أمام القضاء، ويحدّ من الإطالة غير المبرّرة، ومن ارتفاع كلفة التقاضي والتحكيم.

أبرز مؤشرات الأداء

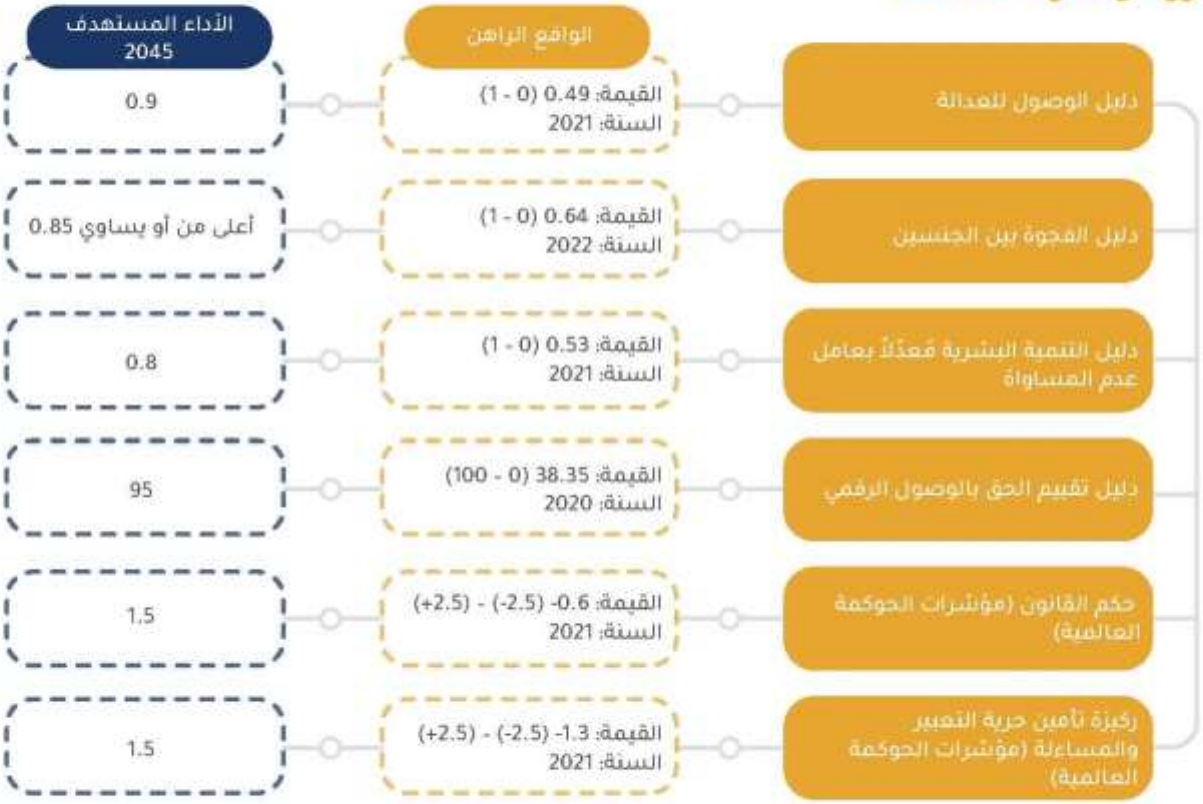

ملاحظات:

دليل الوصول للعدالة، الحدود: (0-1)

يشير دليل الوصول للعدالة إلى مدى عدالة النظام القانوني (أي أنّ المواطنين لا يخضعون للاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين ولهم الحق في الخضوع لولاية المحاكم المختصّة والمستقلة والنزيهة والتماس الانتصاف منها بدون تأخير لا مبرّر له).

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

دليل الفجوة بين الجنسين العالمي، الحدود: (0-1)

للتكافؤ بين الجنسين تأثيرٌ أساسي على ازدهار الاقتصادات والمجتمعات أو عدم ازدهارها. ويؤثر تطوير نصف المواهب المتاحة في العالم ونشرها تأثيراً كبيراً على النمو والقدرة التنافسية واستعداد الاقتصادات والشركات للمستقبل في جميع أنحاء العالم.

https://www.weforum.org/publications/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality/

دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة، الحدود: (0-1)

يتم حساب هذا الدليل كمتوسط هندسي لمؤشرات الأبعاد المعدّلة بعامل عدم المساواة. وهو يرصد أوجه عدم المساواة في أبعاد دليل التنمية البشرية من خلال «خصم» متوسط قيمة كل بُعد وفقاً لمستوى عدم المساواة فيه. ويقيس دليل التنمية البشرية متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.

وإنّ قيمة «دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة» تساوي قيمة دليل التنمية البشرية عندما لا يكون هناك عدم مساواة بين الناس. ومع ارتفاع مستوى عدم المساواة، تنخفض قيمة هذا الدليل إلى ما دون قيمة دليل التنمية البشرية. وبهذا المعنى، يقيس «دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة» مستوى التنمية البشرية عندما يُحتسب مستوى عدم المساواة.

https://hdr.undp.org/inequality-adjusted-human-development-index#/indicies/IHDI

دليل تقييم الحق بالوصول الرقمي، الحدود: (0-100)
هذا الدليل هو أداة مرجعية للمدافعين عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وللحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وواضعي السياسات لتتبع تقدم البلد في جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول الجميع.
https://g3ict.org/digital-accessibility-rights-evaluation-index/

حكم القانون (مؤشرات الحوكمة العالمية)
يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).
يعكس هذا المؤشر التصوّرات بشأن مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيّما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجرائم وأعمال العنف.
https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

ركيزة تأمين حرية التعبير والمساءلة (مؤشرات الحوكمة العالمية)
يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).
يرصد مؤشر حرية التعبير والمساءلة تصوّرات مواطني البلد بشأن مدى قدرتهم على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام.
https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية

- إحقاق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين كافة مكونات المجتمع؛ وتعزيز قدرات أصحاب الحقوق وضمان المساواة.
- توفير الأطر القانونية والمؤسّسية لضمان الحوكمة الرشيدة التي تتيح فرصاً للإبلاغ عن أي قصور، لضمان حقوق الإنسان بشتّى أبعادها.
- تعزيز وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية لتكون مستدامة وشاملة من خلال الكفاءة الرقمية، وسياسات العمل المتكاملة، والتمويل المستدام، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، لدفع النمو العادل والمساهمة بشكل فعال في الارتقاء الاجتماعي مع عدم إهمال أحد.
- دعم تنفيذ استراتيجية عربية موحّدة للقضاء على العنف بجميع أشكاله في المجتمعات العربية.
- إنشاء مراكز بحثية اجتماعية متخصّصة لدراسة الظواهر الاجتماعية الحديثة وتأثيرها على المجتمعات العربية، وتطوير آليات لمعالجتها والحدّ من آثارها المستقبلية.
- بناء شراكات وبرامج تعاون لتدريب الباحثين الاجتماعيين وتبادل الخبرات من خلال تنظيم الدورات التي تواكب التقدم التكنولوجي والرقمي.
- تمكين الأفراد من التمتّع بالحق في التعليم والصحة والسكن اللائق وأسس الحياة الكريمة، على قدم المساواة ومن دون تمييز؛ وإنشاء برامج تعليمية وصحية تلبّي احتياجات كل فئة؛ وتوفير الرعاية الصحية المجانية؛ وتطوير مشاريع سكنية ميسورة الكلفة بالتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح؛ وزيادة الإنفاق الاجتماعي الحكومي وتحسين كفاءته.
- ضمان الشمول المالي من خلال إنشاء برامج الدعم المالي والفني للمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على التكنولوجيا الخضراء والمستدامة والتقنيات الرقمية والذكية وتلبية احتياجات الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية.
- توفير العمل الكريم للإنسان في المنطقة العربية أينما كان وكيفما كان لتمكينه من الإنتاج والابتكار في المنطقة وخارجها والتأقلم مع المتغيّرات العالمية والإقليمية.
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة في المنطقة العربية، وحماية السكان من العواقب المالية الناشئة عن دفع

تكاليف الخدمات الصحية، مما سيسهم في الحد من وقوعهم في الفقر، وعلى أن يكون للمركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية دور أساسي في بلورة آليات وسبل تنفيذ المبادرات المتعلقة بالعدالة والتنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية الراشدة.

- مواصلة مشروع الرقمنة من خلال بناء نظام معلوماتي متكامل بين جميع القطاعات الصحية يشمل قاعدة بيانات المنتفعين من الخدمات الصحية لتسهيل وصول المهنيين في مجال الصحة في القطاعين العام والخاص إلى البيانات الصحية، وحماية البيانات الشخصية للمستخدمين من الاختراق السيبراني.
- متابعة أثر التعاون الإقليمي الإيجابي على ردم هوة عدم المساواة، وتبادل التجارب والسياسات بشأن آليات استهداف الفئات التي تستحق الدعم، وإيجاد حلول وأدوات مبتكرة تساعد على تحقيق معدلات وطنية أفضل على صعيد التنمية المستدامة والعدالة في الحقوق والفرص، والقضاء على الجوع والفقر المدقع والمتعدد الأبعاد.
- إعطاء الأولوية المطلقة لحق اللاجئين بالعودة الطوعية والآمنة إلى أوطانهم، وتطوير آليات لدعم النازحين وتعزيز التماسك المجتمعي، ووضع برامج حماية اجتماعية، وتطوير خطط وأدوات تكرّس مساهمتهم الاقتصادية الإيجابية في الدول المضيفة، وتمكين النازحين داخلياً من الاستفادة من منافع الضمان الاجتماعي، وتوفير آليات تتيح للدول المضيفة دعم اللاجئين ووضع برامج حماية كفؤة لهم.
- تعزيز استقلالية السلطة القضائية على أن تتوفر لها مقوّمات فعالة وموازنات كافية لممارسة سلطاتها. ومن المهم تكريس الحصانة من رد الفعل الثأري ضد المتقاضين والقضاة والشهود وكاشفي الجرائم، واحترام أحكام السلطة القضائية وقراراتها وتنفيذها من دون إبطاء أو تدخل فيها.
- ضمان الوصول المتكافئ إلى العدالة، وسدّ الفجوات في قدرات المتقاضين من حيث إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة الناجزة ومختلف الخدمات القضائية في إطار نظام يدعم الفئات المهمّشة والضعيفة ويزوّدها بالمعرفة القانونية ويوفّر المساعدة القانونية لمستحقّيها.
- تطوير الجهاز القضائي وجعله قادراً على مواكبة التغيّرات التكنولوجية والرقمية وضمان الحوكمة الرشيدة في إدارة القضاء لوضع حد للإفلات من العقوبة والقضاء على الفساد. ومن المهم تكريس دور المرأة بمرفق القضاء لتحقيق تطوره المنشود.

الحرمان من حق العودة وحق تقرير المصير وغياب العدالة عن الشعب الفلسطيني

من بين حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف حقه في تقرير المصير، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحقه في العودة إلى الديار والممتلكات التي شُرِّد منها. ويستمرّ حرمان هذا الشعب من حقوقه منذ عام 1948 نتيجة سياسات وممارسات سلطات الاحتلال بما ينتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن.

ويمثّل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره أحد أسس القانون الدولي، وهو مكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، ويُشار إليه في أول بند من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[أ]، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[ب]. ويُعَدّ تقرير المصير شرطاً مسبقاً لنيل الحقوق الجماعية والفردية الأخرى ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. ويشكّل حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنيين أحد أبرز تجلّيات الحق في تقرير المصير، إلا أنّ سلطات الاحتلال لا تزال تمارس سياسات تحرمه من هذا الحق وغيره وترفض علناً إقامة دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة. وقد تجلّى ذلك في الضمّ الرسمي وغير الشرعي للقدس الشرقية في عام 1981، واستمرار الاستيطان في الضفة الغربية بما ينتهك قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني. واستمرّت سياسات إفراغ القدس الشرقية من الفلسطينيين، وتضاعفت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية بعد توقيع اتفاق أوسلو ليرتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين فيها من 268,756 في عام 1993 إلى أكثر من 745,000 في أواخر عام 2022[ج].

أما حق اللاجئين في العودة، فيكفله القانون الدولي الإنساني[د]، والقانون الدولي لحقوق الإنسان[هـ]، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأولها القرار 194 (1948). ومع ذلك، رفضت حكومات سلطات الاحتلال المتعاقبة ممارسة اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة، وتقوم سلطات الاحتلال بمصادرة أملاكهم بصفتها أملاكَ غائبين. وقد حُرم أكثر من 7.3 مليون فلسطيني في الخارج[و] من حقهم في العودة إلى ديارهم، منهم 5.5 مليون شخص من اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين.

وقد أصبح جلياً أنه لا مجال لتحقيق سلام حقيقي ومستدام في المنطقة من دون رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني ومنحه جميع حقوقه، خصوصاً الحق في العودة وفي تقرير المصير بإقامة دولة فلسطينية مستقلّة وذات سيادة وعاصمتها القدس. ولا بدّ أيضاً من بناء مؤسسات قوية قادرة على تحقيق المنعة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وتعزيز قدراته.

أ. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights.

ب. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights.

ج. https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/739/default.aspx.

د. المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. https://www.legal-tools.org/doc/3822e4/pdf/.

هـ. المادة 13 (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادة 12 (4) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

و. بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023، https://www.pcbs.gov.ps).

شكل توضيحي للتنمية الاجتماعية والمؤسسية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

يقدم الشكل تمثيلاً بيانياً لبعض التحسينات التكنولوجية المقترحة في القطاع الاجتماعي والمؤسسي، حيث يمكن ربط كل مواطن بقاعدة البيانات الاجتماعية العربية المقترحة. ويمكن تصميم هذه القاعدة على نحو ملائم لتخزين كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالوضع الوظيفي، والشريحة الاجتماعية والأصول والتعليم، تخزيناً تجزيئياً لحماية الخصوصية. ويمكن لقاعدة البيانات الموزّعة، عندما تُنظَّم تنظيماً جيداً، أن تُخزِّن المعلومات عن علاقة كل مواطن بإدارات الدولة والمؤسسات الإقليمية، في قاعدة البيانات الكبيرة التي تعرض التحليلات ذات الصلة، وتسهم في تنسيق السياسات المُحفِّزة للنهوض المجتمعي وتنفيذها. ويُعتبر القطاع الاجتماعي مقياساً لسلامة المجتمع وضمان رفاه المواطنين، لذا تُقتَرَح المبادرات التالية:

- تعزيز حلول المدفوعات الصغيرة واستحداث مَحافظ قائمة على سلاسل الكتل لتطوير سوق المنتجات الصغيرة وضمان الشمول المالي وتلبية احتياجات الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية.

- ربط مَحافظ الهواتف المحمولة بالمصارف «الجديدة» التي تعمل حصراً على الإنترنت من خلال واجهة المدفوعات الموحّدة باستخدام الهوية الرقمية العربية المقترحة من أجل تقديم الخدمات المصرفية والمساعدات النقدية للفقراء.
- تسجيل أثر التبرّعات والأنشطة الخيرية الأخرى في سلاسل الكتل بناءً على الفئات المجتمعية التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد، مما يتيح الامتثال والإفصاح والشفافية والحوكمة، فيُوَجَّه الدعم لمستحقيه.
- تحسين قدرات رأس المال البشري في المناصب العامة والحكومية والقيادية، وتعزيز مهاراته من خلال تحديد سياسات التوظيف والمساءلة بوضوح وكفاءة في ظل حوكمة رشيدة.

الابتكار والإبداع

3

3 الابتكار والإبداع

مع سعي المنطقة إلى تعزيز الابتكار والإبداع، لا بدّ من تعزيز القدرات من خلال تأهيل الثروة البشرية، والاستثمار بشكل أكبر في التعليم وزيادة الإنفاق عليه، وتحسين البنية التحتية التعليمية وإصلاح النظام التعليمي، وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز المهارات اللازمة للمستقبل مثل التفكير النقدي وحل المشاكل والتواصل. ولا بدّ أيضاً من تفعيل دور الأسرة والمجتمع في دعم التعليم، ومساندة التلاميذ القادمين من أوساط هشّة، وتوفير البنية التعليمية المناسبة للأطفال والمراهقين، خصوصاً في المناطق المهمشة، وتحفيزهم على التعلّم من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ. ومن الضروري أيضاً الدعوة إلى تعزيز مشاركة الصناديق العربية ومؤسسات التمويل التابعة لجامعة الدول العربية في دعم التعليم وتمويله. ورغم ما تحمله حقبة الابتكار الجديدة من وعود بالازدهار والنمو الاقتصادي والنهوض المجتمعي، يهدد كلٌّ من الفجوة الرقمية وعدم المساواة في الفرص والحقوق بتوسيع الفجوة القائمة بل بإضعاف الاقتصادات والمجتمعات غير المستعدّة للثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.

على صعيد متصل، ومع تحوّل الاقتصادات والمجتمعات العربية نحو الطابع المعرفي، من الضروري أن تسنّ المنطقة العربية، كمجموعة إقليمية، قوانين وإجراءات متناغمة ومتآزرة لتمكين سكانها من مواكبة الابتكار والإبداع العالميين من أجل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ومن المهمّ تعزيز مفهوم الشمول الرقمي من أجل تحقيق العدالة الرقمية لجميع فئات المجتمع، وزيادة الوعي الرقمي، وتقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتهيئة بيئة تُنتِج مخرجات ذات كفاءة في جميع القطاعات والصناعات، مما يساعد على مواءمة مخرجات القطاع الأكاديمي مع متطلبات سوق العمل. ولا بدّ من إدخال مؤشرات أداء تتعلق بعدد براءات الاختراعات السنوية ونسبة الشركات الناشئة المبتكرة ودرجة استغلال براءات الاختراع العالمية والتحسينات في العديد من المجالات.

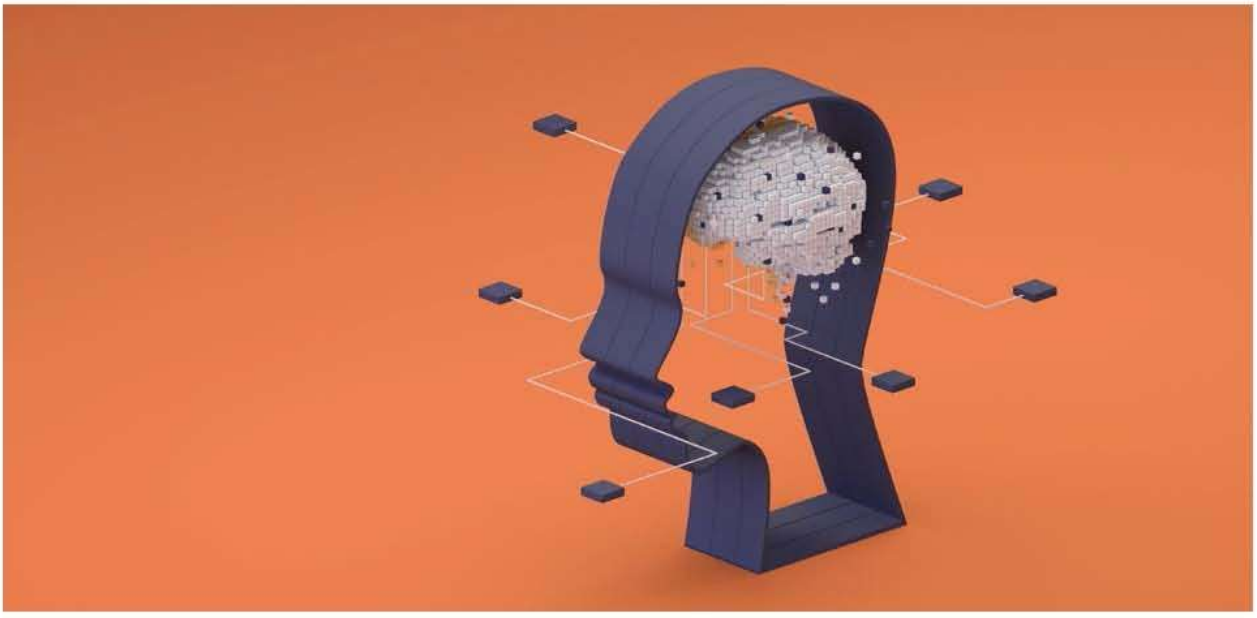

أبرز مؤشرات الأداء

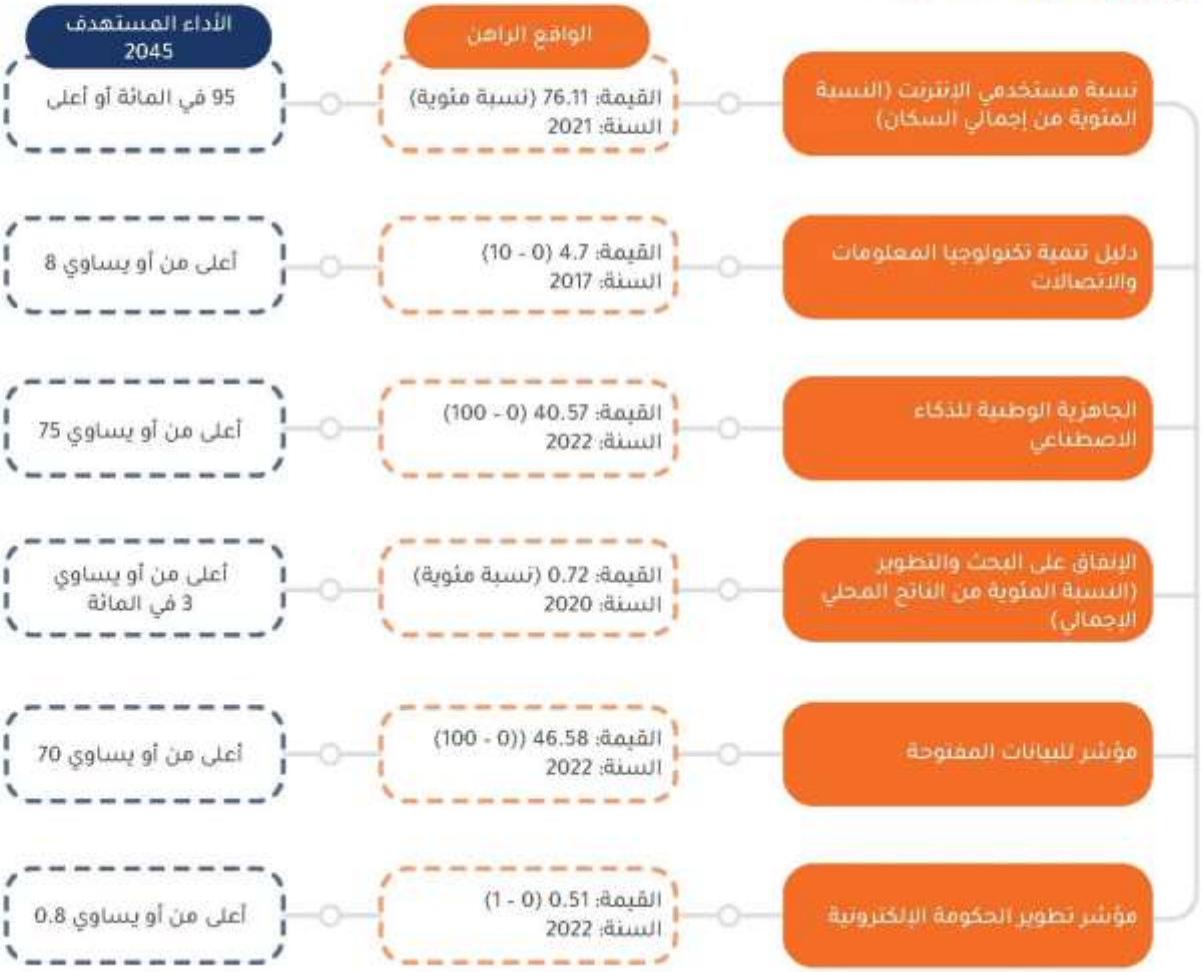

ملاحظات:

نسبة مستخدمي الإنترنت (النسبة المئوية)

مستخدمو الإنترنت هم الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (من أي مكان) في آخر ثلاثة أشهر. ويمكن استخدام الإنترنت عبر جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول أو مساعد رقمي شخصي أو آلة ألعاب أو تلفزيون رقمي، وما إلى ذلك.

دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحدود: (0-10)

لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على التنمية الوطنية ما لم يتم النفاذ إلى هذه التكنولوجيا واستخدامها على نحو مناسب في البلد. ويُعَدّ دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي ينتجه الاتحاد الدولي للاتصالات، دليلاً مركّباً يشمل 11 مؤشراً في مقياس مرجعي واحد.

https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/IDI/default.aspx

الجاهزية الوطنية للذكاء الاصطناعي، الحدود: (0-100)

يقيس هذا المؤشر الاستعداد الوطني لتسخير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية. ويتألّف من 3 ركائز تشمل 10 أبعاد، ويتم حساب درجات هذه الأبعاد استناداً إلى 33 مؤشراً من مؤشرات الأداء الأساسية.

https://oxfordinsights.com/ai-readiness/ai-readiness-index/

الإنفاق على البحث والتطوير (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (النسبة المئوية)

الإنفاق على البحث والتطوير هو ما يُنفَق من أموال على العمل الإبداعي الذي يُجرى على نحو منهجي لزيادة مخزون المعرفة واستخدام هذه المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة.

https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

مؤشر للبيانات المفتوحة، الحدود: (0-100)

يتيح هذا المؤشر تقييم وتقدير البيانات التي ينشرها البلد على الموقع الرسمي لمكتب الإحصاء الوطني. وتشمل البيانات الإحصاءات الاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية والمالية، والإحصاءات البيئية.

https://odin.opendatawatch.com/

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الحدود: (0-1)

تقوم المؤسسات العامة على نحو متزايد في العالم بتحويل خدماتها لتقديمها عبر الإنترنت. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بتطوير هذا المؤشر من أجل تقييم تطوّر الحكومة الرقمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وذلك في مجال تحديد مواطن القوة والتحديات والفرص، فضلا عن توجيه السياسات والاستراتيجيات.

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/-E-Government-Development-Index

سُبُل وآليّات مقترحة لتكريس الابتكار والإبداع

- التحوّل إلى عصر التعليم الرابع (التعليم 4.0) الذي يتّسم فيه التعلّم بطابع استكشافي، ومتعدّد التخصّصات، ومُركّز على المتعلّم وقائم على الذكاء الاصطناعي والاندماج التكنولوجي والتعلم مدى الحياة.
- تطوير حقول «العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات» (التي يُشار إليها اختصاراً باسم «STEAM») إلى جانب تعزيز الفضول والتفكير النقدي والذكاء الاجتماعي والعاطفي.
- تشجيع الإلمام بثقافة البيانات وصقل مهارات القوى العاملة وتجديدها لا سيّما لدى المُعلّمين؛ ودمج ريادة الأعمال في المدارس والجامعات والكليّات المهنية والتقنية.
- تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الكلي مع ولوج أجيال جديدة صاعدة مجالات الثقافة والفنون والآداب والتقنيات البازغة وغيرها.
- تسهيل ودعم حقوق التعليم للنساء والمحرومين والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على تعزيز الشمول الرقمي لهذه الفئات.
- تصميم ومتابعة تنفيذ سياسات شاملة وكليّة لتعزيز جميع أنماط الابتكار والإبداع كالرقمنة وحماية البيانات عبر مختلف الصناعات والكيانات الحكومية.
- صياغة خطط عمل وتنفيذها لإنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية وإدارية عالية الجودة تتّسم بطابع جليّ من الحوكمة والشفافية.
- تمويل الأبحاث المشتركة التي تتعلق بقطاعات ذات أهمية استراتيجية للدول العربية، وذلك بهدف دعم البيئة الابتكارية والبحثية والربط بين الصناعة والبحث والتطوير والابتكار والتعليم في الدول العربية.
- توفير حماية متطوّرة ومرنة للملكية الفكرية من خلال نظام قانوني قوي وعملي، سهل وغير مُكلِف.
- تطوير البنية التحتية التمكينية للثورة الصناعية الخامسة وما بعدها على نحو مستمرّ من خلال وضع سياسات لتنظيم قطاعات الاتصالات والنقل والحوسبة والطاقة وغيرها.
- تحديث السوق المالية والمصرفية والاستفادة من خدمات التكنولوجيا ذات الصلة، وتعزيز السياسات المتعلقة باستثمارات الابتكار ورؤوس أموال البحث والتطوير وصناديق الشركات الناشئة.

دعم ريادة الأعمال

- تهيئة البيئة التشريعية للابتكار والإبداع بما يعزز التنافسية في المنطقة العربية؛ وإيجاد منظومة استثمارية قائمة على رأس المال المُخاطِر باعتبارها رافعةً رئيسية لتمويل الشركات الناشئة المبنية على الابتكار.
- إيجاد المحفّزات كتوفير فرص عمل لائقة تحدّ من هجرة الأدمغة، واعتماد سياسات تحفيزية لتنمية المواهب المحلية، ووضع آليات وسبل اكتشاف ورعاية الموهوبين والمتفوقين من الطلاب والشباب والمبتكرين لدى الدول العربية.
- استخدام التقنيات البازغة للحكومة الإلكترونية، وتطبيق برامج تطوير الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والبلديات والمحليات والقرى، وتحسين كفاءة الإجراءات المتّبعة من حيث تقليل الوقت والجهد البيروقراطي غير المُجدي، وتقليل الكلفة المالية المتّصلة بتقديم الخدمات العامة وإتمام المعاملات.

الشكل 4. الارتقاء بالتعليم

شكل توضيحي حول تطوير قطاع التعليم بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

بهدف تحقيق النهوض المتسارع في نظام التعليم، من المقترح تطوير خلايا لدعم تكنولوجيا المعلومات في المناطق الأكثر هشاشة والريفية والصحراوية لتشجيع تطوير المهارات، وتوفير موارد حاسوبية، وتعزيز الشراكات بين الدول العربية في جميع مجالات التعليم، وتقديم الدعم الفني اللازم. ومن المهم إطلاق برامج لتشجيع عمل الباحثين في الذكاء الاصطناعي مع تنظيم دورات تدريبية للطلاب والمهنيين، ووضع شبكة للتعاون الوطني والإقليمي من أجل تشجيع تبادل البيانات وتعزيز ثقافة التعاون على نحو تشاركي وتفاعلي، ورعاية المتفوقين والموهوبين من الطلاب والشباب والمبتكرين، وإدراج تقنيات مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل، والبيانات الكبيرة والميتافيرس والروبوتات وعلوم الفضاء. وينبغي أن تستحدث الجامعات دورات جديدة مستمرة يقدّمها خبراء لتوعية الطلاب والمهنيين بشأن استخدام هذه التقنيات ونطاقاتها. وينبغي تطوير البحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتوفير الأموال لدعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا وتطبيقاتها، وتوزيع المنح الدراسية على

نحو عادل باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وجعل علوم الحاسوب مادةً إلزامية في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، والتعليم التطبيقي، حتى يصل جلّ الطلاب إلى مستويات متقدّمة قبل الالتحاق بالجامعة أو بالمعاهد العليا المتخصّصة.

ومن أبرز التجارب الناجحة في المنطقة العربية، منصّة Holexp للذكاء الاصطناعي التي طوّرها شباب عرب، والتي فازت بجائزة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للابتكار التقني. وتدمج هذه المنصّة البرمجة على الحاسوب بالتصميم الإلكتروني للأجهزة المتعدّدة بطريقة مبتكرة، حيث تنطوي على تطبيقات إلكترونية لتكنولوجيا التعليم الثنائية اللغة. وتُمكّن من استخدام اللغة كما يستخدمها البشر، سواء كانت عربية أو إنكليزية من أجل برمجة وترميز وتشغيل العديد من مشاريع تطوير الأجهزة الإلكترونية المبتكرة. كذلك قامت إحدى رائدات الأعمال الشابات في المنطقة العربية بابتكار برامج وألعاب وأدوات باسم Wonder Ed تهدف إلى تعليم الأجيال الناشئة في مرحلة الطفولة المبكرة، ابتداءً من سنّ ثلاث سنوات، مهارات وعناصر البرمجة الأساسية كالخوارزميات والتسلسل والشروط والتفكير المنطقي والإبداعي، وحلّ المشاكل، والرياضيات والقراءة باللغتين العربية والإنكليزية.

الشكل 5. الطريق إلى الابتكار المستدام

مبادرة البنية التحتية العربية المشتركة لشبكات الإنترنت: نحو عالم عربي مترابط

أدّى ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت وتنامي التوجّه نحو استخدام الوسائط المتعدّدة في التواصل وفي تقديم المحتوى التفاعلي إلى زيادة مطّردة في الطلب على السّعات الدولية للإنترنت، وإلى ارتفاع كلفتها. وتواجه أغلب الدول العربية ارتفاعاً في كلفة خدمات الإنترنت الأساسية مع بطء الخدمة وتدنّي جودتها. وقد تضمّنت الأجندة الرقمية العربية 2023-2033، التي وضعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالشراكة مع منظمات دولية وعربية، عدة مبادرات ومشاريع استراتيجية، أهمّها مشروع يهدف إلى تقليل الاعتماد على السّعات الدولية للإنترنت، والاستفادة من فائض السّعات ومن قدرة الدول على تأمين المزيد من السّعات، وتوطين المحتوى العالمي والعربي في المنطقة، ممّا يجعل السحابة الرقمية العربية مقصداً رقمياً يحقّق عوائد مادية.

ويتمثّل النّهج المُتوافَق عليه في بناء نقاط تبادل وطنية للإنترنت في كل دولة وتفعيلها، بحيث تسمح برفع كفاءة استخدام عرض الحزمة الوطني، مع الحرص على تطوير مراكز بيانات وطنية بالقرب من نقاط التبادل أو في صلبها لتكوين سحابة حوسبية وطنية في المقام الأول، وإقليمية في المقام الثاني. ويشمل هذا النّهج أيضاً ترقية عدد من نقاط التبادل الوطنية لتصبح نقاطاً إقليمية يتّصل بعضُها ببعض وتقدّم خدمات التبديل بسرعات عالية، ووصل شبكات الإنترنت الوطنية بنقاط التبادل الإقليمية، وذلك عن طريق الكابلات البحرية والأرضية الإقليمية القائمة في المنطقة، مما يمكّن المستخدمين في الدول العربية من الوصول إلى المحتوى من دون الحاجة إلى استخدام مقاطع دولية عالية الكلفة. ويستدعي ذلك وضع القواعد والنُظُم لإدارة النقاط الوطنية والإقليمية التي تسمح بتحقيق التوازن بين سياسات الدول وسيادتها الوطنية على شبكاتها، ومصالح الأطراف المساهمة في إدارة نقاط التبادل، بما في ذلك وضع سياسات تسعير الخدمات وفق منطق اقتصادي يضمن استمراريتها ويفيد المستهلك ويتيح أسعاراً تنافسية للدول العربية.

الازدهار والتنمية المتوازنة

4

4 الازدهار والتنمية المتوازنة

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، شهد الفكر الاقتصادي تحوّلاً في نظرته إلى الأهمية المتزايدة للتضامن والتكامل الإقليمي بأبعاده الجامعة، بما يتضمنه ذلك من تكامل مؤسسي يُضاف إلى الاقتصادي لتحقيق شروط الازدهار والإبداع الإنساني. لذلك من المهم لأي سياسة تنموية إقليمية أن تكون متجذرة في هيكلها الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي. حيث لم يعد التعاون بين الدول محصوراً بإزالة الحواجز أمام تجارة السّلع والخدمات، بل بات أداةً لتحقيق التنمية المستدامة. ويُتوقع من المبادرات الإقليمية الناجعة أن تُثمِر زيادةً في الازدهار، ورفعاً لمستويات المعيشة من خلال مواءمة المعايير والأطر التنظيمية، والحدّ من القيود المفروضة على حركة رأس المال والسّلع والخدمات واليد العاملة، والاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود لأغراض النقل والطاقة والاتصالات وغيرها. لذا، لا بدّ من توفير سوق متكاملة للتدفق الحر للمعرفة والتجارة والاستثمارات.

ولا بدّ من التحول من النّهج الضيق في التعاون والتكامل الاقتصادي والمؤسسي إلى نَهجٍ أوسع ينطوي على استراتيجية إنمائية إقليمية شاملة قادرة على التصدي لعدة تحديات في آنٍ. وعند تصميم المبادرات الإقليمية وتنفيذها، ينبغي إعطاء الأولوية لأثرها على الدخل النسبي وليس المطلق. ويتعين أن تضطلع السياسات والمبادرات المالية والنقدية بدور مهم في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي وضمان تأثيره الإيجابي على التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون التكتلات الإقليمية محركاً للتنويع الاقتصادي في أي منطقة تتباين مستويات ثرواتها من الموارد الطبيعية، بحيث تُسرع جسر هوة عدم المساواة بين الدول وبين مكونات المجتمع في كل دولة.

وتدعم الإسكوا وجامعة الدول العربية الاستراتيجيات العربية للتحوّل الرقمي والعلوم والتكنولوجيا، والمياه والطاقة، وتطوير نظام النقل المتكامل في الدول العربية. وقد أسفرت هذه المبادرات عن اتفاقات إقليمية بشأن الطرق الدولية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والربط الكهربائي والإنترنت يتعيّن تنفيذها بكفاءة. وسيكون لتعميق التعاون الإقليمي من خلال هذه المبادرات الأثر الكبير على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث إن المنشود من التكامل هو التعاون الفعّال بهدف تجاوز مثبطات وتحديات التنمية.

أبرز مؤشرات الأداء

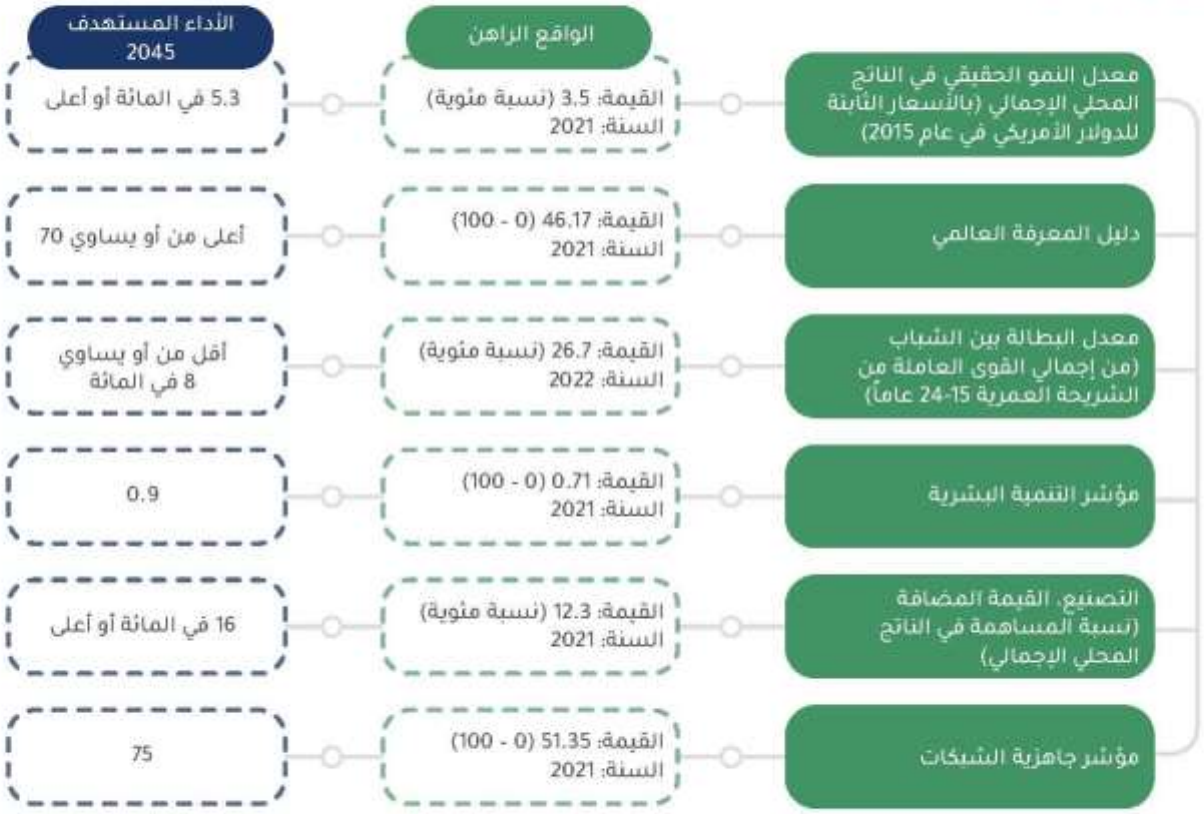

ملاحظات:

معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015) (النسبة المئوية)

يشير إلى النسبة المئوية السنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بناءً على القيمة الثابتة للعملة المحلية. وتستند المجاميع إلى الأسعار الثابتة لعام 2015، مُعبَّراً عنها بالدولار الأمريكي. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قِبل جميع المُنتِجين المقيمين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات، مطروحاً منها الإعانات، غير مدرجة في قيمة المنتجات. وتُحسَب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

دليل المعرفة العالمي، الحدود: (0-100)

يوفر دليل المعرفة العالمي بيانات يمكن أن تساعد البلدان وصانعي القرار على فهم التحوّلات والتحديات المتعلقة بالمعرفة والابتكار والاستجابة لها. ويقيّم هذا الدليل سبعة مؤشرات فرعية، تمّ اختيارها بسبب علاقاتها التفاعلية المترابطة ودورها المركزي في عملية التقدم المعرفي والتنموي.

https://www.knowledge4all.com/gki

معدل البطالة بين الشباب (من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً) (النسبة المئوية)

يشير معدل البطالة بين الشباب إلى نسبة القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 عاماً، التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه.

https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS

دليل التنمية البشرية، الحدود: (0-1)

يقيس هذا الدليل متوسط الإنجازات في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. ويتم حساب هذا الدليل كمتوسط هندسي لمؤشرات كل من الأبعاد الثلاثة.

https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI

التصنيع، القيمة المضافة (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)

يشير التصنيع إلى الصناعات التي تنتمي إلى الأقسام 15 إلى 37 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. والقيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة. وتُحتسب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS

مؤشر جاهزية الشبكات، الحدود: (0-100)

يتطلّب التحوّل الرقمي توفر البنية التحتية المناسبة، والموارد البشرية الماهرة، والحوكمة الملائمة، والتأثير على التنمية الوطنية. ويقيّم هذا المؤشر، الذي طوّره معهد بورتولانز، 134 اقتصاداً بناء على أداء هذه الاقتصادات في 60 متغيراً.

https://networkreadinessindex.org/

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق الازدهار والتنمية المتوازنة

- زيادة القدرة التنافسية بتحسين الأداء الاقتصادي وبيئة الأعمال والاستثمار في المنطقة العربية من خلال تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لمزاولة الأعمال، وتكريس الالتزام بالمعايير الدولية، وزيادة التعاون الإقليمي، والاستثمار في التعليم والتدريب، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز البحث والتطوير في القطاعات المُنتِجة، وتكريس تبادل المعرفة والمعلومات.

- دعم وتعزيز المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تشكّل هذه المؤسّسات غالبية المنشآت وأشكال العمالة ونسب التوظيف.

- إدارة الماليّة العامة بموجب سياسات رشيدة تنطوي على تجنّب الاقتراض بالعملات الصعبة للاستهلاك. وعند الضرورة فقط، يمكن الاقتراض من أجل الاستثمار في المشاريع المُنتِجة، لا سيّما من أجل بناء الاقتصادات الرقمية واقتصادات المعرفة، وفي الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية والعائد الداخلي الإيجابي على الأمدين القصير والمتوسط.

- تطوير منصات رقمية للتداول من أجل دعم الابتكار المالي وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة، بما يتضمن ذلك الاستفادة من تقنيات العالم الافتراضي التي ترسخت جدواها.

- تحديث دراسات الجدوى المُعدّة سابقاً وتوفير الإطار المناسب للبدء بالمشاريع التنموية ذات الأولوية للربط الإقليمي تبعاً للعوائد الكليّة البعيدة المدى لهذه المشاريع، وما يستوجب ذلك من حلول تنظيمية ومالية مبتكرة تأخذ في الاعتبار الفرص المتوفرة للتشارك الاستراتيجي بين الحكومات والقطاع الخاص والجهات التمويلية الكبرى، المتواجدة على الساحتين الإقليمية والدولية.

- الدفع بوسائل التمويل المبتكر لتعزيز الحيز المالي وتقليل الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة لتنفيذ المشاريع التنموية، وابتكار وسائل ملائمة لجذب الرساميل العربية في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- البحث في تطوير آلية إقليمية لربط البنية التحتية الطرقية والمائية والكهربائية واللوجستية والمعلوماتية والبنية التحتية للطاقة، وتوفير بيئة مؤاتية للتجارة البينيّة العربية من خلال الحدّ من البيروقراطية وتبسيط اللوائح والإجراءات والاستفادة من خبرات الدول التي تتصدّى لتأثير الظواهر الطبيعية، كالتصحر والفيضانات والثلوج والرياح القوية، لضمان جودة البنى التحتية.

- متابعة تنفيذ وتفعيل إطار التعاون العربي الذي بدأ بنظام التفضيل التجاري وتطوّر إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي بهدف الوصول إلى سوق عربية مشتركة مع مراعاة الالتزامات البيئية العالمية والعربية.

- تنويع وتعقيد الصادرات لجعلها ذات قيمة مضافة عالية من خلال توسيع قاعدة الإنتاج رأسياً وأفقياً، ولا سيّما الابتعاد تدريجياً عن تصدير الموارد الخام الأولية فقط، وتشجيع اعتماد الصادرات على التقنيات البازغة والمعرفة.

- تحسين الأداء التجاري للمنطقة من خلال التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية مع الدول والتكتلات الإقليمية الأخرى للتوصّل إلى شروط أفضل للمنطقة.

- تعزيز الامتثال والشفافية والإفصاح في ما يتعلق بعقود المشتريات الحكومية بدعم من المؤسسات الإقليمية المعنية من أجل تتبُّع وكَبح غسيل الأموال وتهريبها، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتصلة بحظر التحويلات المالية الدولية المشبوهة وتكريس الحوكمة والمساءلة والمحاسبة.
- إنشاء منصّات وتكتلات تعاونية داعمة للأعمال اليدوية الصناعية والزراعية والحرفية والفنية المطلوبة، لتعزيز الصناعة التحويلية والزراعة.
- توظيف عائدات الموارد الطبيعية على نحو متوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية بحيث تساهم في تغطية حاجات الدولة الأساسية من السّلع الزراعية والغذائية والصناعية والخدمية؛ وتسريع الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد المعرفة المُنتِج والمتنوّع على المستويين الوطني والإقليمي.
- ربط الرؤية العربية 2045 بمكتسبات المنطقة العربية في المجالين الإنتاجي والتجاري، ولا سيّما المجالات المتصلة بالمواصفات والاعتماد والملكية الفكرية، واستغلال البنى التحتية المتاحة والخاصة بالجودة وتقييم المطابقة الوطنية.

شكل توضيحي بين تنمية البنية التحتية الاقتصادية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

ستستفيد الدول العربية إذا اعتمدت عملة رقمية موحّدة تصدرها رسمياً المصارف المركزية (وليس الأفراد أو الشركات الخاصة). ولا بدّ من تحقيق التوازن بين إصدار هذه العملة الرقمية الموحّدة والحفاظ على سيادة كلّ دولة في المنطقة العربية، واستقلالية كلّ مصرف مركزي فيها. ويتعيّن استحداث خطة وخارطة طريق لإصدار العملة العربية الرقمية، باستخدام الحلول التكنولوجية المتاحة حالياً. وثمة تصاميم عديدة يمكن اعتمادها، مثل عملة مستقرّة خوارزمية للعملة الرقمية العربية، أو العملة الرقمية للبنك المركزي الخاص بالدول العربية

الرائدة في هذا المجال. وينبغي أن تكون العملة الرقمية العربية شبيهة بالنقد والبطاقات الائتمانية البلاستيكية لضمان الشمول المالي. ومن المهمّ أن يرتبط إصدار العملة الرقمية بالحماية من أي هجوم سيبراني محتمل وبتبسيط الإجراءات اللوجستية والقانونية وتنسيقها من خلال دعم مبادرة الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة.

أهمية العملة الرقمية العربية ومنافعها:

- تشجيع التجارة داخل المنطقة ومع العالم، وتعزيز التعاون على صعيدَي السياسات النقدية والمالية، مع الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية في التعامل مع إجراءات السياسة النقدية لتحسين الاقتصاد الوطني.
- انتشار نماذج عمل وآليّات تنفيذ كفؤة لمشاريع خدمية وتجارية وصناعية جديدة تستخدم العملة الرقمية العربية وتدعم سوق الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بزيادة قاعدة المستهلكين في المنطقة والعالم عن طريق نُظُم مدفوعات إلكترونية منخفضة التكلفة تعزّز بدورها المنفعة للمنتجين ومقدّمي الخدمات وجميع الأطراف ذات الصلة.
- القضاء على سوق المضاربة غير الراشدة والمقامرة في العملات الرقمية التي يُصدِرها أفراد أو شركات من خارج المنطقة لأنّ ذلك يُضِرّ بالاقتصاد العربي الكلي وبالوضع المالي للأسرة وثروات المجتمعات العربية.

الربط والتشبيك السككي

شهدت الفترة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية إنشاء عدد من خطوط النقل بالسكك الحديدية في المنطقة العربية امتدّت على مسافات طويلة. فعلى سبيل المثال، اتّسعت خدمات نقل الركاب والبضائع بالقطارات لتشمل المنطقة ما بين حلب وحماه وحمص ودمشق وكل من طرابلس الشرق ومرفأ بيروت، وصولاً إلى الإسكندرية والقاهرة، وارتبطت هذه المنطقة أيضاً عبر السكك الحديدية بالخرطوم والعديد من المدن السودانية. وأمّن الخط الحديدي الحجازي النقل السلس للركاب والبضائع بين دمشق والمدينة المنوّرة بالاتجاهين، مروراً بالعديد من المدن والبلدات الأردنية وشمال شبه الجزيرة العربية مع وصلات باتجاه كلّ من حيفا وعكا ونابلس. وقد ربط خط سككي آخر بين بغداد والموصل ومدينة حلب، التي ارتبطت بدورها بعدد من المدن جنوب الأناضول وصولاً إلى اسطنبول، وبالعديد من العواصم الأوروبية على امتداد خط الشرق السريع. وفي شمال أفريقيا، تَوَفّر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من الخطوط الحديدية التي ربطت في حينه المدن الساحلية ببعضها، من صفاقس شرقاً وحتى طنجة والدار البيضاء ومراكش غرباً، مع تفريعات مختلفة تربط المدن والموانئ البحرية الرئيسية بحقول الإنتاج الزراعي وبمناجم الحديد والفحم جنوباً.

ونُفِّذَت عدة مبادرات لتنشيط الربط السككي بين الدول العربية، حيث تحقّق إنشاء الاتحاد العربي للسكك الحديدية كأحد الاتحادات الفنية التي تعمل تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية. وأعدّت الإسكوا اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، الذي تحوّل في عام 2016 إلى اتفاقية السكك الحديدية الدولية. وقد أطلَقت القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى المنعقدة في الكويت في عام 2009 مشروع الربط البرّي بالسكك الحديدية بين الدول العربية. وأدّت دراسة مفصّلة إلى تقديم رؤية شاملة للتكامل والربط السككي العربي، وتحديد الوصلات المفقودة والمحاور الإقليمية الرئيسية، واقتراح ترتيب أولويّات مشاريع السكك الحديدية ذات الأهمية. وفي ضوء ما تقدم، من المهم استكمال الأعمال التي تؤدي إلى الربط السككي بين الدول العربية لجني ثمار هذا الربط على جميع الصعد. ومن المفيد اعتماد استراتيجية السرعات المتغيّرة في التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف بين الدول العربية، بحيث يتم الانتهاء من بعض الوصلات الموروثة أو المفقودة قبل غيرها.

التنوّع والحيوية

5

5 التنوّع والحيوية

تتمتع المنطقة العربية بتنوّع ثقافي واجتماعي واقتصادي وبيئي غني لا بدّ من الاستفادة منه والاحتفاء به. ويرتبط هذا التنوّع بالانفتاح الفكري والحيوية المجتمعية والقبول بالآخر والتسامح فضلاً عن التعددية والتعايش بين العادات والثقافات. ويشمل هذا التنوّع جميع المجالات، بدءاً بالتنوّع الاجتماعي والاقتصادي وصولاً إلى التنوّع الثقافي والبيولوجي. ويجسّد المفهوم الحديث للتنوّع والحيوية في المنطقة تفاعل التراث العربي الغني مع الأفكار الاجتماعية الحديثة، ما يعزز الشراكات والمضي قدماً في مسارٍ يكرّس السلام المجتمعي والوطني والإقليمي.

وتتميّز المنطقة العربية بتعدّد الأقوام والاثنيات ذات الخلفيات العرقية والدينية المتنوّعة. ففي العديد من الدول العربية، تداخلت الأقوام والنِحَل والأديان والطوائف والمذاهب، ما ساهم في بناء حضارات ومجتمعات متعدّدة الثقافات اتّسمت بالتعايش والاحترام المتبادل عبر القرون، وفي تعزيز قيم الحوار بين الأديان والثقافات. وعلى الرغم من التحديات، نجح التنوّع في المنطقة في تأسيس ثقافة القبول والسلام المجتمعي والاحترام المتبادل.

على الصعيد الاقتصادي، تتفاوت الأقاليم العربية إذ يزخر بعضها بالموارد الطبيعية في حين يعتمد البعض الآخر على الرعي والزراعة والصناعة والخدمات. وقد أدّى هذا التفاوت إلى فجواتٍ اقتصادية بين الفئات الاجتماعية والمناطق والجهات المختلفة، وإلى تباينٍ في مستويات النمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع تزايد الوعي بأهمية التنمية المستدامة، بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لتهيئة بيئة اقتصادية توفّر فرصاً متكافئة وتدعم التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية والصحراوية والغابوية. ويزيد هذا التنوّع من متانة الاقتصاد والمركز المالي للمنطقة العربية، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات والتغيّرات والأزمات الاقتصادية الكبرى.

وعلى الصعيد البيئي، تُعتبَر المنطقة العربية من أغنى مناطق العالم بتنوّعها البيولوجي والايكولوجي والجغرافي، حيث تتضمّن صحاريَ وجبالاً وسواحلَ ثرية بأنواع متعدّدة من الكائنات الحيّة والنباتات. ويواجه التنوّع البيولوجي في المنطقة تحدياتٍ كبيرة بسبب التغيّرات المناخية والتصحّر والنشاطات الاقتصادية غير المتناغمة مع البيئة. لذلك، أصبح الحفاظ على هذا التنوّع البيولوجي أولويةً، ويتطلب تبنّي استراتيجيات فعّالة في مجال حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية على نحوٍ مستدام.

وعلى صعيد المشاركة المجتمعية، يُعَدّ تعزيز التشاركية والتنوّع والانفتاح أساساً لبناء مجتمع عربي متعاون ومتضامن. ويتطلب ذلك إصلاحات قانونية وتنظيمية للانتقال إلى نماذج شاملة تضمّ جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الإطار، يضطلع المجتمع المدني بدورٍ حاسم في دعم الحيوية والتشاركية وقبول التنوّع، وهو عنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة. وتؤدي هذه المساعي والجهود إلى زيادة الثقة المجتمعية في ما يتعلق بجميع الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية للتنمية، وتحقيق مستويات أعلى من العدالة بمفهومها الواسع والشامل.

وعلى صعيد التحوّل المعرفي، تسعى الدول العربية إلى بناء مجتمعات حيوية قائمة على المعرفة. ويتطلب هذا التحوّل الاستثمار في التعليم والبحث العلمي والابتكار التكنولوجي، مع التأكيد على أهمية اللغة العربية كلغةٍ علمية في الحاضر والمستقبل. ومن شأن تعزيز استخدام اللغة العربية في التعليم والبحث والتكنولوجيا الحديثة أن يعزز قدرة المنطقة على المشاركة في الاقتصاد المعرفي العالمي. وتُعتبَر اللغة العربية الفصيحة من أهم الروابط بين الدول العربية إذ إنّ معظم الدول تعتمد عليها كلغةٍ رسمية إلى جانب لغات ولهجات محلية متنوّعة وأصيلة. ولتعزيز الدور الاقتصادي والتجاري للّغة العربية، ينبغي التركيز على توظيفها في العقود والمعاملات التجارية، ما يعزز حضورها في الاقتصاد العالمي.

وفي إطار التنمية المستدامة، تُعتبَر ثقافة التنوّع عنصراً جوهرياً ومكوّناً أساسياً لبناء مجتمعات مستقرّة وآمنة وعادلة تحدّ من أوجه عدم المساواة، وشاملة لا تُهمِل أحداً، ومتوافقة مع البيئة والنُظم الايكولوجية، ما يشجع على احترام وتقدير الثقافات والحضارات المتعدّدة في عالمنا ويؤسّس لبناء ثقافة السلام العادل.

أبرز مؤشرات الأداء

ملاحظات:

دليل الحرية الأكاديمية، الحدود: (0-1)

يهدف مشروع دليل الحرية الأكاديمية إلى إعلام أصحاب المصلحة، وتوفير معايير الرصد، وتغيير هياكل الحوافز، وتحدي تصنيفات الجامعات، وتسهيل البحث.

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

دليل التنوّع البيئي، الحدود: (0-100)

يقدّر هذا الدليل آثار فقدان الموائل وتدهورها وتجزئتها على الاحتفاظ المتوقع بالتنوّع البيولوجي الأرضي. وتشير الدرجة 100 إلى أنّ البلد لم يشهد أي فقدان أو تدهور في الموائل، وتشير الدرجة 0 إلى فقدان الموائل بالكامل.

https://epi.yale.edu/epi-results/2020/component/bdh

دليل المشاركة الإلكترونية، الحدود: (0-1)

تتيح التكنولوجيا الرقمية اليوم إشراك المواطنين بسهولة في عمليات صنع القرار العام والمشاركة في المشاورات العامة. ودليل المشاركة الإلكترونية مشتقّ كدليل تكميلي لمسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، وهو يوسّع أبعاد هذا المسح من خلال التركيز على استخدام الخدمات عبر الإنترنت لتسهيل توفير المعلومات من قبل الحكومات للمواطنين («تبادل المعلومات الإلكترونية»)، والتفاعل مع أصحاب المصلحة («التشاور الإلكتروني»)، والمشاركة في عمليات صنع القرار («صنع القرار الإلكتروني»).

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2022

سُبُل وآليّات مقترحة للاغتناء عبر التنوّع

- بناء الشراكات لتعزيز التنوّع والحيوية، وينطوي ذلك على الاعتراف بالتعدُّديّة والانفتاح والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعيّة، ودعم حقوق الإنسان وحرية التعبير والحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
- الاهتمام باقتصاديات اللغة العربية الفصحى خاصة في ما يتعلق بإسهام اللغة العربية في تحقيق التحوّل إلى مجتمع واقتصاد المعرفة، والاهتمام بالملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية العربية.
- إتاحة برامج حكومية تدعم البحث العلمي وإنتاج المحتوى المعرفي باللغة العربية، وتُثري اللغة العربية بمصطلحات ومفاهيم علميّة جديدة من شأنها توطين العلوم والتقنيات البازغة في المنطقة العربية.

- التركيز على دور الجامعات في تعزيز التنوّع والحيوية والانفتاح والحوار والثقافة البيئية وزيادة القدرات في مستويات التعليم العليا عبر برامج التعاون الجامعي وتبادل الطلاب والباحثين، واعتماد الموازنات والمواد الدراسية المثلى لتحقيق الإدماج الاجتماعي، وقيام الجامعات بدور ريادي في المجتمعات العربية من أجل تحقيق التجدُّد والنهوض، ودخول الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.
- تمثيل جميع المكوّنات الوطنية على قدم المساواة في المؤسّسات الرسمية بموجب سياسات وإجراءات راشدة لتكريس العيش المشترك، واعتماد جميع لغات المكوّنات الوطنية في المعاملات وعلى المواقع الإلكترونية الرسمية وفي الأخبار والصحف الورقية والإلكترونية، والحفاظ على البيانات الرقمية ذات الصلة ضمن الأطر القانونية.
- في ظلّ التوسّع الحضري العمراني والفوضوي في بعض الأحيان، تُوفّر المدن الذكية، عبر استخدام التكنولوجيا، حلاً لتحقيق الاستدامة والكفاءة والفعالية على نحو أفضل وضمان درجات أعلى من الحيوية في المجتمعات الحضرية في المنطقة.
- إسباغ صفة المحميات على بعض نماذج العمران الأصيلة التي لم تمتدّ لها يد الهدم والتي تتّسم بالأهمية التراثية والتاريخية والثقافية وتوشك على الانقراض، وحماية المجتمعات المحلية باعتبارها مكوّناً أساسياً لهذه النماذج العمرانية الأصيلة.
- تأسيس برنامج لجميع مراحل التعليم النموذجي العربي للإسهام في بناء رأس المال البشري مع تكريس التعليم في مجال ريادة الأعمال.
- حماية البيئة العربية المتنوعة باستخدام التقنيات الحديثة بما في ذلك الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار بهدف الحفاظ على الغنى والتنوع البيئي والإيكولوجي.

دور التنوّع في الحيوية والنهوض وبناء الشراكات

نتشد، بحلول عام 2045، أن يسود في المنطقة نموذجٌ اجتماعي جوهرُه قبول الآخر والتعامل بين الجميع على قدم المساواة، وأن يُكرَّس ذلك في دساتير البلدان وأنظمتها الأساسية، ويتجلّى في التمثيل في المؤسسات الرسمية. ومن المهم كذلك أن يكون الإصلاح مستنداً إلى مشاركة مجتمعية شاملة للمكوّنات الوطنية.

ويمثل بناء الشراكات أحد أهداف التنمية المستدامة، وينطوي على أبعادٍ منها الحرية والاعتراف بالتعدُّدية والانفتاح الفكري والتنوّع والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتكافؤ الفرص والقضاء على عدم المساواة في الحقوق والفرص. ويبدأ تفعيل ممارسات التشاركية بتحوّل مؤسّسي نحو قبول التنوّع، وإنشاء منظومة حقوقية متكاملة وعادلة ترتكز على مبادئ التنمية الشاملة والمتجانسة، وتمكين فئات المجتمع كافة. وتحتاج القضايا المركّبة التي تتفاعل في مجتمعات الدول العربية إلى قراءة شاملة لتعدُّد أطياف المجتمعات العربية المعاصرة. وما يبعث على الأمل هو التقدّم المطّرد في الإصلاحات البنيوية القائمة في عدد من الدول العربية.

ولم تعد التشاركية محصورةً في مؤسسات الدولة، بل باتت تشمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقات الأفراد في ما بينهم ومع الأنماط الاجتماعية القائمة، ومع القطاع الخاص والقطاع الخيري غير الهادف للربح. ومع حلول عام 2045، يُرجى أن يكون مستوى التعاون والترابط بين مكوّنات الوطن في كل بلد عربي قد ارتقى إلى حدّ يزول فيه التوتر والاحتقان الداخلي. وعلى مستوى العلاقات بين البلدان العربية، نأمل أن يتعزز الأمن والسلام العادل في المنطقة العربية، وأن تنفتح الدول العربية على بعضها لما فيه مصلحة الجميع.

واعتماداً على الطابع التشاركي للتكنولوجيا، يمكن لهذه العملية أن تأخذ شكل حملات توعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات ومنصات على الإنترنت تسهّل مشاركة المجتمع المدني والقاعدة الشعبية في المناقشات وإدارة الانتخابات المحلية. وعلى غرار مفهوم الهندسة المتغيّرة الذي تبنّاه أحد التكتلات الإقليمية الكبرى وهو الاتحاد الأوروبي، نأمل أن تقلّل السلطات في المنطقة العربية من الحواجز التقنية والتجارية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الحدّ من القيود المفروضة على صادرات تلك البلدان أو إعفاءها من الرسوم الجمركية وإدراجها في سلاسل القيمة المضافة الإقليمية والعالمية.

التجدّد الثقافي والحضاري

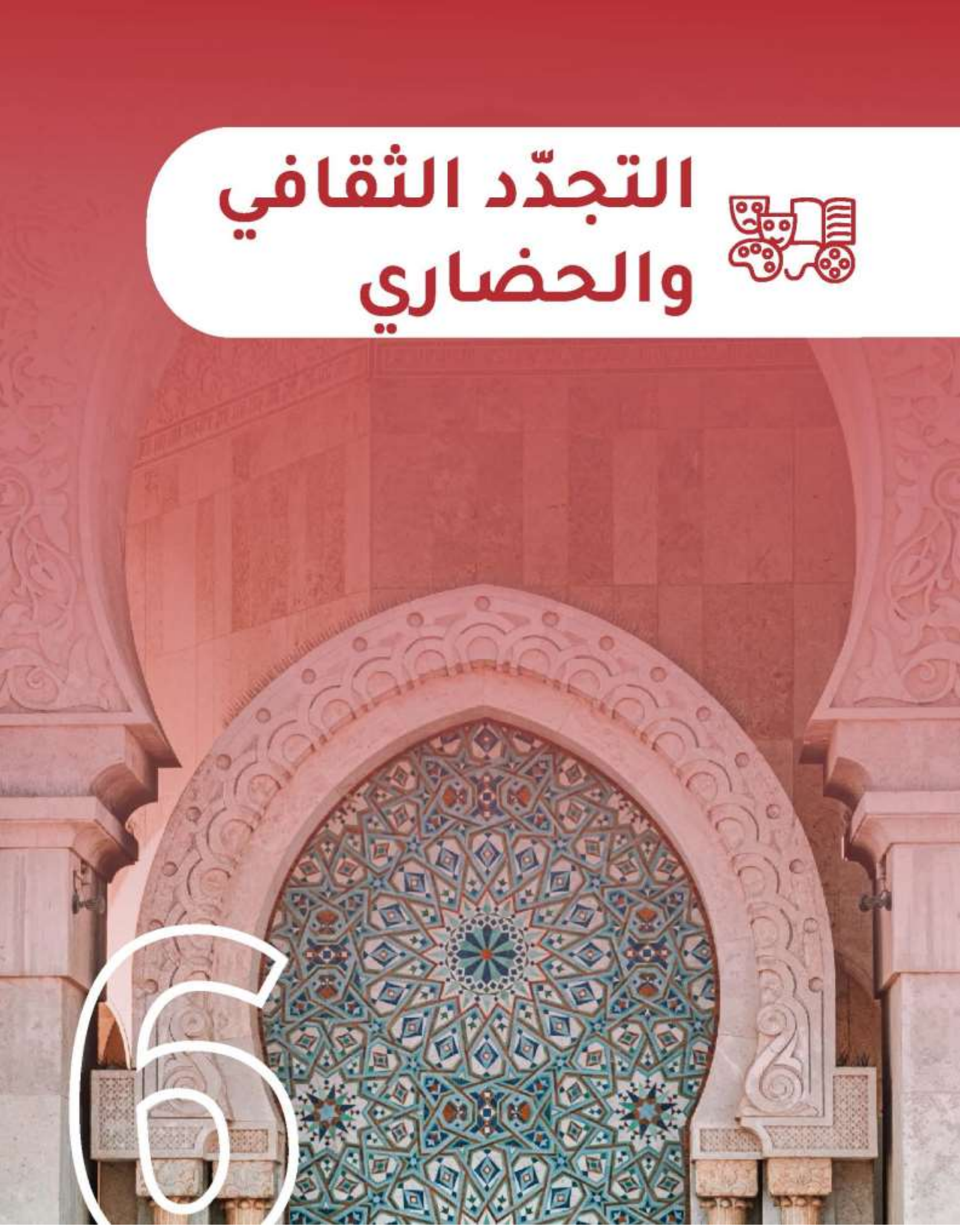

6

6 التجدّد الثقافي والحضاري

التجدّد الثقافي هو بوابة المنطقة العربية لحفظ وتطوير هويتها الحضارية بصورة تبعث على تكريس تقدّم الدول والمجتمعات العربية، والنهوض بتراثها الثقافي الغني والمتعدّد المشارب. ويتضمّن التجدّد الثقافي القدرة على إيجاد الحلول والإجابات لمشكلات وتحديات الواقع. وعلى هذا الأساس، فإنّ عملية التجدّد الثقافي تقدّم إسهاماً فكرياً ومعنوياً كبيراً لأنّها تبلور لسكان المنطقة طرقَ النموّ وآفاق التطوّر. وتظهر تجارب المنطقة العربية في القرنين الأخيرين بوضوح أثرَ الواقع الثقافي العربي على مختلف جوانب الحياة، وقد بات هذا الأثر كبيراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية. وتستوقف الناظر فترات شهدت حوارات ثقافية وفكرية حرة وإبداعية، جنت المنطقة العربية خلالها ثمار الحوار الطيبة، وحدةً وطنيةً على صعيد الدولة، ونهوضاً في مختلف مجالات الحياة، وقدرةً على مواجهة التحديات، وتعاوناً إقليمياً.

الثقافة تبلور «الهوية» وتكرس «الانتماء». فالهوية هي الشفرة التي تتجمع عناصرها على مدار تاريخ المنطقة العربية من خلال تراثها الإبداعي وطابع حياتها. بينما الانتماء هو الانتساب، والهوية ترتبط بالحضارة وفق معادلة هي نتاج تفاعل الإنسان مع التراب ومع الزمن بدافع من انتماء هذا الإنسان لدولته ولوطنه. إن هذا المفهوم للهوية والانتماء هو الذي يمكّن المنطقة العربية من الانطلاق إلى حمل رسالة الأخوة والتعاون، والتعامل مع أبناء الحضارات الأخرى على مستوى الندية الذي هو الشرط اللازم لنجاح تفاعل الحضارات، والإسهام في صنع حضارة الإنسان في العصر الحالي. كما إن وضوح الهوية والانتماء للجيل الجديد سيمكّن تيار الاستجابة الفاعل للإسهام في بناء حضارة العصر.

والتجدّد الثقافي في الدول العربية لا يعني الجمود أو الركود، بل هو تجديدٌ مستمر للتراث الثقافي بما يشمله من شعر وفن ومعمار وفلسفة. ولا بدّ من تطوير أدوات وآليات التفاعل بين الأصالة والمعاصرة ليظلّ التراث مؤثراً في الحاضر والمستقبل. ومن خلال تحديث أساليب التعبير الأدبي والفني والفكري، واستخدام التكنولوجيا لنشر الأعمال الثقافية، يمكن أن تقدّم المجتمعات العربية تراثها الغني للعالم بأسلوبٍ مستجدّ، بما يعزز الإبداع والاعتزاز بالأصالة. ووفقاً لهذه الرؤية، أصبح التجدّد الثقافي ركيزةً أساسية في تطوير المجتمعات العربية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والمؤسسية.

وتشمل الأبعاد المهمّة التي يقوم عليها التجدّد الثقافي في الدول العربية التفاعل مع الحضارات الأخرى. فلا بدّ من أن تكون الثقافة جزءاً من الحوار العالمي بين الأمم والتكتلات الإقليمية. ومن خلال التعاون والتبادل الثقافي والفكري، تُسهم المنطقة العربية في إثراء الثقافة الإنسانية عبر الفكر والأدب والفنون وغيرها، وتستفيد في الوقت نفسه من التنوّع الثقافي العالمي. ويُعَدّ تطوّر الفكر السياسي والفلسفي أحد الأبعاد الأساسية للتجدّد الحضاري في المنطقة العربية، لا سيّما في ظلّ التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة.

ولعلّ الأبعاد الرئيسة التي يقوم عليها التجدّد الحضاري في المنطقة هي التالية:

- البُعد الجغرافي والطبيعي والبيئي ودوره الجذري في تعزيز عوامل التبادل الثقافي والحضاري.
- البُعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي وأثره في تحقيق القفزة الحضارية عوضاً عن ردم الهوة.
- البُعد التاريخي ومدى توفير الظروف التاريخية لإحداث عملية تجدّد حضاري فعلي في المنطقة العربية.
- البُعد المؤسّسي للدولة الحديثة على مستوى كلّ بلد عربي على حدة ومن منظور كلي.
- البُعد العمراني والحضري للتجمّعات السكانية العربية، ومنها المدن والقرى والضواحي والصحاري.
- البُعد الثقافي بما ينطوي على العادات والتقاليد، ونُظُم القيم، والطقوس، والعصبيات، والهويات الفرعية.
- دَور اللغة العربية في عملية النهوض الفكري والعلمي العربي، وفي تعزيز الهوية والانتماء.

أبرز مؤشرات الأداء

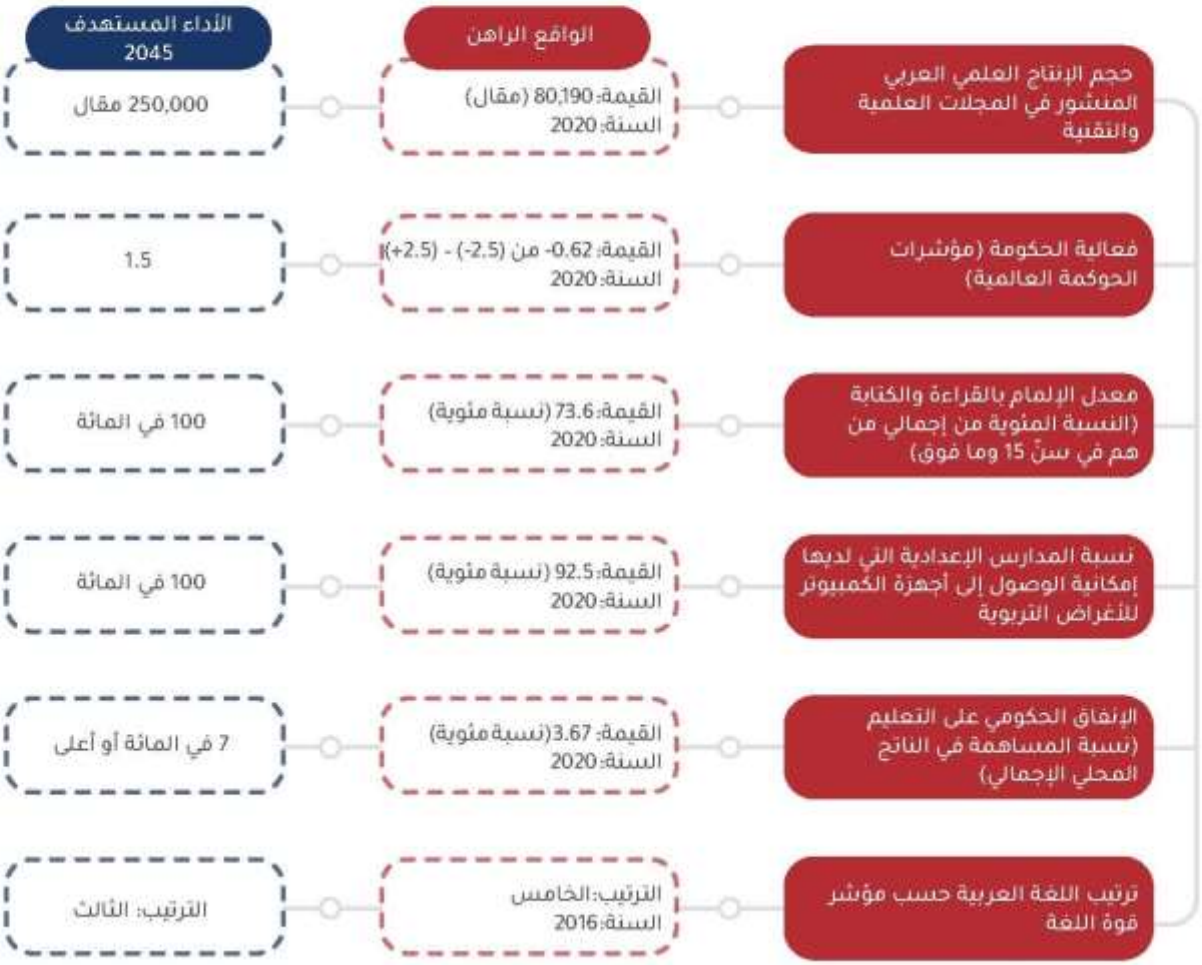

ملاحظات:

حجم الإنتاج العلمي العربي المنشور في المجلات العلمية والتقنية (عدد المقالات)

تشير مقالات المجلات العلمية والتقنية إلى عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجالات التالية: الفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء، والرياضيات، والطب السريري، والبحوث الطبية الحيوية، والهندسة والتكنولوجيا، وعلوم الأرض والفضاء.

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372586_ara?posInSet=3&queryId=N-EXPLORE-992cf451-b3a4-403c-a432-9c388196e2c1

فعالية الحكومة (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين -2.5 تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يعكس هذا المؤشر التصوّرات بشأن جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، والجودة في صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات.

https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية)

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم القراءة والكتابة وفهم جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو مؤشر نتائج لتقييم التحصيل العلمي. ويمكن أن تتنبأ هذه البيانات بجودة القوى العاملة في المستقبل ويمكن استخدامها لضمان وضع سياسات بشأن المهارات الحياتية للرجال والنساء.

https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS

أجهزة الكمبيوتر في المدارس (النسبة المئوية من المدارس الإعدادية مع الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر)

نسبة المدارس التي لديها إمكانية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر لأغراض تربوية في المرحلة الإعدادية.

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/PBG4/index-2.html

الإنفاق الحكومي على التعليم (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)

يتم التعبير عن إنفاق الحكومة العامة على التعليم (الجاري والرأسمالي والتحويلات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وهو يشمل النفقات الممولة من التحويلات المتأتية من مصادر دولية إلى الحكومة. وتشير الحكومة العامة عادةً إلى الحكومات المحلية والإقليمية والمركزية.

https://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS

مؤشر قوة اللغة (الترتيب)

يستخدم مؤشر قوة اللغة 20 مؤشراً لقياس التأثير على اللغة. ويقيس هذا المؤشر فائدة اللغة للإنسان وليس المقصود منه أن ينطبق على أي شخص معيّن له مجموعة من الظروف والتفضيلات والخصائص الجغرافية الخاصة به.

http://www.kailchan.ca/wp-content/uploads/2016/12/Kai-Chan_Power-Language-Index-full-report_2016_v2.pdf

سُبُل وآليّات مقترحة لتحقيق التجدّد الثقافي والحضاري

- تسخير التكنولوجيا والاقتصادات الرقمية والمعرفية لتعزيز الثقافة والفنون واللغة العربية وصونها.
- إدراج الفنون في المناهج التعليمية كوسيلة ناجعة للتعليم، ومزج المواد العلمية كالرياضيات والعلوم والهندسة مع الفنون بفعالية للانطلاق في المجال الإبداعي، بحيث تصبح مجالات الإبداع والفنون والرياضة البدنية مواد كاملة الصفة داخل المناهج التعليمية والتربوية العربية.
- إسهام الإعلام في تعزيز اللغة العربية الفصحى، سواء من حيث التقريب بين اللهجات المحلية وتعميم المصطلحات الموحّدة عربياً، أو من حيث تبسيط اللغة الفصحى وتسهيلها أمام المستمعين والمشاهدين بواسطة برامج فنية وثقافية موجّهة لمختلف الفئات العمرية.
- الزامية تضمين تعليم اللغة العربية في المدارس التي تُدرّس فيها المناهج الأجنبية، بحيث يتخرج منها الطالب ماسكاً بناصية لغته الأم، ومتقناً لها.
- تشجيع الجمع بين الدراسة الجامعية والمهنية والتدريب العملي لاكتساب خبرات في العمل المُنتِج والمُثمِر المفيد، وتوفير فرص العمل في مجالات الإبداع العربي والعالمي.
- النهوض بالصناعات الثقافية الإبداعية لما تنطوي عليه من فرص تنموية مجتمعية مستدامة تستفيد من الموروث الإنساني العريق والعميق للمجتمعات العربية، وتعزيز حضور المرأة، وتمكين الشباب، وربط القيم التراثية بالإنتاج.
- التركيز على أهمية الترجمة إلى اللغة العربية ومنها إلى اللغات الأخرى، مما يتطلب التنسيق بين الهيئات والمؤسسات العربية التي تقوم بالترجمة وتنسيق جهودها من أجل توفير الجهد والوقت، وعدم تكرار الأعمال بما يحسّن جودة المنتج المترجم.
- مضاعفة الإنفاق على البحث العلمي في المنطقة العربية على المستوى الكمي والنوعي والمنهجي لفتح سبل للتجدد الحضاري والثقافي.
- تشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة القائمة على التبادل الثقافي مع فهم هوياتهم وقيمهم والتمسّك بها.

من المخزون الفكري والثقافي إلى التجدّد الحضاري

عندما تقترن الثروة البشرية بميزات موقع المنطقة العربية، يمكنها أن تحقّق التجدّد الحضاري العربي المنشود، إذ ينطوي هذا الاقتران على ثلاثة مقوّمات حضارية لا بدّ من تفعيلها، وهي: الأهمية الجيوستراتيجية، والموارد الطبيعية، والبيئة. ويسهم التعامل مع هذه المقوّمات وفق رؤية تكاملية مستدامة في تحقيق تحوُّل حضاري جذري ينعكس بشكل إيجابي على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يضع المنطقة العربية أمام فرص وتحديات تتطلّب تضافر الجهود العربية والتوافق على رؤية مستقبلية للارتقاء بالحضارة العربية إلى مصافّ الحضارات الكبرى في العالم المعاصر. ومن أبرز العوامل التي تُسهِم في الاستفادة من الموقع الجغرافي العربي هو تعزيز التكامل العربي، والتعاون مع دول الجوار الآسيوي والأفريقي ومع القارة الأوروبية وفق رؤية تضمن الحقوق وتتجاوز الآليات السابقة غير المتكافئة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وتمثل البيئة حلقةً من الحلقات المتعدّدة والمتداخلة في تقدُّم المجتمعات والدول وتجدُّدها حضارياً. والمفارقة هي أنّ البيئة لم تتدهور بسبب التأخّر الحضاري والتخلّف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بقدر ما تضرّرت بسبب التطور الذي شهدته الدول الغربية وغيرها في أعقاب الثورة الصناعية الأولى وحتى اليوم. ويعود هذا التدهور البيئي إلى اعتماد طرائق إنتاج ونماذج عملية وفكرية تضع الإنسان في مواجهة مع الطبيعة لا في حالة تكامل وتناغم معها. وفي القرنين الأخيرين، تعرّض كوكب الأرض للتلوث في نظامه الطبيعي والبيئي في ظلّ تسارع حركة التصنيع والتحديث التي تعتمد على استخدام موارد الطاقة الناضبة واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجدّدة. واليوم، يتطلب ترميم النظام البيئي وتجديد النظام الطبيعي نهجاً للتحديث والنهوض والتقدُّم الإنساني والتجدُّد الحضاري يتخطّى التوجهات الخاطئة التي أدت إلى التلوث والاحتباس الحراري، وذلك في إطار رؤية تنموية تعيد تكامل العلاقة الوظيفية بين الإنسان والطبيعة. وهذا يحتاج إلى نَهج جديد للعقد الاجتماعي يكون النظام الطبيعي طرفاً فيه إلى جانب الدولة والإنسان، فضلاً عن القانون الدولي والأنظمة المحلية الحامية للبيئة.

وإذا كان الشعب العربي والأرض العربية يمثلان العنصرين الرئيسيين لقيام مؤسسات التكتل الإقليمي العربي الواعد، فإنه ينبغي أن تضطلع هذه المؤسسات وعلى رأسها جامعة الدول العربية بدور محوري في التخطيط ووضع سياسات واضحة في مجال التنمية المستدامة الإقليمية ومتابعة تنفيذها. وينبغي أن تعمل على إطلاق الإمكانات والطاقات البشرية من خلال اعتماد برامج شاملة للجميع «من دون إهمال أحد». ومعلوم أنّ تفعيل هذه الطاقات والإمكانات مشروطٌ بالقدرة على توفير الموارد وإدارة البرامج وتنفيذها بما يضمن انخراط الطاقات البشرية والشباب بشكل خاص في عملية النهوض والتقدُّم الشامل كي لا يكون مصيرها الهجرة إلى مجتمعات وبلدان أخرى، وهذا ما يُعرَف «بهجرة الأدمغة». ويتطلّب تعزيز دور مؤسسات التكتل الإقليمي العربي تخصيص الموارد المالية والبشرية والمائية والطبيعية والخبرات والأراضي الزراعية والصناعية التي قد تفتقر إليها بعض البلدان العربية. ولذلك، فإنّ التعاون العربي بل التكامل المؤسّسي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، هو السبيل لتوفير الشروط المؤاتية للنهوض والتجدد الحضاري الشامل.

يبيّن الشكل العوامل التي تؤدي إلى النهوض والتجدّد الحضاري.

موجز بأهم المبادرات والمشاريع المقترحة للرؤية العربية 2045

يتضمّن هذا الموجز المبادرات والمشاريع المقترحة التي تخصّ كل هدف استراتيجي وركن من أركان الرؤية 2045. وتمثل بمجملها آليات وأساليب وطرائق لتنفيذ هذه الرؤية. وتتطلّب المبادرات والمشاريع الاستراتيجية المقترحة إجراء دراسات تفصيلية بالتنسيق الكامل مع المجالس الوزارية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك ذات الاختصاص.

ركيزة الأمن والأمان

الأمن الجيوستراتيجي: تفعيل منظومة إنذار مبكر في الجامعة العربية لرصد بوادر النزاعات المحتملة والأزمات، وتبنّي مبادرة الدبلوماسية الوقائية الإقليمية.

الأمن الغذائي والمائي:

- تطوير آليات جديدة ومبتكرة وتعزيز الاستفادة من الآليات القائمة في تمويل المشاريع الإقليمية الهادفة إلى تحقيق الأمنين المائي والغذائي.
- ربط موارد المياه العذبة الصالحة للشرب والري بين الدول العربية المتجاورة، وتنفيذ استراتيجية عربية لإدارة المياه مع التركيز على التحلية وإعادة تدوير المياه وإدارة الموارد المالية المتكاملة؛ وتحديد الترتيبات المؤسسية والتشريعية والنواحي الفنية، بما في ذلك دراسة موارد المياه وتحليل ما إذا كانت ناضبة أو متجدّدة، تقليدية (كالأنهار) أو غير تقليدية (كمحطات تحلية المياه)، بهدف تحقيق الأمن المائي.
- تحقيق استدامة سلاسل إمداد السلع الغذائية الأساسية للدول العربية، بما في ذلك الأنشطة الرئيسية وإجراءات التخطيط والحلول والإمكانات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الدول العربية.

الأمن المعلوماتي: تعزيز وبناء القدرات في مجال تحقيق الأمن المعلوماتي والسيبراني لمكافحة الهجمات السيبرانية وتحصين الأنظمة المعلوماتية ضد الاختراق.

الأمن البيئي:

- تطوير نظام إنذار مبكر وإعداد خارطة توجيهية لتحديد المناطق المعرّضة للأحداث المناخية المتطرّفة، مثل الفيضانات والسيول والعواصف الرملية والترابية، استناداً إلى تحليل الكوارث السابقة والتاريخية وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في البيئة والزراعة المستدامة تستخدم التقنيات البازغة في حماية البيئة العربية المتنوّعة والأقمار الصناعية لإثراء التنوع البيئي والبيولوجي؛ وتشجيع استخدام أجهزة الاستشعار في اكتشاف الآفات والأمراض في النباتات الصحراوية والريفية وفي الغابات من أجل حماية الأمن الغذائي والتنوّع البيئي العربي.

أمن الطاقة:

- تسريع تنفيذ شبكات الربط الإقليمي للكهرباء، مما يسمح بالتبادل الفعّال لموارد الكهرباء، وخفض تكاليف الطاقة؛ وتطبيق تقنيات الشبكة الذكية لتعزيز كفاءة إمدادات الكهرباء وموثوقيتها وأمنها مع تحقيق التكامل بين مصادر الطاقة المتجدّدة وبرامج الاستجابة للطلب؛ ودعم جهود توزيع الطاقة المتجدّدة وتخزينها، مما يعزز أمن الطاقة واستقرار السوق.
- تطوير سوق عربية موحّدة للطاقة تسهّل تجارة الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى بين الدول العربية، مما يعزز تنويع وأمن موارد الطاقة؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وزيادة الابتكار والكفاءة، والاستفادة من اتفاقية السوق المشتركة للكهرباء التي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية العرب.
- تطوير موارد الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتعزيز إدارتها التشاركية من خلال اتفاقات التعاون الإقليمي ومشاريع الطاقة المتجددة العابرة للحدود.
- تطوير آلية عربية لزيادة كفاءة الطاقة والاستجابة الفعالة للطوارئ عند انقطاع إمدادات الكهرباء أو الطاقة، وضمان التدفّق المستمر لموارد الطاقة أثناء الأزمات.
- تنفيذ اتفاقات تجارة الطاقة والشراكات ذات الصلة مع البلاد المجاورة للدول العربية من أجل تنويع مصادر الطاقة وتحقيق أمنها.
- تنفيذ برامج ومعايير لترشيد استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وإطلاق مبادرة إقليمية لتحديث المباني باستخدام تقنيات كفاءة الطاقة، مما يقلل من استهلاكها وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- تطوير آلية عربية للاستجابة للأحداث الأمنية النووية.

الأمن الصحي:

- تجهيز المستشفيات والوحدات الصحية والمختبرات بالمعدات والأدوات اللازمة، وتعزيز كفاءة العاملين في القطاع الصحي والتوعية والوقاية من الجوائح والأوبئة.
- تحديد حزم الخدمات الصحية ذات الأولوية وتلك المرتبطة بالأمراض المعدية وغيرها من خدمات الرعاية الصحية مدى الحياة التي تركّز على توفير الرعاية الفعّالة للناس.
- تحسين إدارة النظام الصحي، من خلال الترتيبات المؤسسية والتشريعات التي تسلّط الضوء على الأداء والمساءلة؛ وتقييم أثر جميع سياسات الصحة العامة، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص العامل في القطاع الصحي من أجل تحسين استراتيجيات الحماية الصحية.

العدل والعدالة

- مراجعة منظومات التعليم والصحة والسكن اللائق والعمل على نحو يضمن حصول جميع الفئات والمكونات الاجتماعية على هذه الخدمات الأوّلية على قدم المساواة؛ وإجراء تحسينات تكنولوجية في القطاع المؤسّسي والاجتماعي.
- تعزيز حلول المدفوعات الصغيرة واستحداث مَحافظ قائمة على سلاسل الكتل لتطوير قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وربط مَحافظ الهواتف المحمولة بالمصارف «الجديدة» التي تعمل حصراً على الإنترنت من خلال واجهة المدفوعات الموحّدة المقترحة، وذلك لضمان الشمول المالي وتلبية احتياجات الأشخاص المهمّشين والمحرومين من الخدمات المصرفية ودعم الأعمال والمشاريع في المناطق الأقل نمواً في المنطقة العربية.
- توفير التمويل الشامل لمبادرات وبرامج التنمية الاقتصادية المتوازنة ومبادرات التماسك الاجتماعي المستدامة، التي تتّسم بالمرونة لتعزيز قدرة المجتمع على استعادة حيويته، ومواجهة التحديات واغتنام الفرص الجديدة التي توفّرها التقنيات البازغة في عالمنا.
- توفير فرص العمل اللائق للإنسان في المنطقة العربية مع مراعاة الدورة الاقتصادية لكل دولة، وتزويد كل شخص بالمعارف والكفاءات على نحوٍ يضمن مساهمته في عملية الإنتاج والابتكار في الوطن وخارجه والتكيّف مع المتغيّرات العالمية والإقليمية المتسارعة.
- تطوير مختلف أنواع التدريب الأساسي والمهني والتطبيقي والتفاعلي المستمرّ والمتاح للجميع وفق أحدث وأرقى المعايير المعتمَدة دولياً، بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل المتغيّرة والمستجدّات التكنولوجية، وتعزيز المهارات الرقمية والإبداعية للمواطنين بهدف زيادة إنتاجية الفرد وفرق العمل. تقوية برامج التعاون بين وزارات العدل العربية في ما يتعلق بنقل التقنيات البازغة باستخدام أدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، بهدف تمتين الثقة في المؤسّسات القضائية.
- تطوير نُظُم قضائية متآزرة تتكيّف مع الأزمات والتّحديات والتّغيُّرات، وتكون قادرة على مواجهة الفترات الاستثنائية والأزمات والجوائح، لضمان توفير المستوى الأمثل من الخدمات القضائية، واعتماد التشريعات والإجراءات الإقليمية التعاضدية المناسبة.
- بناء شراكات وبرامج تعاون لتدريب القضاة، وتبادل الخبرات بين الدول العربية وتدريب العاملين في مجال القضاء، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية مستمرّة ومنتظمة، ووضع أنظمة متطوّرة تواكب التقدم التكنولوجي والرقمي وتضمن المساواة والنزاهة والكفاءة والحوكمة الرشيدة.

الابتكار والإبداع

- تمويل برامج ومبادرات دعم الانتقال إلى النظام التعليمي (التعليم 4.0) وإدراج الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات في المناهج والمساقات لجعل التعلّم أكثر شمولاً، وسدّ الفجوة الرقمية في المنطقة العربية.

- إنشاء منصة عربية موحّدة للتعليم الإلكتروني تقدّم دورات متخصّصة ومعتمدة تلبي احتياجات سوق العمل العربي، والاستثمار في دعم الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة (MOOCs)، والتعلّم الهجين، والتعلّم النشط، والمُعلّم الافتراضي المجسّم (الهولوغرام)، والمختبر السيبراني المادي، والمنصات التعليمية الافتراضية، على سبيل المثال لا الحصر للارتقاء بثقافة المبادرة والإبداع الفردي، وبتجربة التعلّم لجعلها أكثر ملاءمةً لسوق العمل.

- تحديث السوق المالية والمصرفية والاستفادة من خدمات التكنولوجيا ذات الصلة، وتعزيز السياسات المتعلقة باستثمارات الابتكار ورؤوس أموال البحث والتطوير وصناديق الشركات الناشئة الإقليمية؛ واعتماد سياسات تحفيزية لتنمية المواهب العربية وتوفير فرص عمل لائقة لها.

- تعزيز التعاون الإقليمي في مجال البنية التحتية للاتصالات، وتطوير شبكات إنترنت عالية السرعة ومنخفضة الكلفة، ووصل شبكات الإنترنت الوطنية بنقاط التبادل الإقليمية، وذلك عن طريق الكابلات البحرية والأرضية من دون الحاجة إلى استخدام مقاطع دولية عالية الكلفة.

- تطوير مشاريع استثمارية مستدامة في مجال الطاقة المتجددة والزراعة الذكية والمصائد المستدامة مع تشجيع استخدام التكنولوجيا الخضراء، وإطلاق المبادرات المفيدة للبيئة العربية مثل عملة الطاقة الشمسية وعملة الثروة السمكية وعملة الزراعة، وربطها بالعملة الرقمية العربية الموحّدة المقترحة.

- دعم جهود الاستفادة من الاقتصاد السلوكي وعلم النفس الاجتماعي في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات، وذلك من خلال تنسيق وتطوير برامج توعية وتدريب لصنّاع القرار والمؤسسات من أجل تحسين السياسات العامة والخدمات، و«دفع» الناس بلطفٍ نحو خيارات أفضل.

- تطبيق برامج تطوير الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والبلديات والمحليات والقرى، بإدخال أنظمة إدارية ذكية تعتمد على البيانات الضخمة والتحليلات لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف في تقديم الخدمات العامة، وتحسين الإجراءات المتّبعة من حيث تقليل الوقت والجهد البيروقراطي غير المُجدي.

- تطوير آليات تُعنى بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتهدف إلى وضع القوانين اللازمة لتطوير وتقنين استخدامه، والسعي إلى توحيد ترميز البيانات بين الدول العربية في مجالات العمل المشتركة بينها لتعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات، بما في ذلك عن طريق تقنيات الميتافيرس البازغة.

- دعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام تقنيات العالم الافتراضي وربطها بالاقتصادين الأخضر والأزرق والقطاع المالي.

الازدهار والتنمية المتوازنة

- استحداث آليات سداد الديون الخارجية، ومنها المقايضة، وإصدار صكوك المشاريع الخضراء والزرقاء التي تستقطب المنح، عوضاً عن الحصول على التمويل بالعملات الصعبة، وتطوير برامج لإعادة هيكلة الديون السيادية بطرق مبتكرة تشجع على الاستثمار المستدام وتقلّل الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة.

- تطوير نظام مالي رقمي متكامل للمنطقة العربية يدعم العملات الرقمية ويعزز التجارة والشمول المالي، ومن بين المبادرات المقترحة إطلاق عملة رقمية عربية موحّدة تصدرها رسمياً المصارف المركزية كوسيلة للدّفع داخل المنطقة العربية وخارجها، مع الحفاظ على سيادة كل دولة واستقلالية كل مصرف مركزي فيها.
- تسريع التكامل الاقتصادي العربي ووضع سياسات تجارية مشتركة تعزز التجارة البينية والاستثمار، ويبدأ ذلك عادةً بنظام التفضيل التجاري ليتطوّر إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي للوصول إلى سوق عربية مشتركة.
- تطوير آليات لربط البنية التحتية المائية والكهربائية واللوجستية والمعلوماتية والطاقة والنقل، وتوفير بيئة مؤاتية ومحفِّزة للتجارة البينيّة العربية من خلال الحدّ من المعاملات المكتبية وتبسيط اللوائح والإجراءات.
- تنفيذ المشاريع ذات الأولوية للربط السككي العربي تبعاً للعوائد الكلية البعيدة المدى لهذه المشاريع البالغة الأهمية، وما يستوجب ذلك من حلول تنظيمية ومالية مبتكرة تأخذ في الاعتبار الفرص المتوفرة للشراكات الاستراتيجية بين الحكومات والقطاع الخاص.
- تحديث دراسات الجدوى بشأن ربط الدول العربية بواسطة ممرّ اقتصادي يتيح تعزيز النقل النهري والبري والبحري؛ وتطوير مشاريع البنية التحتية المستدامة التي تدعم النقل الأخضر وتقلّل الانبعاثات الكربونية؛ وتحويل الممرّات المائية المشتركة إلى طرق تجارة بينية عربية مزدهرة؛ وتعظيم الخدمات اللوجستية ذات الصلة.
- توحيد الأنظمة واللوائح لدى هيئات الأسواق المالية العربية، وتحقيق التكامل بين هذه الأسواق من حيث الأنظمة التقنية والبنية التحتية ومشاركة البيانات؛ وتحقيق التكامل بين مراكز إيداع وحفظ الأوراق المالية والمقاصة لدى الدول العربية.
- إنشاء سوق رأسمالية عربية للأسهم وللصكوك والسندات والسّلع والمشتقات المالية. ومن المقترح استخدام تقنية سلاسل الكتل والعقود الذكية، بحيث يتحقق إدراج الإصدارات الأولية للشركات العربية الكبيرة والبنوك المتخصّصة، بالإضافة إلى تشجيع إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن تتعاون صناديق المعاشات والصناديق السيادية والبنوك على إنشاء هذه السوق الرأسمالية العربية المقترحة، وتعمل على جذب استثمارات القطاع الخاص.
- اعتماد وتنفيذ استراتيجية عربية للسياحة تهدف إلى تنمية التعاون العربي البينيّ في مجال السياحة، وتعزيز ثقة السائح العربي والأجنبي، وتطوير الابتكار السياحي من منظور عربي كلي، بواسطة العديد من التقنيات، ومنها التكنولوجيا الافتراضية الصاعدة والمجدية.
- إنشاء منصّات وتكتلات تعاونية داعمة للأعمال اليدوية الصناعية والزراعية والحرفية والفنية المطلوبة لتعزيز الصناعة التحويلية والزراعية.

التنوّع والحيوية

- إطلاق منصّات حوارية عربية وبرامج تواصل وتبادل ثقافي بين الشباب العربي، يشارك فيها صنّاع القرار وأصحاب الخبرة، وذلك لبلورة مفاهيم مشتركة ومستحدثة بشأن تمتين عناصر التنوّع والحيوية والانفتاح والاستقرار المجتمعي والقيم المشتركة، وتعزيز إدماج الفئات المهمّشة والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي لتعليم اللغات المتعددة في المنطقة العربية ولتحقيق التفاعل مع المواطنين بأي لغة من لغات المكوّنات الوطنية، ومساعدة الأطفال في تعلّم لغة واحدة أو أكثر من لغات المنطقة، وتتبّع تقدمهم.

- بلورة برنامج تبادل الطلّاب لتعزيز تعرّف الطالب في سنواته الجامعية على دول عربية أخرى من خلال العمل على تأشيرة طلابية موحّدة بين الدول العربية؛ وتوسيع نطاق التبادل ليشمل التدريب المهني والتعاون في مشاريع بحثية مشتركة؛ ونشر ثقافة التطوّع.
- تأسيس برامج ومبادرات تعليمية وتدريبية مبتكرة للإسهام في بناء وتعزيز قدرات رأس المال البشري العربي، وتطوير أنظمة التعليم التطبيقي في المدارس والجامعات، وتكريس التعليم في مجال ريادة الأعمال.
- الاهتمام بالصحة النفسية للأطفال والشباب، ودعم مدارس الطفولة المبكرة، وتعزيز الرفاه النفسي لطلاب التعليم العام والتعليم الجامعي.
- العمل على تكريس التنوع الثقافي وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية في المدارس والمعاهد والجامعات من خلال دمج هذه المواضيع في جميع مستويات التعليم، وتشجيع المبادرات الطلابية التي تعزز هذه القيم للانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى مع الاعتزاز بالجذور.
- تنظيم مهرجانات ثقافية وفنية إقليمية ودولية لتعزيز وبناء ثقافة التنوّع والحرية والإبداع.
- دعم الحوارات الإقليمية التي تجمع أفراداً ومؤسسات من خلفيات متنوّعة لتعزيز الفهم المتبادل والتعاون.

التجدّد الثقافي والحضاري

- تطوير شبكة من المؤسسات والمتاحف والمنظمات المكرّسة للحفاظ على التراث الثقافي العربي وتوثيقه، وتطوير برامج تعاونية تشمل تبادل المعارف والخبرات في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الوعي بأهميته. ويمكن أن تركّز هذه المبادرة على الحفاظ على المواقع التاريخية المُدرجَة ضمن التراث العالمي، وكذلك حفظ المعارف التقليدية.
- وضع آليات لحماية التراث والحفاظ عليه في ظل الأزمات وحالات عدم الاستقرار لأنّ التراث الحضاري معرّض للتدمير والنهب في بعض المناطق التي تمرّ بنزاعات محلية أو إقليمية. ومن هذه الآليات تفعيل مستودعات للتراث تحافظ على المخطوطات النادرة الأصيلة ورقياً ورقمياً.
- تطوير برامج ومراكز إبداعية عربية مبتكَرة تدعم البحث العلمي والترجمة، وإنتاج البحوث باللغة العربية، وتنظيم الفعاليات الأدبية والشعرية وفتح فروع لمجامع اللغة العربية في الأقاليم والمحافظات خارج العواصم العربية وفي العالم من أجل تصدير اللغة والثقافة العربيتين باعتبارهما ثروةً غير ناضبة وزيادة المردود الاقتصادي لهما.
- تطوير برامج تعليمية تركز على الفنون والثقافة كجزء أساسي من التعليم الشامل من خلال إدراج الفنون في المناهج التعليمية كوسيلة ناجعة للتفوّق والانطلاق في المجال الإبداعي، وتسخير التكنولوجيا والمنصّات الرقمية الثقافية، وطرح جوائز عربية رديفة لتلك الموجودة حالياً لتحفيز المشاريع الثقافية والارتقاء الحضاري.
- تطوير مناهج تعليمية تفاعلية مبتكرة تبرز التاريخ والحضارة العربيين وتشجع على البحث والاستكشاف، مما يساعد في تثقيف النشء وجيل الشباب بشأن تراثهم الثقافي الغني. وقد أطلقت الإسكوا منصة الثقافة والإبداع العربي للحفاظ على التراث الثقافي للمنطقة العربية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الثقافية والإبداعية من خلال توفير سوق لها.
- توفير كيان ثقافي تنسيقي بين الجمعيات الأهلية الثقافية في المنطقة العربية بهدف تكريس التعاون في جميع مجالات الإبداع والثقافة، بما في ذلك مبادرات مثل عواصم الثقافة العربية، وإقامات المبدعين والفنانين، والتبادل التعليمي التجريبي، والمهرجانات الفنية التي تعرض الفنون العربية التراثية والتقليدية والمعاصرة، مما يولّد تقديراً أعمق للثقافات المتنوّعة في المنطقة.

- تطوير آليات لتنفيذ المشاريع العربية الثقافية والإبداعية التي تحثّ على التعاون الإقليمي في الإنتاج الفني في جميع المجالات (السينما والموسيقى والمسرح والرسم والكتابة الإبداعية وأدب الأطفال وغير ذلك)؛ وتشجيع التعاون بين القطاعات الإعلامية والسينمائية في المنطقة العربية لإنتاج محتوى عالي الجودة يعكس تنوّع الثقافات العربية وغناها وينطلق بها إلى العالمية.

الخطوات المستقبلية

يتطلّب تنفيذ الرؤية العربية 2045 تنسيقاً فعالاً وجهوداً مشتركة بين الدول العربية من أجل تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية. كما يتعين توجيه استثماراتٍ مناسبة، الأمر الذي قد يمثل تحدياً في ظل أزمات السيولة المالية التي تواجهها بعض الدول العربية، وتقادم البنى التحتية، وانخفاض معدلات استخدام التقنيات الحديثة بكفاءة. ويمكن أن تكون درجة الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية عاملاً مؤثراً على تنفيذ الرؤية وتحقيق أهدافها وأغراضها. ويتطلّب تنفيذ الرؤية تبنّي التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التحوّل الرقمي وحشد الاستثمارات المجمعة، وتعزيز القدرات وتطوير البنية التحتية للتقنيات البازغة، وهذا قد يكون تحدياً في بعض الدول العربية التي تشهد نزاعات وأزمات. ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، لا بدّ من تحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاديات. ويمكن اغتنام الفرص والتصدّي لجميع هذه التحديات والمخاطر وغيرها، ومعالجتها على نحو فعّال من خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، وتوظيف الاستثمارات والمشاريع بشكل استراتيجي لتحقيق أهداف الرؤية وغاياتها.

تطوير آلية للمتابعة

تشمل الخطوات التنفيذية تطوير آلية للمتابعة التفصيلية من خلال التعاون بين الدول العربية والإسكوا وجامعة الدول العربية، بما في ذلك تطوير منصّة للتتبّع والمسح الشامل والتقييم الدوري لإنجازات مشاريع الرؤية العربية 2045. ومن المهم تطوير منصّة تتيح الوصول إلى البيانات من خلال لوحة معلومات تفاعلية تمكّن الجهات التنفيذية والرقابية من الوقوف على التقدّم في إنجاز مبادرات هذه الرؤية ومشاريعها، واستكشاف النتائج الكاملة للمسوحات وتحليلها على أساس المتغيّرات الكلية والوطنية والقطاعية، واتّخاذ ما يلزم من الإجراءات، وتقديم تقارير دورية. ولا بدّ أيضاً من أدواتٍ لتتبّع التقدم وتقييم الأداء وتحليل البيانات على نحو تفاعلي. وتشمل هذه الأدوات المقترحة ما يلي:

- منصة مركزية لجمع البيانات: تتيح واجهة سهلة الاستخدام لجمع بيانات المشاريع من مختلف الجهات التنفيذية والرقابية.
- أدوات تحليلية متقدمة: تستخدم الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلّم الآلي لتحليل البيانات واستخلاص رؤى قيّمة بشأن تقدم المشاريع وأدائها.
- تقارير مخصّصة: تتناول المؤشرات الرئيسية للأداء وتقدم تحليلات مفصّلة حسب الحاجة.
- آلية داعمة لاتخاذ القرار: تُقدّم من خلالها التوصيات والاقتراحات بناءً على تحليل البيانات لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية.

ومن شأن هذه الأدوات أن تساعد على تحسين الحوكمة والشفافية والفعالية في تنفيذ مشاريع الرؤية العربية 2045، وتعزيز قدرة الجهات المعنية على متابعة التقدم واتخاذ القرارت والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب. ولا بدّ من أن تتكامل الرؤية مع المستجدات في الرؤى والخطط الوطنية المختلفة للدول العربية، وأن يصار إلى مراجعتها وتحديثها باستمرار ضمن إطار زمني محدد.

المراجع

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/

https://ispar.unescwa.org/

https://hdr.undp.org/data-center

https://tcdata360.worldbank.org/indicators/tnt.tot.contrib.gdp?country=BRA&indicator=24695&viz=line_chart&years=1995,2028

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الحواشي

1 Report of the UN Economist Network for the UN 75th Anniversary: Shaping the Trends of Our Time. https://digitallibrary.un.org/record/3884187?ln=en.

2 تعتبر مبادرة الانتقال العادل إحدى الآليات للتعامل مع آثار تغيُّر المناخ وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. وتضع المواطن والمجتمع في صلب عملية الانتقال عن طريق التخفيف من الآثار البيئية لتغيُّر المناخ و/أو التكيّف معها، مع أخذ الآثار الاجتماعية في الاعتبار.

تعبّر الرؤية العربية 2045 عن أملنا في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، ونرجوها رؤيةً تنهض بالهمم، وتفعّل الطاقات، وتحفّز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي. تأتي هذه الوثيقة ثمرةً لجهود متضافرة، بادرت إليها الإسكوا وجامعة الدول العربية في ضوء الحاجة الماسّة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتتبيّن وُجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستّة أركان مترابطة، هي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المستدامة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاةً لأولويات المنطقة، بلداناً ومجتمعات وأفراداً، ولموجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمُنا من أجل الاستفادة ممّا تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة.

2400720A

الموقف العربي
من المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

تواجه المنطقة العربية خمسة تحديات رئيسية في مجال تمويل التنمية، هي: ضيق الحيز المالي؛ وتواضع التمويل المتاح؛ وأوجه عدم المساواة في النفاذ للتمويل؛ ونقص السيولة؛ وارتفاع أعباء خدمة الديون، وتترتب على هذه التحديات زيادة بما يتجاوز 660 مليار دولار سنوياً في فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. يشكل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة ثمينة لصياغة مواقف عربية جريئة لإصلاح نظام التمويل العالمي، وذلك استناداً إلى الأولويات الإقليمية العشر التالية:

1. إصلاح نظام التمويل العالمي

- **الدعوة إلى:** إعادة هيكلة النظام التمويل العالمي لضمان التمثيل العادل للبلدان النامية في عمليات صنع القرار ووضع المعايير الدولية اللازمة، بما في ذلك في إطار مؤسسات التمويل الدولية.
- **المطالبة بـ:**
  - زيادة فرص النفاذ إلى التسهيلات الإئتمانية الميسرة.
  - ضمان النفاذ العادل والمنصف إلى مختلف مصادر التمويل الدولية من أجل سد فجوات التمويل، سواء المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أم العمل المناخي، أم وللتعافي من الأزمات.
- **المسوغات:** نظام التمويل الدولي القائم متقادم ويلقى أعباء، وبدرجات مختلفة، على اقتصادات البلدات النامية بارتفاع تكاليف الاقتراض، وأعباء المديونية، والقيود المالية على تمويل أهداف التنمية المستدامة. والإصلاح ضروري لمعالجة هذه الإختلالات ولتحفيز تعبئة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. تعزيز تعبئة الموارد المحلية

- **الدعوة إلى:** توفير الدعم اللازم لدعم تصاعدية النظم الضرائبية، والحد من التهرب الضريبي، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وزيادة كفاءة الإنفاق واعتماد الموازنات المراعية لأهداف التنمية المستدامة من أجل تعبئة بنحو 360 مليار دولار.
- **المطالبة بـ:**
  - التوصل إلى اتفاقية إطارية عادلة وشاملة تحت مظلة الأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي الضريبي.
  - إقرار تدابير جديدة متعددة الأطراف للحد من التدفقات المالية غير المشروعة.
  - إزالة العقبات القانونية التي تعيق استرداد الأصول.

- دعم القدرات لرفع كفاءة الإنفاق وتعزيز المردود الإنمائي للميزانيات العامة عبر مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة.

- **المسوغات:** تتكبد المنطقة العربية خسائر تقدر بنحو 90 مليار دولار سنوياً بسبب التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، وتعاني من ارتفاع تكاليف الامتثال الضريبي وضعف آليات الرقابة والإنفاذ. ويؤدي عدم مواءمة الميزانيات مع متطلبات التنمية المستدامة إلى الحد من الاستفادة من التآزر بين أهداف التنمية المستدامة المختلفة لتحسين كفاءة الإنفاق.

3. تعبئة استثمارات القطاع الخاص

- **الدعوة إلى:** اعتماد مقاييس أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تلتقط صورة دقيقة عن الحركة الحقيقية لرؤوس الأموال عبر الحدود من أجل توجيه حوافز الاستثمار بصورة فعالة. تيسير نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان وتقليل مخاطر التمويل المختلط لتحفيز القطاع الخاص. إزالة برامج الدعم والإعانات المشوّهة للمنافسة التي تقدمها الدول المتقدمة لضمان تكافؤ فرص التصنيع للدول النامية. تطوير أسواق المال واستحداث أدوات لدعم نمو القطاع الخاص وإمكانية نفاذه إلى السيولة. الحد من تكاليف الحوالات المالية.

- **المطالبة بـ:**
  - إنشاء آليات جديدة للحد من المخاطر من أجل تحفيز القطاع الخاص، بما في ذلك رأس المال المخاطر، وضمانات التمويل، وآليات الخسارة الأولى.
  - دعم تكتل وترابط الشركات الصغيرة والمتوسطة لتيسير نفاذها إلى أسواق المال.
  - إعداد مقاييس متسقة مع أطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لمنع التلاعب في تأثير الاستثمار.
  - مراجعة مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر لمواءمة الحوافز مع متطلبات التصنيع وخلق فرص العمل.
  - تعزيز القدرات للحد من النزاعات بشأن الاستثمارات ومخاطر التقاضي.
  - تطوير ممرات منخفضة الكلفة لتوجيه التحويلات نحو استخدامات إنتاجية.

- **المسوغات:** بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية 68 مليار دولار في عام 2023، لكنها لا تزال أقل من مستوياتها المسجلة عام 2007. ونظراً لانخفاض معدلات إعادة الاستثمار وتساوي تدفقات الاستثمار الأجنبي التي تخرج من المنطقة والواردة إليها، من الضروري إصلاح مقاييس الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الاستثمارية من أجل تعزيز القطاعات الخضراء والرقمية والإنتاجية. وتشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة 96 في المائة من القطاع الخاص في المنطقة العربية، إلا أنها لا تتلقى سوى 7 في المائة من الائتمان المصرفي بسبب الضمانات المفرطة وارتفاع تكاليف الاقتراض، ما يحد من استثمارات القطاع الخاص ويبطئ النمو ويحول دون إيجاد فرص عمل.

4. آلية دولية للصناديق السيادية لدعم التمويل القائم على النتائج والأدلة

- **الدعوة إلى:** إنشاء آلية عالمية تجمع الصناديق السيادية من أجل التنسيق بينها من أجل حشد الموارد وتوجيهيها نحو استثمارات تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة وترتكز إلى النتائج. تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات حيوية مثل البنية التحتية، والخدمات

اللوجستية، والطاقة النظيفة، والتحول الرقمي. الحد من مخاطر التمويل المختلط وتوسيع نطاق دعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- **المطالبة بـ:**
  - النظر في تخصيص صناديق الثروة السيادية لنسبة من محافظها لاستثمارات تتمحور على التنمية.
  - تيسير إنشاء منصة منسقة تضمن الشفافية، وتحد من المخاطر، وتعزز النتائج.
- **المسوغات:** تستثمر صناديق الثروة السيادية عادة خارج مناطقها، ما يفوّت فرصاً لحفز التنمية المحلية والإقليمية. ويُمكن أن تُساهم الآلية العالمية في معالجة هذا التحدي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التحويلية الخضراء، بما يعزز النمو المستدام والقدرة على الصمود.

5. ضمان الوفاء بالتزامات المساعدات الإنمائية الرسمية

- **الدعوة إلى:** الوفاء بالتزامات تقديم العون الإنمائي والمساعدات الإنمائية الرسمية، وتصويب التراجع الملحوظ في حجم مكون المنح في هذه المساعدات بحيث لا يشكل عبئاً إضافياً يزيد من وطأة المديونية على الدول النامية، وضرورة إجراء مراجعة متعددة الأطراف لمقاييس العون الإنمائي لضمان حساب حجم المساعدات الإنمائية الرسمي بدقة.
- **المطالبة بـ:**
  - الوفاء بتعهدات تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.
  - الحفاظ على مكون المنح في المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة لا تقل عن 45 في المائة لصالح جميع المستفيدين.
  - التأكد من القيمة المضافة للمساعدات الإنمائية الرسمية عبر التمييز بينها وبين المساعدة الإنسانية وتدفقاتها المرتبطة بالتخفيف من عبء الديون وتمويل المناخ.
  - التخلص من المقاييس المضخمة للمساعدات الإنمائية الرسمية، وإيلاء الأولوية للدعم المباشر للموازنات تعزيزاً للملكية التي تشجع مشاركة القطاع الخاص.
- **المسوغات:** لا تزال المساعدات الإنمائية الرسمية أقل من الهدف المحدد لها من الأمم المتحدة، البالغ 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ قيمة الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها للمنطقة، منذ عام 1970، حوالي 500 مليار دولار. وبينما يتناقص مكون المنح في المساعدات، ويتراجع التمويل الميسر، وتعتمد مقاييس تضخم حجم المساعدات، تتزايد الاحتياجات الإنسانية، وتتسع الفجوة قس تمويل أهداف التنمية المستدامة بحيث بلغت 660 مليار دولار سنوياً، مما يعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6. معالجة فجوات التمويل المناخي

- **الدعوة إلى:** توسيع نطاق تمويل العمل المناخي، بما في ذلك المساهمات في تحمّل الخسائر والأضرار. إعطاء الأولوية للمنح على القروض، وضمان الوصول العادل للبلدان الأكثر عرضة للمخاطر المناخية إلى التمويل.
- **المطالبة بـ:**
  - تبسيط هيكل تمويل المناخ ودعم تطوير المشاريع القابلة للتمويل.
  - زيادة التمويل للتكيف مع تغير المناخ في المناطق التي تعاني من ندرة المياه والعرضة للكوارث الطبيعية.

- دمج مخاطر المناخ في عقود الديون المرتبطة بأداء الدول.

- **المسوغات:** يصل إلى المنطقة العربية 5 في المائة فقط من التمويل المناخي العالمي، ويأتي معظمه في شكل قروض، ما يزيد من الأعباء المالية ويحد من قدرة المنطقة على مواجهة التحديات البيئية المتفاقمة.

7. إنشاء آلية دولية لتقليل مخاطر السندات الخضراء والمستدامة

- **الدعوة إلى:** إنشاء آلية عالمية لتقليل مخاطر رأس المال الخاص للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي (التكيف والتخفيف) في البلدان النامية.

- **المطالبة بـ:**
  - تعزيز التعاون الدولي بين المؤسسات المالية الدولية، والبنوك التنموية متعددة الأطراف، والصناديق السيادية، والبنوك الإنمائية الإقليمية، للحد من المخاطر المرتبطة بأدوات التمويل المبتكرة.
  - وتحسين الشفافية في إصدارات السندات وتقارير الأثر.

- **المسوغات:** تؤدي المخاطر المالية والتشغيلية غير الملموسة إلى عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة والمناخ. وإنشاء آلية دولية يمثل ضمانة من أجل جمع رؤوس أموال ضخمة والحد من مخاطر إصدارات السندات السيادية والخاصة في البلدان النامية، ما يساعد على مواجهة التحديات المناخية وتحقيق الأهداف التنموية.

8. تحسين القدرة على تحمل الديون وآليات تخفيف أعباء المديونية

- **الدعوة إلى:** تنفيذ آليات التعليق التلقائي وخفض خدمة الدين للبلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات الهشة عند تعرضها لصدمات مناخية واقتصادية.

- **المطالبة بـ:**
  - وضع أطر لتعليق خدمة الدين تُفعّل تلقائياً خلال الأزمات.
  - توسيع نطاق ترتيبات مبادلة الديون للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.
  - إنشاء أطر للقدرة على تحمل الديون تركز على النمو.
  - مراجعة منهجيات تقييم الجدارة الائتمانية السيادية.
  - تحسين شمولية وكفاءة إعادة هيكلة الديون السيادية.

- **المسوغات:** بلغ حجم الدين العام في المنطقة العربية 1.5 تريليون دولار، وتشهد المنطقة العربية إعادة توجيه للموارد بعيداً عن الاستثمارات في الحماية الاجتماعية الأساسية، ما يستدعي تخفيفاً عاجلاً لأعباء الديون.

9. توسيع نطاق الوصول إلى حقوق السحب الخاصة وإعادة توجيهها

- **الدعوة إلى:** إصدارات جديدة وتوزيع عادل لحقوق السحب الخاصة لتلبية احتياجات البلدان العربية للتمويل من السيولة الخارجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- **المطالبة بـ:**
  - إصدار المزيد من حقوق السحب الخاصة للبلدان النامية.

- الالتزام بإعادة توجيه ما لا يقل عن 50 في المائة من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة لتوسيع نطاق التمويل الميسر.

- **المسوغات:** زيادة السيولة، وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي المكلف، وضمان قدرة البلدان العربية على مواجهة التحديات المالية والتنموية الملحة.

10. توظيف التجارة كمحرك لتمويل التنمية

- **الدعوة إلى:** دمج اعتبارات التنمية المستدامة في قواعد التجارية متعددة الأطراف، وحماية حيز للسياسات العامة في الدول المستوردة الصافية للغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتصنيع. تطويع اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لنقل التكنولوجيا الصديقة للمناخ، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة لدعم التصنيع، والتصدي للقيود التجارية أحادية الجانب، بما في ذلك ضريبة وآلية حدود الكربون المشوهة للتجارة. سد الفجوة في تمويل التجارة.

- **المطالبة بـ:**
  - إصلاح قواعد منظمة التجارة العالمية بحيث تشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كجزء أساسي من قواعد التجارة متعددة الأطراف وليس كاستثناءات أو حالات ناشزة.
  - توسيع أطر تقاسم المخاطر التجارية والضمانات لسد الفجوات في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
  - مراجعة اتفاقيات التجارة التفضيلية ومعاهدات الاستثمار القديمة لضمان تعزيز النفاذ إلى الأسواق.
  - إعتماد القررات اللازمة التي تسمح لتخزين احتياطي الأمن الغذائي للبلدان العربية المستوردة الصافية للغذاء.
  - مراجعة اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية تكنولوجيا المعلومات لتعزيز نقل التكنولوجيا الصديقة للمناخ.

- **المسوغات:** تواجه البلدان العربية محدودية في الوصول إلى الإئتمان اللازم لحفز وتمويل التجارة، وارتفاع تكاليف التجارة والنقل، وتأثيرات غير متناسبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يكبّل إمكاناتها التجارية. ومن الضروري معالجة هذه التحديات لتعزيز تنوع هيكل الصادرات، والحد من انعدام الأمن الغذائي، والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق العالمية من خلال أطر تجارية حديثة وآليات لتقاسم المخاطر.

خلاصة

يمثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة لوضع منظومة جديدة لتمويل التنمية. وإنشاء إطار محكم ومتعدد الأطراف للمساءلة والرصد، يدمج بين التدفقات المالية والأطر الوطنية للتمويل المتكامل، سيضمن المواءمة بين الموارد المتاحة وأولويات التنمية، وسيمكّن من الإبلاغ الشفاف، ويمكّن من قياس النتائج، وصولاً إلى تحقيق طموحات المنطقة العربية في التنمية المستدامة.

مذكرة شارحة

بشأن

دعم خطة الاحتياجات التنموية
ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية

مذكرة شارحة

بشأن

دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية

—

عرض الموضوع:

تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2583) بتاريخ 2024/12/30، من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، مرفق بها مذكرة شارحة أعدتها حول موضوع "دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية"، وتطلب إدراجه ضمن مشروع جدول أعمال الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (مرفق).

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق

The Permanent Mission
of The Republic of Yemen
to The League of
Arab States

بسم الله الرحمن الرحيم

المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية
لدى
جامعة الدول العربية

الرقم ٢٥٨٣/ ١٠٠/ ٤ ـ ح التاريخ ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤ ـ ح

تهدى المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)...الموقرة.

وبالإشارة الى انعقاد الدورة العادية (١١٥) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ٩-١٣ فبراير ٢٠٢٥ بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، تتشرف المندوبية الدائمة بإرفاق طلب اضافة بند تحت عنوان " دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية في الجمهورية اليمنية " الى مشروع جدول اعمال الدورة (١١٥) .

وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها واحترامها ...

28 Amin El Rafei St-El Messaha Square - Dokki - Cairo - Egypt ٢٨ شارع أمين الرافعي- ميدان المساحة الدقي- الجيزة - جمهورية مصر العربية
Email : permanentyem@gmail.com TeL: 33386618-37492508 Fax:33356939 تليفون : ٣٣٣٨٦٦١٨- ٣٧٤٩٢٥٠٨ فاكس : ٣٣٣٥٦٩٣٩

مذكرة شارحة

دعم خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة للجمهورية اليمنية

لقد واجه الاقتصاد والمجتمع اليمني ولايزال تحديات وظروف استثنائية أوصلت الاقتصاد إلى وضع كارثي وخاصة منذ عام 2014 نتيجة انقلاب مليشيات الحوثي على الشرعية الدستورية وعلى مخرجات الحوار الوطني وعلى مؤسسات الدولة , الامر الذي ادخل البلد في دائرة الصراع والحرب ، حيث تراجعت كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية وزادت أوضاع الهشاشة وتراجعت الموارد العامة للدولة كل ذلك إضافة الى تدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية نتيجة الحرب والصراع..

و منذ اكتوبر2023شهدت منطقة البحر الاحمر وباب المندب تصاعدا غير مسبوق و حيث شنت قوات الحوثيين سلسلة من الهجمات بزعمها الانتقام من الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة واستهدفت السفن العسكرية والسفن التجارية , و تشهد المنطقة حاليا توسعا لرقعة الصراع ، و تعطيل احد طرق التجارة العالمية الرئيسية أمام معظم سفن الحاويات واحتجازها وهي السفن التي تحمل كل انواع المنتجات من ركن من اركان العالم الى آخر الامر الذي ادى الى تعطيل سلاسل التوريد العالمية و رفع اسعار السلع المصنعة .

كما انه ومنذ يناير 2024 نفذت الولايات المتحدة و بريطانيا ضربات ضد اهداف للحوثيين ولاتزال الضربات مستمرة

إزاء ذلك بدت الحكومة عاجزة عن اتخاذ موقف من الوضع الحالي وتداعيات ذلك على الاقتصاد و المجتمع

تم إعداد خطة الأولويات الملحة لاستيعاب التمويلات المقدمة من المملكة العربية السعودية و أي تمويلات اخرى وفق منهجية قامت على اساس مخاطبة الجهات الحكومية و المحافظات المحررة بتحديد احتياجاتها واولوياتها بناء على معايير محددة لها علاقة مباشرة بتحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي وتقوية دور المؤسسات .كما تم تشكيل فريق فني مشترك من وزارة التخطيط و التعاون الدولي و جهاز تسريع استيعاب المساعدات برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي لمراجعة الاحتياجات و الاولويات ذات الطبيعة العاجلة و من ثم صياغة الاحتياجات و الاولويات الملحة في اطار خطة تترجم تلك الاولويات

الوضع الاقتصادي

شهد الاقتصاد خلال السنوات السبع الماضية تدهوراً متسارعاً وغير مسبوق في كافة جوانب النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي والمعيشي نتيجة انقلاب الحوثي على الدولة وعلى الشرعية، تتجلى أبرز مؤشراته في انكماش الاقتصاد بأكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات السبع الماضية وخسارة الاقتصاد ضمنياً حوالي 126 مليار دولار، وتصاعد معدلات التضخم (ارتفاع الاسعار) إلى مستويات قياسية، كما تدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية بأكثر من 500% مقارنة بقيمتها في عام 2014 (من 215 ريال / دولار الى 1300 ريال / دولار) وتآكلت الدخول الحقيقية وبالتالي تدهور مستوى المعيشة وظهرت أزمة انسانية مستفحلة أضرت بحياة ومعيشة 80% من السكان . كذلك تدهور منظومة الخدمات الاجتماعية الأساسية ، فهناك حوالي 45% من المنشئات الصحية تعمل بطاقتها الكاملة فقط , فيما 55% من المنشئات الصحية لا تعمل

جزئياً أو كلياً نتيجة التدمير الذي تعرضت له البنية التحتية، وهناك أكثر من 1800 مدرسة خارج الجاهزية نتيجة التدمير الجزئي والكلي الذي لحق بها، وتسرب حوالي 2.3 مليون طفل إلى خارج العملية التعليمية كما تراجع قطاع الكهرباء والطاقة في توليد الطاقة نتيجة أزمة المشتقات النفطية والتدهور في أداء محطات التوليد وخطوط النقل وأبراج الكهرباء ومحطات التحويل بالإضافة إلى تدهور قطاع المياه والنقل والطرقات، وخاصة في مناطق المواجهات العسكرية بالإضافة إلى الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كرونا المستجد كوفيد 19 وتداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية. ارتفاع حجم الاضرار الناتجة عن تدمير اجراء كبيرة من البنية التحتية وخاصة الطرق والنقل والمشدات الصحية والتعليمية والمساكن الخاصة ومحطات الكهرباء وخطوط النقل وابراج الكهرباء والاتصالات والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات.

الوضع الاجتماعي

تفاقم الوضع الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 35% وارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 78% من السكان نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وفقدان مئات الآلاف من الوظائف نتيجة تراجع نشاط القطاع الخاص كذلك تزايد انعدام الأمن الغذائي حيث تشير التقارير إلى ازدياد تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد في اليمن في عام 2022 ، و تشير التقديرات إلى حوالي 17.4 مليون شخص ويمثلون نسبة 54% من السكان في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد الشديد، كما تشير التوقعات الى تفاقم انعدام الأمن الغذائي أكثر نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة سوء التغذية حيث يعاني ما يقرب من 2.2 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية .، بالإضافة الى تزايد أعداد النازحين قسرياً، حيث نزح حوالي 4.2 مليون نازح يعيشون في مستوطنات عشوائية تفتقر إلى الخدمات لأساسية مثل المياه والغذاء والرعاية الصحية، ومن المتوقع أن يضطر المزيد من السكان إلى النزوح من ديارهم بسبب استمرار الهجمات العسكرية الحوثية على السكان في بعض المناطق الأهلة بالسكان ومناطق المواجهات المختلفة .

تتعدد الاحتياجات والأولويات التنموية التي يتطلب التخطيط لها والمضي في تنفيذها بوتيرة متسارعة لاستعادة عافية الاقتصاد ومساره التنموي والخدمي لاسيما بعد سبع سنوات من الصراع والحرب خلفت وضعاً اقتصاديا مترديا وخدمات عامة تكاد تكون محدودة وفرص عمل نادرة ومؤسسات ضعيفة وهشة وبنى تحتية مدمرة نسبياً. ولما كانت التمويلات المتاحة غير كافية , فمن المهم التركيز على الأولويات العاجلة والأكثر الحاحاً , وبناء على ذلك فقد تم وضع معايير لاختيار وتصنيف الحاجات وفق منطق الأولويات , وقد شملت الخطة الاحتياجات و المشاريع ذات الاولوية وفق المعايير التالية :

- معيار الأثر الاقتصادي بحيث يكون للمشروع أثر اقتصادي مستدام سواء في خلق فرص عمل او زيادة انتاج أو تعزيز قدرات مؤسسية.
- معيار اجتماعي يساهم في تحسن الخدمات العامة أو يحد من تفاقم الأمن الغذائي والأزمة الانسانية ويخفف من الفقر والبطالة.
- معيار جغرافي يساهم في تحقق عدالة توزيع المشاريع وثمار التنمية
- معيار متعلق بجاهزية المشروع وتوافر الدراسات الأولوية والجدوى أن أمكن.
- معيار أهمية المشروع في تعزيز الاستقرار الأمني والمعيشي.
- بالإضافة إلى المعايير البيئية والفنية.

تضمنت الخطة الاحتياجات و المشاريع ذات الاولويات في القطاعات التالية :

قطاع الاشغال العامة و الطرق

قطاع الشؤون الاجتماعية و العمل،

قطاع الزراعة والري

القطاع السمكي

قطاع الصحة

قطاع الكهرباء

قطاع التعليم

قطاع النقل

قطاع المياه و البيئة

(مرفق نسخة من خطة الاحتياجات و الاولويات الملحة لعام 2023) .

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Ministry of Planning
& International Cooperation
Minister's Office

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
مكتب الوزير

الرقم: م.و /.648 /.24 No :..... التاريخ: 22/12/2024 ..... Date :..... المرفقات: ..... Incl :.....

معالي الأخ / محمد محمد الأشول المحترم

وزير الصناعة والتجارة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: خطة الاحتياجات والاولويات الملحة

تهديكم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أطيب تحياتها وتمنياتها لكم بالتوفيق والنجاح في مهامكم
بالإشارة إلى الموضوع أعلاه .. وبناء على رسالتكم بتاريخ 2024/11/27م مرجع رقم (1708-24) بشأن الوثيقة المحدثة لخطة الاحتياجات والاولويات الملحة حتى يتم الاعداد والتحضير للمشاركة في اجتماعات الدورية العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المقرر عقدها في شهر فبراير 2025م.

وعليه يطيب لنا ان نرفق طي خطابنا هذا خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة في الجمهورية اليمنية.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

د/ واعد عبدالله باذيب
وزير التخطيط والتعاون الدولي
القائم بأعمال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

الجمهورية اليمنية – عدن تلفون وفاكس : 009672- 201831 ص. ب : 1324
E-mail: mo_mopic.gov.ye@outlook.com

الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

MINISTRY OF PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATOPN

خطة الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة للجمهورية اليمنية

المقدمة

- يواجه اليمن تحديات هيكلية مزمنة وازمات متعاقبة تفاقمت على نحو غير مسبوق منذ انقلاب الحوثي في عام 2014 على الشرعية وعلى مخرجات الحوار الوطني والشرعية الدولية وعلى مؤسسات الدولة وادخل البلد في دائرة الصراع والحرب، حيث تراجعت كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية وانقسمت المؤسسات وزادت أوضاع الهشاشة وتراجعت الموارد العامة للدولة كل ذلك بجانب تدمير أجزاء واسعة من البنية التحتية نتيجة الحرب والصراع. فضلا عن استهلاك جزء كبير من المكاسب التنموية التي تحققت خلال السنوات الماضية قبل الحرب على صعيد التعليم والصحة والحد من الفقر والبطالة والخدمات وتشجيع القطاع الخاص وتمكين المراة والشباب.
- ففي الجانب الاقتصادي شهد النشاط الاقتصادي تدهورا مريعا وانكماشا غير مسبوق وصل الى اكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات 2015-2022 وخسر الاقتصاد حوالي 126 مليار دولار، وتصاعد معدلات التضخم (ارتفاع الاسعار) إلى مستويات قياسية، كما تدهور سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الاجنبية بأكثر من 500% مقارنة بقيمتها في عام 2014 وبالتالي تدهورت مستوى المعيشة وظهرت أزمة انسانية مستفحلة أضرت بحياة ومعيشة 80% من السكان .
- كما تدهور وضع المالية العامة حيث تراجعت الإيرادات الضريبية والجمركية بصورة حادة وانخفض انتاج وتصدير النفط بحولي 80%، كما ارتفعت الديون العامة وخاصة المحلية نتيجة الاقتراض من البنك المركزي (طباعة العملة) لتمويل عجز الموازنة وبالتالي وصلت الديون العامة المحلية والخارجية إلى حوالي 25 مليار دولار كما أرتفع عجز الموازنة إلى مستويات غير امنة فضلاً عن عجز المالية العامة عن دفع المرتبات بصورة منتظمة وخاصة بعد ضرب موانئ تصدير النفط من قبل الطيران المسير لمليشا الحوثي والتي على اثرها توقف انتاج وتصدير النفط والذي يمثل 65% من الايرادات العامة
- وفي الجانب الانساني يواجه اليمن ازمة انسانية متفاقمة وصلت نسبة انعدام الامن الغذائي الى 60% من السكان. وهناك 80% من السكان يحتاجون الى مساعدات انسانية ، فضلا عن نزوح حوالي 4.3 مليون انسان يفتقرون الى الخدمات الاساسية . وفي المقابل شهد الدعم الانساني الاقليمي والدولي تراجعا ملحوظا في السنوات الاخيرة حيث يتقصر على الاغاثة والتدخلات الانسانية المنقذة للحياة.
- وفي الجانب الخدمي والبنى التحتية فقد تدهورت منظومة الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى التحتية ، فهناك حوالي 45% من المنشئات الصحية تعمل بطاقتها الكاملة فقط فيما 55% من المنشئات الصحية لا تعمل جزئياً او كلياً نتيجة التدمير الذي تعرضت له البنية التحتية، وهناك أكثر من 1800 مدرسة خارج الجاهزية نتيجة التدمير الجزئي والكلي الذي لحق بها،بالاضافة الى ارتفاع حجم الاضرار الناتجة عن تدمير أجزاء كبيرة من البنية التحتية في قطاع الطرق والنقل والمنشئات الصحية والتعليمية والمساكن الخاصة ومحطات الكهرباء وخطوط النقل وابراج الكهرباء والاتصالات والتي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات

- وفي الجانب الاجتماعي ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 35% وارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 78 % من السكان نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وفقدان مئات الآلاف من الوظائف نتيجة تراجع نشاط القطاع الخاص.

الاحتياجات التنموية والاولويات الملحة من مشاريع البنية التحتية

- تتعدد الاحتياجات والاولويات التنموية من مشاريع البنى التحتية والمنشئات الخدمية التي تتطلب توفير التمويل لها والمضي في تنفيذها بوتيرة متسارعة لاستعادة عافية الاقتصاد ومساره التنموي والخدمي لاسيما بعد قرابة تسع سنوات من الصراع والحرب التي خلفت – كما رأينا انفا- وضعاً اقتصادياً متردياً وخدمات عامة متدهورة ووضعا انسانيا واجتماعيا صعبا ومقلقا
- لقد عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على اعداد مصفوفة بالمشاريع والاحتياجات ذات الاولوية الملحة على المدى القصير والمتوسط تشمل اسم المشروع ومكوناته والعائد الاقتصادي والتكلفة وكذلك توفرالدراسات الاولية .وقد حرصت الوزارة في اعداد المصفوفة واختيار المشروعات التي يكون لها اثر اقتصادي في التعافي و خلق فرص عمل و زيادة انتاج بعض القطاعات و الحد من تفاقم الأمن الغذائي فضلا عن تعزيز القدرات المؤسسية و استعادة منظومة الخدمات العامة وغيرها من المعايير (مرفق المصفوفة).
- حددت مصفوفة المشاريع تسعة قطاعات رئيسية وبلغت التكلفة الاجمالية حوالي 2502.1مليون دولار على النحو الموضح في الجدول ادناه استحوذ قطاع الطاقة والاشغال والطرق والتربية والتعليم على حوالي 70.2% (قطاع الطاقة 46.1% وقطاع الاشغال والطرق على 15.1% وقطاع التربية والتعليم 9.4)

التكلفة الاجمالية للمشاريع والاحتياجات التنموية ذات الأولويات الملحة بحسب القطاع

م	القطاع	تكاليف المشاريع مليون دولار)	الملاحظات
1	قطاع االمياه	88	
2	قطاع الكهرباء	1153.7	
3	قطاع الصحة	56.2	
4	قطاع الاشغال والطرق	378.7	
5	قطاع التربية والتعليم	234.5	
6	قطاع الزراعة	64	
7	قطاع الاسماك	35.1	
8	قطاع التعليم الفني	70.9	
9	اولويات وحماية اجتماعية	421	
	الإجمـــــالي العـــــام	2502.1	

-وزارة المياه والبيئة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع المياه والصرف الصحي (2024 - 2026)

م.	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	التكلفة التقديرية مليون دولار	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع الطارئة والتنموية								
1	وفقًا لمحددات الاستراتيجية العربية للمياه 2010-2030م (تحلية مياه البحر كضرورة لا تستدعي التأخير)			اليمن من أفقر دول العالم بالمياه حيث يصل نصيب الفرد 75 متر مكعب في السنة حيث لم تعد المصادر التقليدية قادرة على تغطية نقص المياه من الناحية النوعية والكمية حيث يتوقع عدن خلال الثمان السنوات القادمة ستواجه أزمة حادة في المياه ولا توجد لديها مصادر سوى البحر	15.00	التركيز على المناطق الساحلية (عدن، المهرة، المكلا)	لا	يتم عمل الدراسات التفصيلية واختيار المواقع وبالتالي اختيار النظام المناسب بحسب توفر المساحات (مركزية، مجزأه) عبر نظام (RO) أو انظمة قائمة أخرى فترة الدراسات (تستغرق 3 أشهر) بنظام تنفيذ (EPC)
2	الكهرباء للتشغيل (MW) من الطاقة النظيفة (شمس رياح أو الطاقة الهجينة) لتشغيل حقول المياه على مدار الساعة			سيتم تشغيل محطات التحلية بالطاقة النظيفة وسيحقق ذلك التخفيف من الانبعاثات للغازات الدفئة تخفيف استخدام الديزل والكهرباء من الشبكة العامة وبالتالي انتاج مياه مقدور على دفعها	6.00		لا	يتم عمل المسح والدراسات (والتقييم عبر شركات) استشارية مختصة (فترة الدراسة قد تستغرق شهران) وبنظام تنفيذ (EPC) للاعمال
3	تجهيز حقول المياه بالمضخات وقطع الغيار والمحركات من خلال توفير 50% من التجهيزات لعدد من الابار في المناطق المحررة وبالذات في المناطق الحضرية			تشغيل الحقول الحالية بنسبة 100 % وبصورة مستمرة. سيعظم الاستفادة من خلال توفير كميات مياه كافية وبالذات في المدن الحضرية لاستيعاب النزوح والمجتمع المضيف.	2.00		لا	المواصفات متوفرة في المؤسسات ويمكن إعادة تقييمها وضبطها ومراجعة أنظمة التشغيل فيها رصد ما يقارب 500 الف $ سنوياً بواقع 2 مليون $/ 4 سنوات
4	تحسين خدمات الصرف الصحي	تحسين خدمات الصرف الصحي من خلال اعداد الدراسات للمناطق التي تحتاج الى الدراسات، والمناطق التي تحتاج الى توسيع أو إعادة تأهيل / مثل التوسع في عدن، وتحديث الدراسات في المدن الكبرى عدن، لحج، الضالع، ابين، الغيضة، عتق، حضرموت، المهرة بحسب الدراسات المتوفرة أو تحديثها..	عمل محطة الوادي الكبير في مدينة عدن بحسب المخطط وتحديث الدراسات للمدن الثانوية إعادة توزيع مياه الصرف الصحي في محافظة عدن وإعادة التوزيع على المحطات الموجودة الان	ـ أثر بيئي واجتماعي ثم تحسين ادارة المحطات القائمة ـ إعادة استخدام المياه العادمة بما يلبي توجهات الدولة نحو استخدام المياه غير التقليدية باعتبارها مصدر مياه ـ تحقيق أهداف الاستراتيجية والوطنية والعربية وأهداف التنميه المستدامة ـ أثار بيئية واقتصادية والاستفادة من إعادة تدوير المياه العادمة للاستخدامات المختلفة وبما يحق تجاوز ندرة المياه في البلاد	5.00		من الدراسات ما يحتاج الى تحديث وأخرى إعادة تقييم يبين المستحدثة والتي بحاجة الى عمل دراسات لها	
5	تطوير وتفعيل أداء الصرف الصحي في مدينة عدن والمدن الحضرية في المناطق المحررة وتوفير قطع غيار محطات الصرف الصحي والمضخات وبحسب الاحتياج ..				60.00		بناء على الدراسات المتوفرة والدراسات التي سيتم تحديثها	
التكلفة التقديرية الاجمالية					88.00			
			الإجمالي الكلي		**88.00**			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة الكهرباء والطاقة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الكهرباء والطاقة (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع القصيرة المدى								
1	رفع كفاءة وجاهزية محطات التوليد القائمة من خلال توفير قطع الغيار واجراء الصيانات اللازمة	اجمالي القدرة المتاحة للمحطات الحكومية حالياً 450 ميجاوات وفي حال تم اجراء الصيانات اللازمة فستبلغ القدرة المتاحة 700 ميجاوات (بدون مأرب الغازية)؛ في حين تبلغ قدرة محطات شراء الطاقة حاليا 330 ميجاوات	توفير قطع غيار وتنفيذ اعمال الصيانة الوقائية والدورية لمحطات التوليد	بفرض أ ان الميجاوات ستفيد منها بالمسنة 500 منزل ومتوسط عدد أفراد الأسرة 7 ؛ محافظات أبين والضالع ولحج ستستفيد أيضا من محطات عدن , يبلغ اجمالي عدد مشتركين الكهرباء (المؤسسة فقط) في المناطق المحررة 761 ألف مشترك في نهاية 2021	100.00	جميع المناطق المحررة	هناك عروض أسعار وأولويات وتقارير مرفوعة منذ العام 2018	
2	إنشاء محطات توليد إسعافيه تعمل بوقود المازوت في المناطق المحررة بقدرة 250 ميجاوات على النحو التالي: •100 ميجاوات في عدن •60 ميجاوات في ساحل حضرموت •30 ميجاوات في أبين •30 ميجاوات في تعز •30 ميجاوات في لحج		إقامة محطة بقدرة 100 ميجاوات تعمل بالمازوت	التحول الى الوقود الرخيص بدلا من الديزل، حيث أن تشغيل 250 ميجاوات بالمازوت بدلا من الديزل سيوفر تقريبا 73.5 مليون دولار سنويا	70.00	عدن	توجد وثائق مناقصة سابقة بقدرة 150 ميجاوات	بفرض أن سعر الطن الميزل ب 1200 دولار؛ وسعر طن المازوت ب 1000 دولار
			إقامة محطة بقدرة 60 ميجاوات تعمل بالمازوت		42.00	ساحل حضرموت	بحسب دراسة فنشار 2019	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	زنجبار - أبين	تم انزال المناقصة	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	تعز	تم إعداد وثائق المناقصة	
			إقامة محطة بقدرة 30 ميجاوات تعمل بالمازوت		21.00	لحج	بالإمكان اعداد وثيقة المناقصة بالاستفادة من الوثائق السابقة	
3	تنفيذ مشروع شبكات الجهد المتوسط الكهربائية في المحافظات المحررة	تحسين وضع الشبكات القائمة اقامة شبكات جديدة حديثة اعادة تأهيل الشبكات القائمة	تطوير شبكة 33 ك.ف باستبدال محولات بقدرات اكبر وإنشاء محطات التحويل 33/11 ك.ف جديدة (محولات طاقة مع المفاتيح وملحقاتها). تمديد كابلات أرضية لربط محطات التحويل بخطوط مزدوجة	خفض الفاقد بنسبة 15% - 10 والذي تتراوح نسبته حاليا ما بين 50% - 35 حاليا	60.00	جميع المحافظات المحررة	موجودة	جاري التنسيق مع الأشقاء في البرنامج السعودي
4	تنفيذ مشروع شبكات التوزيع الكهربائية للجهد المنخفض في المحافظات المحررة	تحسين وضع الشبكات القائمة اقامة شبكات جديدة حديثة اعادة تأهيل الشبكات القائمة	مشاريع ا لتحسين وإعادة تأهيل وتقليل الفاقد في شبكة 0.4/11 ك.ف .	خفض الفاقد بنسبة 15% - 10	60.00	جميع المحافظات المحررة	موجودة	جاري التنسيق مع الأشقاء في البرنامج السعودي
5	مشروع تنمية قدرة توليدية في محطة خرير قطاع 10 (بالغاز +الوقود الثقيل) 100 ميجاوات بوادي حضرموت	رفع كفاءة المحطة وزيادة قدرتها التوليدية	إضافة توربين بقدرة 100 ميجاوات	تعزيز القدرة التوليدية في المحافظة تغطية العجز في الطلب على الطاقة الكهربائية الاستغناء عن الطاقة المشتراة	70.00	حضرموت- الوادي		
6	تنفيذ مشروع اعادة تأهيل منظومة النقل 132KV الخاصة بمحافظات عدن، أبين، لحج، الضالع.		توريد انظمة شواحن وبطاريات تحديث منظومة الحماية وأجهزة القياس وتوريد أجهزة فحوصات لمحطات التحويل 132/33 KV توريد محول خفض 33/11 KV 10 MVA توريد قواطع 33 & 11 KV لمحطة الحبيلين التحويلية	ضمان نقل الطاقة الى المحافظات المجاورة للعاصمة عدن والتخلص من محطات شراء الطاقة هناك إعادة تأهيل هذه الخطوط سيعمل على ضمان امداد هذه المناطق بالطاقة وبالتالي التخلص من عقود شراء الطاقة هناك (26 ميجاوات) بمجرد دخول محطة الرئيس الى الخدمة بفرض سعر شراء الكيلووات ساعة 0.035 $ واستجار الطاقة لفترة 7 اشهر بقدرة 100% و5 أشهر بقدرة 50 % سيتم توفير قرابة 8 مليون دولار سنويا كلفة شراء الطاقة هناك	40.00	عدن , أبين , لحج , الضالع, تعز	تم اعداد وثيقة المناقصة	
الإجمالي					**505.00**			

وزارة الكهرباء والطاقة

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الكهرباء والطاقة (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع المتوسطة المدى							
1	تنفيذ مشروع إنشاء محطة توليد بقدرة 30 MW في لودر بمحافظة أبين تعمل بوقود المازوت		مناقصة الأعمال المدنية مناقصة محطات التحويل وتصريف الطاقة توريد وتركيب محطة توليد (30) ميجاوات (تسليم مفتاح)	تعزيز القدرة التوليدية؛ تغطية عجز الطاقة الكهربائية	21.00	لودر - أبين	توجد دراسة أولية	
2	تنفيذ مشروع إنشاء محطة غازية بقدرة 50 MW في العلّة مع تصريف الطاقة منها بجهد 132 KV		محطة توليد بالغاز بقدرة 50 ميجاوات مع خط النقل 132 ومحطات التحويل	تعزيز القدرة التوليدية في المحافظة الاستغناء عن الطاقة المشتراة تغطية العجز في الطلب على الطاقة الكهربائية الاستفادة من الغاز المصاحب	45.00	العلّة - شبوة	بحاجة الى دراسة	
3	تنفيذ مشروع محطة توليد غازية بقدرة 500 ميجاوات قابلة للتوسعة الى 1000 لتغذية مناطق وادي حضرموت -خرير			الاستفادة من وجود الغاز المصاحب في المنطقة وبالتالي تخفيض فاتورة الوقود وسد عجز التوليد	400.00	حضرموت- الوادي	موجودة	
4	تنفيذ مشروع إنشاء محطة توليد بقدرة 40 MW في الغيضة تعمل بوقود المازوت مع التصريف		محطة بقدرة 40 م و تعمل بالمازوت تسليم مفتاح في مدينة الغيضة مع التصريف	تعزيز القدرة التوليدية في المحافظة تغطية العجز في الطلب على الطاقة الكهربائية مواكبة التوسع العمراني والصناعي في المحافظة	38.00	الغيضة - المهرة	تم إعداد وثائق المناقصة	
5	تنفيذ مشروع خط النقل ومحطات التحويل 132 ك ف خرير - الغرف بطول 50 كم بوادي حضرموت		خط النقل و محطات التحويل 132 ك ف خرير - الغرف بطول 50 كم	لنقل الطاقة من المحطة الغازية الى منطقة الغرف وإيقاف محطة الديزل بطول 50 كم	21.00	حضرموت - الوادي	موجودة	يتزامن مع مشروع انشاء محطة بلحاف الغازية
6	تنفيذ مشروع خط النقل 132 KV – بلحاف - المكلا ومحطات التحويل بطول 150 كم		الخط الشرقي بلحاف - المكلا بطول تقريبي 150 كم دائرتين مزدوج مع محطات التحويل	لنقل الطاقة من محطة بلحاف المقترحة بطول 150 كم	60.00	شبوة؛ حضرموت - الساحل		يتزامن مع مشروع انشاء محطة بلحاف الغازية
7	تنفيذ مشروع خط النقل 132 KV جعار - لودر ومحطات التحويل.		خط نقل 132ك.ف بطول110 كم محطة تحويل رئيسية ثلاث محطات تحويل 33/11ك.ف بقدرة 10.5 ميجاوات	ربط شبكة منطقة لودر بالشبكة الوطنية وإيصال التيار الكهربائي الى مشتركين جدد، تعزيز الشبكة وتقليل الفاقد ومواجهة الاختناقات القائمة ناتجة للتوسع العمراني في المنطقة، تعزيز محطة جعار في عاصمة المحافظة وتوسيعها ، خط نقل 132ك.ف بطول110 كم محطة تحويل رئيسية ثلاث محطات تحويل 33/11ك.ف	44.70	أبين	موجودة	
8	مشروع خط النقل 132 KV ومحطات التحويل - المكلا الشحر ومحطات التحويل		لنقل الطاقة بطول 30 كم	لنقل الطاقة بطول 30 كم	19.00	حضرموت - الساحل	موجودة	
				الإجمالي	648.70			
				الإجمالي الكلي	1,153.70			

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة الصحة العامة والسكان

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الصحة العامة والسكان (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع القصيرة المدى							
1	إستكمال ثالثيت وتجهيز مستشفى الوحدة الضالع	تقديم خدمات علاجية للمرضى وتقديم خدات الرعاية الصحية الاولية على مستوى المحافظة تحسين مستوى الخدمة و الاسهام في خلق فرص عمل مستدامة وبناء القدرات للكوادر الصحية	عدد الاسرة 75 سرير عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى وتقديم خدات الرعاية الصحية الاولية على مستوى المحافظة تحسين مستوى الخدمة و الاسهام في خلق فرص عمل مستدامة و بناء القدرات للكوادر الصحية	7.00	الضالع	توجد القوائم والمواصفات	مبنى قائم يحتاج الى تاثيث وتجهيز
2	مشروع مركز الأورام -هيئة مستشفى مأرب	إنشاء مركز متخصص لامراض ومعالجة الامراض السرطانية توفير وتامين خدمةالمعالجات الطبية والجراحية	مركز اورام في حوش هيئة مستشفى مأرب توجد دراسة أولية	نتيجة لزيادة عدد السكان في إقليم سبأ وزيادة عدد حالات السرطان سيؤدي انشاء المركز الى تقديم خدمات طبية تحتاج اليها المنطقة والى خلق فرص عمل والى توفير عملة صعبة للحد من السفر للخارج	3.20	مأرب	توجد دراسة	هيئة مستشفى مأرب
3	مشروع بناء مركز الأورام - وحدة العلاج بالاشعاع (BUNKER) بنكر مركز الأورام (الصداقة)	مشروع بناء مركز الأورام في حوش مبنى مستشفى الوحدة (الصداقة) وحدة العلاج بالاشعاع (BUNKER) بنكر مركز الأورام (الصداقة)	توجد تصاميم ودراسة	تقديم الخدمات والرعاية الطبية والعلاجية لمرضى السرطان وتقديم الاستشارات الطبية تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية	14.00	عدن الشيخ عثمان	توجد الدراسات والتصاميم	ارض في حوش مبنى الصداقة
4	مشاريع حفر الابار وبناء الخزانات وانشاء خطوط النقل وشبكات المياه في المناطق النائية المحرومة من المياه ، بالإضافة الى تركيب المضخات والطاقة الشمسية للتشغيل	تاهيل وترميم المستشفى ليكون مستشفى مرجعي للحميات	ترميم وتاثيث قسم العمليات - ترميم وتاثيث قسم الاشعة- ترميم وتاثيث الأقسام الداخلية- إعادة تاهيل شبكة الكهرباء الرئيسية - استكمال نواقص مصنع الاكسجين	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المديرية	2.00	حضرموت	توجد دراسة أولية	المبنى قائم يحتاج الى صيانة وترميم وتاهيل وتاثيث
5	انشاء مركز للطوارئ والحوادث واالحروق محافظة تعز	قسم للطوارئ والحوادث ووحدة لمعالجة الحروق	بناء ثلاثة طوابق مع الملحقات مع التجهيز والتاثيث	تلبية حاجة المجتمع لمستشفى طوارئ عامة وحروق	2.50	تعز	لا توجد دراسة	
	الإجمالي				28.70			
	المشاريع المتوسطة المدى							
1	تا هيل وتاثيث مستشفى 22 مايو سقطرى	مستشفى عام يقدم كافة الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الصحية الأولية	عدد الاسرة 75 سرير عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	7.50	سقطرى	لا توجد	
2	بناء وتجهيز مركز الامراض وجراحة الكلى والمسالك البولية والغشل الكلوي سعة 150 سرير مستشفى الجمهورية	تقديم الخدمات والرعاية الطبية والعلاجية لمرضى الكلى والمسالك البولية وتقديم الخدمات لزارعي الكلى ومرضى الفشل الكلوي تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية	عدد الغرف 62 غرفة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة الحد من السفر الى الخارج ومنع تسرب العملة الصعبة	10.00	عدن خور مكسر	دراسة أولية	
3	مركز جراحة العظام مستشفى الثورة تعز	مركز متخصص لجراحة العظام	لا توجد دراسة	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	3.00	تعز مستشفى الثورة	لا توجد دراسة	
4	مركز امراض الكلى مستشفى مأرب التعليمي	انشاء وتجهيز مؤاز متخصص للغسيل الكلوي واجراء عمليات استئصال الحصى بالمناظير وتفتيت الحصوات وعمليات جراحية	توجد دراسة أولية تحتوب على مكونات المشروع	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة	2.00	مأرب	دراسة أولية	
5	تاثيث وتجهيز مركز زراعة الكلى هيئة مستشفى سيئون	تقديم الخدمات والرعاية الطبية والعلاجية لمرضى الكلى والمسالك البولية وتقديم الخدمات لزارعي الكلى ومرضى الفشل الكلوي تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية	المبنى قائم	تقديم خدمات علاجية للمرضى تحسين مستوى الخدمة والاسهام في خلق فرص عمل مستدامة بناء القدرات للكوادر الصحية على مستوى المحافظة الحد من السفر الى الخارج ومنع تسرب العملة الصعبة	5.00	حضرموت سيئون	دراسة أولية	
	الاجمالي				27.50			
	الإجمالي الكلي				**56.20**			

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة الاشغال العامة والطرق

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الاشغال العامة والطرق (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي و الخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
	المشاريع قصيرة المدى							
1	إعادة تأهيل المنازل المتضررة من الحرب المرحلة الأولى	إعادة تأهيل	اعمال انشائية	–	150.00	المحافظات المحررة	يوجد حصر	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	إعادة تأهيل المرافق الحكومية الخدماتية في المناطق المحررة	إعادة تأهيل	اعمال انشائية	–	50.00	المحافظات المحررة	الدراسة جاهزة وتحتاج الى تحديث	
3	ادخال خدمات البنية التحتية للمشروع الوطني لذوي الدخل المحدود (عدن - أبين - لحج - الضالع)	انشاء	اعمال انشائية	–	25.50	المحافظات المحررة	دراسة أولية	
4	سفلتة بعض الشوارع الداخلية في المحافظات المحررة	إعادة تأهيل وانشاء	اعمال انشائية وسفلتة	–	70.00	المحافظات المحررة	دراسة أولية	
5	سفلتة مجموعة من الشوارع الرئيسية و الشريانية في محافظة عدن	إعادة تأهيل وانشاء	اعمال انشائية وسفلتة	–	20.00	المحافظات المحررة	دراسة أولية	
	الإجمالي				**315.50**			
	المشاريع متوسطة المدى							
1	استكمال مشروع طريق لبعوس - المفلحي	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	–	9.00	لحج	دراسة أولية	
2	مشروع تأهيل و استكمال طريق الدائري الشرقي لمدينة الضالع (مزدوج)		اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	–	3.20	الضالع	دراسة أولية	
3	مشروع طريق المحفد - احور	انشاء الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	–	18.00	أبين	دراسة أولية	
4	تأهيل طريق مفرق الجوبة - عتق	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	–	13.50	شبوه	دراسة أولية	
5	استكمال شق وسفلتة وإعادة تأهيل طريق مركز المحافظة -مشرعة وحدنان (المرحلتين)		اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	–	4.50	تعز	دراسة أولية	
6	استكمال الطريق الدائري بالمكلا الرابط بين الريان- بروم والخطوط الدولية سيئون وعدن	انشاء واستكمال الاعمال المدنية والسفلتة	اعمال انشائية (سفلتة/السلامة المرورية)	–	15.00	حضرموت	دراسة أولية	
	الإجمالي				**63.20**			
	الإجمالي الكلي				**378.70**			

وزارة التربية والتعليم

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التربية والتعليم (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع القصيرة								
1	طباعة الكتاب المدرسي	توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب	- توريد القرطاسية - توريد الاحبار - الاصماغ - اعمال الطباعة اليومية - التجميع والفرز - التخزين - التوزيع -المتابعة و التقييم	خدمي	87.00	جميع المحافظات المحررة لسنة واحدة	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	بناء المدارس عدد 65 مدرسة مع الملاحقات في 13 محافظة محررة و بناء مكتبي التربية بالمحافظة ابين و الضالع	بناء مدارس لتخفيف الكثافة الطلابية	12 فصل لكل مدرسة + المرافق + السور +المرافق الصحية + مكاتب التربية بالمحافظات والمديريات	خدمي	50.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	
3	بناء ملحق الوزارة بمحافظة عدن (الامتحانات و الطابعة السرية)	بناء مبنى خاص للوزارة من اجل التوسعة بديوان عام الوزارة بالإضافة الى مبنى المناهج	25 مكتب + 6 قاعات + 2 قاعات تصحيح + مرفقات الصحية + بوفية	خدمي	1.50	ديوان عام الوزارة عدن	نعم	
4	استكمال المشاريع المتعثرة	التدخل في المشاريع المتعثرة المنفذه من الصناديق سابقا و التي لا تحتاج أي إجراءات سوى التدخل المباشر	ل 30 مدرسة مع المرفقات الصحية	خدمي	11.00	جميع المحافظات	نعم	
			الإجمالي		149.50			
المشاريع المتوسطة المدى								
1	اضافة فصول دراسيه في المدارس القائمه	إضافة فصول دراسية لمدارس قائمة بحسب الاحتياج لتخفيف الكثافة الطلابية وتحسين البيئة التعليمية	اضافة 1000 فصل دراسي	خدمي	5.00	جميع المحافظات	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
2	إعادة تاهيل المدارس القديمه والمختبرات و المعامل + بناء مدارس جديدة وحيثما لزم	ترميم المدارس و المرافق الصحية ورفع كفاءتها لاستمرار العملية التعليمية وتوريد المختبرات والمعامل و تجهيزها بخدمات المياه والكهرباء	ترميم شامل ل500 مدرسة (المبنى والمرافق الصحية و الساحات و الاسوار) بالإضافة الى تجهيز المعامل والمختبرات (ريورت، الفيزياء، الكيمياء، الاحياء، الحاسوب)	خدمي	50.00	جميع المحافظات	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
3	تجهيز المدارس بمستلزمات الأساسية (الكراسي المزدوجة بمعدل 10000 كرسي في السنة و السبورات بمعدل 1000 سبورة في السنة) و رياض الأطفال بالاثاث المدرسي و الأثاث الإداري للمدارس	يتم رفد المدارس بالتجهيزات المدرسية والإدارية و رياض الأطفال	-كراسي مزدوجة للطلاب والمستلزمات - طاولات إدارية - كراسي دوار وساعدين - كراسي خاصة بالمعلمين -الكراسي والطاولات خاصة برياض الأطفال الألعاب و الدواليب	خدمي	20.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
4	توريد الطاقة الشمسية للمدارس بالمناطق الحارة لعدد 1000 مدرسة و 13 مكاتب تربية بالمحافظات و 50 مديرية	تحسين البيئة المدرسية بسبب القطاع التيار الكهربائي في المناطق الحارة مع تجهيز مكاتب التربية بالمديرية لرفع كافة خدمة التعليم لعدد 1000	البطارية ، الالواح ، اسلاك نحاس ، المرجات والمراوح ، الاعمال التمديد	خدمي	7.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات ومواقع المشاريع لاحقا
5	مشروع الخارطة المدرسية	يتم تحديث بيانات الخارطة المدرسية و إعطاء التراخيص البرمجية وتدريب الكوادر وتجهيزات النوعية	تصميم قاعدة البيانات و البرنامج مسح الميدان التربوي ومناطق الاستجلاب ترحيل قاعدة البيانات القديمة تدريب أعضاء الخارطة على المستوى الراسي والافقي تجهيزات على المستوين العمودي والافقي الربط مع قاعدة بيانات الايميس	خدمي	3.00	جميع المحافظات المحررة	نعم	سيتم موافاتكم بالدرسات و المحافظات المستهدفة و المديريات بعد اعتماد المبالغ المالية
			الإجمالي		85.00			
			الإجمالي الكلي		234.50			

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م-	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
المشاريع القصيرة المدى (القطاع السمكي)								
1	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال الخيصة	إعادة تأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	1.50	عدن	توجد دراسة	
2	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال بروم	إعادة تأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	1.50	بروم / حضرموت	توجد دراسة	
3	مشروع إعادة تأهيل مركز إنزال المصينعة	إعادة التأهيل كامل للمركز من الجانب الانشائي		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	1.50	المصينعة /حضرموت	توجد دراسة	
4	إعادة تأهيل ساحة حراج حوف	تأهيل ساحة حراج مع ملحقاتها		يستفاذ منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.10	المهرة/ حوف	توجد دراسة	
5	إنشاء ساحة حراج في دمقوت	بناء ساحة حراج مع ملحقاتها		يستفاذ منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.10	المهرة/دمقوت	توجد دراسة	
6	إعادة تأهيل وتجهيز مركز التلوث البحري	تاهيل المركز من الجانب الانشائي		إجراء دراسات التلوث البحري والحفاظ على البيئة البحرية ورفع جاهزية المركز لمعالجة مظاهر التلوث البحري	1.00	البريقة/عدن	توجد دراسة	
7	إنشاء وتجهيز فرع هيئة الأبحاث في المكلا	إيجاد مقر للفرع يضم كادرة البحثي والإداري حتى يتمكن من تنفيذ انشطته البحثية وتحليل العينات في مبنى خاص بالهيئة		تقديم خدمات لمراقبة الإصطياد في المنطقة الشرقية للسواحل اليمنية	0.30	المكلا	توجد دراسة	
8	إنشاء ميناء سمكي في المكلا	منطقة المكلا تعد من مناطق الإصطياد الكبيرة التي يوفد إليها الصيادين من معظم المناطق وحجم الإنزال فيها كبيرلذلك فهي بحاجة الى ميناء سمكي يستوعب كميات الاسماك المنزلة		يقدم عوائد مالية للدولة من العملة الصعبة ويقدم خدمات رسو وتأمين القوارب وخدمات التمويل المختلفة وتداول المنتجات البحرية وتشغيل عدد كبير من الايادي العاملة	5.00	المكلا	توجد دراسة	
9	بناء سوق نموذجي لتسويق الاسماك	بناء سوق نموذجي محلي يساعد على القيام بعملية تسويق الأسماك بصورة صحيحة		يستفيذ منه عوائد مالية للدولة وخدمات للصيادين مكان لبيع منتجاتهم وخدمة للمواطنين بتوفير الاسماك اليومية لهم وتشغيل العديد من الايدي العاملة	2.00	م/عدن	توجد دراسة	
10	إنشاء مبنى دور ثاني للهيئة مع الملحقات	بناء مكاتب مع ملحقاتها		تنمية وإدارة الموارد السمكية	0.10	المهرة/الغيضة	توجد دراسة	
11	إعادة إعمار ساحة حراج في الشيخ عبدالله	يشمل المشروع ساحة حراج ومكتب تحصيل وإدارة		يستفاذ منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.20	ابين/زنجبار	لا يوجد	
12	اعادة تاهيل وتوسيع ساحة حراج الأسماك الحوطة	تأهيل ساحة الحراج + مكاتب تحصيل +إدارة + مخازن حفظ		يستفاذ منها عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك	0.20	الحوطة/لحج	لا يوجد	
13	تطوير وتحديث مركز الخدمات السمكية في زنجبار	إنشاء مصنع ثلج سعة (5طن) و2مخزن لحفظ الأسماك باجمالي 2طن وكذا رصف الساحل وتحديث مبنى الإدارة ونقل شبكة المجاري		الحفاظ على جودة المنتجات السمكية وتوفير فرص للعمل	0.10	ابين/زنجبار	لا يوجد	
14	إعادة تأهيل مركز الانزال في خور عميرة	اعادة تاهيل ساحة حراج + مكتب تحصيل وإدارة		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	0.20	لحج/الصبيحة	لا يوجد	
15	إعادة تأهيل مركز الانزال في السقيا	اعادة تاهيل ساحة حراج + مكتب تحصيل وإدارة		عائدات مالية للدولة بموجب قانون الصيد التقليدي وكذلك حصر الإنتاج السمكي والحفاظ على جودتة وسهولة تداول وتسويق الاسماك وتشغيل الايادي العاملة	0.20	لحج	لا يوجد	
16	مشروع إنشاء مراكز للصادرات السمكية في المناطق الخارجية	إنشاء مراكز للصادرات السمكية في المناطق الخارجية مجهزة بمختبرات فحص للجودة		تقدم عوائد مالية للدولة وتسهم في تسهيل الصادرات السمكية وتقدم خدمة للمصدرين وشركات التصدير وتشغيل الايدي العاملة	2.00	عدن/حضرموت/ المهرة	لا يوجد	
17	مشروع انشاء ورشة فنية لصيانة القوارب والمحركات البحرية	لصيانة قوارب ومكائن الصيادين		الحفاظ على قوارب وادوات ومعدات الصيادين	0.10	حصوين /المهرة	لا يوجد	
18	مشروع إنشاء ورشتين فنية لصيانة القوارب والمحركات البحرية	لتسهيل عملية الصيانة لقوارب ومكائن الصيادين كونه لاتوجد ورش صيانة في محافظة شبوة		الحفاظ على قوارب وادوات ومعدات الصيادين	0.10	شبوة	لا يوجد	
			الإجمالي		16.20			
المشاريع المتوسطة (القطاع السمكي)								
1	انشاء كاسر أمواج مع ساحة حراج للأسماك في احور	يتضمن العمل إنشاء كاسر أمواج وكذلك ساحة حراج متكاملة للأسماك		ـ ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر. ـ تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية. ـ سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	2.00	ابين / أحور	لا يوجد	

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
2	انشاء كاسر أمواج في الشيخ عبد الله	يتضمن العمل إنشاء كاسر أمواج بحسب الدراسات المحددة للمشروع		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر -تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية -سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	2.00	أبين / شقرة	لا يوجد	
3	مشروع كاسر أمواج منطقة محفرهن, صلهل م / أرخبيل سقطرى	كيس نوى 60%حصى و40% ترابـمنخور من 20 الي 200كجم طريق ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر -تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية -سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	7.70	م/ سقطرى / محفرهن (صلهل)	لا يوجد	
4	مشروع كاسر أمواج منطقة حالة / صقره م/أرخبيل سقطرى	كيس نوى 60%حصى و40% ترابـمنخور من 20 الي 200كجم طريق ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر -تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية -سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	4.20	م/ سقطرى / حالة (صقرة)	لا يوجد	
5	مشروع كاسر أمواج قصيعر م/حضرموت	كيس نوى 60%حصى و40% ترابـمنخور من 20 الي 200كجم طريق ترابي مع الدك والرش		ضمان إستمرارية مزاولة الإصطياد تحت كل الظروف المناخية لسهولة دخول وخروج القوارب من والى البحر -تأمين قوارب ومعدات الصيادين من الامواج العاتية -سهولة الإنزال للمنتجات السمكية وتداولها.	3.00	حضرموت/ قصيعر	لا يوجد	
			الإجمالي		18.90			

	المشاريع المتوسطة (القطاع الزراعي)							
1	مشروع البنية التحتية لمنظومة الري السيلي/ وادي أحور م/ أبين	دلتا وادي أحور من الوديان الرئيسية التي خضعت لدراسة من شركة استشارية دولية (هيدروسولت) مع مجموعة وديان رئيسية في محافظات الجمهورية وتأهلت وادي أحور في الأولوية لاعادة تأهيل وتحسين منظومة الري. تدخلات إلى الوادي بحجم استثمار متوسط التكاليف لغرض صيانة منشآت الري من قنوات ري وبوابات وإدخال مفاهيم متفق عليها مع هيئة التنمية الدولية (IDA) في مكون تنظيمات مستخدمي المياه.	ـ مكون إعادة التأهيل وتطوير البنية التحتية لمنظومة الري السيلي. ـ مكون إدارة الري والبنية المؤسسية وإدارة الري بالمشاركة. ـ مكون البرنامج المكثف للمشاهدات الزراعية.	ـ زيادة التوسع في زراعة المحاصيل التي تجود زراعتها في وادي أحور خاصة الحبحب والشمام والبصل. ـ تحسين إستغلال مياه السيول الى حقول المزارعين. ـ سهولة إدارة المياه بعد تأهيل البوابات الرئيسية والفرعية من خلال تنظيمات مستخدمي المياه. ـ رفع كفاءة المزارعين في زراعة المحاصيل. ـ زيادة مساحة الرقعة الزراعية والغطاء النباتي.	18.80	أبين/ أحور	متوفرة	
2	مشروع انشاء سد وادي بني علي - جبل حبشي	حصاد مياه الامطار والسيول، تغذية مياه الأبار في منطقة حوض الضباب أعالي وادي رسيان. نقل مياه الشرب والاستخدام المنزلي لسكان المدينة. ري الأراضي الزراعية بتوفير محاصيل الحبوب والخضراوات	ـ عمل الحفريات والصبيات والحقن للسد. ـ عمل بناء جسم السد. ـ عمل صبيات لحوض السد وحوض تهيئة. ـ عمل التلابيس وسياج الحماية. ـ تغلية اشباك الجابيون. ـ عمل أنابيب المخارج.	ـ زيادة التوسع في زراعة المحاصيل التي تجود زراعتها في جبل حبشي. ـ تحسين استغلال مياه السيول الى حقول المزارعين. ـ رفع كفاءة المزارعين في زراعة المحاصيل.	4.00	جبل حبشي - تعز	متوفرة	
3	مشروع حمائية وصيانة الموارد الطبيعية (الأراضي) في الأودية الرئيسية	أعمال حماية وتهذيب ضفاف الاودية ومنع تدهور وانجراف الأراضي الزراعية	ـ بناء جدران حمائية من اشباك الجابيونات. ـ بناء جدران حمائية من الحجارة والخرسانة. ـ أعمال انشائية وبنية تحتية وتصريفات.	الحفاظ على مساحة الرقعة الزراعية الحفاظ على مجاري الأودية بمسارها الطبيعي الحفاظ على سبل العيش بالمجتمعات الريفية الحد من الهجرة الداخلية	3.00	حضرموت - شبوة - أبين - لحج - تعز - المهرة - سقطرى - الضالع	متوفرة	
4	مشروع إدارة استخدام المياه على مستوى الحقل	تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة العائد من الوحدة المائية بتحديث طرق الري وتعزيز سبل العيش	ـ توفير شبكات ري حديث. ـ توفير بيوت بيوت محمية. ـ توفير منظومات طاقة شمسية. ـ توفير خدمات ارشاد الري ومراقبة المياه.	ـ الحفاظ على المياه. ـ استخدام الطاقة المتجددة. ـ رفع المستوى المالي. ـ رفع كفاءة الري. ـ رفع قدرات وتنشيط المعارف واكتساب المهارات في إدارة استخدام المياه.	2.00	حضرموت - شبوة - أبين - لحج - تعز - المهرة - سقطرى - الضالع	متوفرة	

الاحتياجات التنموية ومشاريع البنية التحتية الملحة

وزارة الزراعة والري والثروة السمكية

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع الزراعة والري والثروة السمكية (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
5	مشروع حصاد المياه	تغذية المخزون الجوفي وحماية الأراضي الزراعية وحماية القرى والمنشآت المائية	ـ بناء حاجز مائي. ـ بناء سد أرضي. ـ إنشاء 3 كرفانات ترابية. ـ بناء ماخذ حجري وإعادة جدران القناة وتنظيفها.	ـ الاستفادة من مياه السيول في الري الزراعي. ـ حماية القرى والابار . ـ الحد من اضرار السيول.	26.00	حضرموت ـ شبوة ـ أبين ـ لحج ـ تعز ـ المهرة ـ سقطرى ـ الضالع	متوفرة	
6	مشروع التوسع بزراعة النخيل	استهداف 300 الف نخلة في أصناف عالية الإنتاج، الاحلال والتوسيع في زراعة أشجار النخيل بفسائل مكاثرة بالأنسجة المحلية ذات الأنتاجية العالية، تقييم طرق زراعة النخيل والحد من الفقر ، تعزيز دعم البحوث والإرشاد، تحسين العمل لتحقيق القيمة الاقتصادية لزراعة النخيل	توفير فسائل نخيل مكاثرة بالأنسجة اصناف محلية ذات إنتاجية عالية تحسن الممارسات الزراعية والري في مزارع النخيل، توفير الخدمات المتكاملة للمزارعين، تحسين تقنيات ما بعد الحصاد للنخيل	تحسين الأمن الغذائي من خلال غرس 300 الف نخلة من الأصناف عالية الإنتاج دعم الاقتصاد الوطني، زيادة الصادرات الزراعية من الدخل النقدي، تحسين دخل المزارعين، تشغيل العمالة	1.00	حضرموت ـ شبوة ـ الحديدة	متوفرة	
7	مشاريع البناء المؤسسي (بناء وإعادة تأهيل وصيانة وتجهيز البناء المؤسسي لدوائر الوزارة والمنشآت التابعة لها)	بناء وإعادة تأهيل وصيانة وتجهيز البناء المؤسسي لدوائر الوزارة والمنشآت التابعة لها	بناء مؤسسات ـ مختبرات ـ تأهيل المصانع	ـ دعم الاقتصاد الوطني. ـ تطوير البناء المؤسسي وخلق بيئة عمل مناسبة وزيادة الصادرات الزراعية من الدخل النقدي. ـ تحسين دخل المزارعين. ـ تشغيل العمالة.	9.20	عدن ـ لحج ـ أبين	متوفرة	
الإجمالي					64.00			
الإجمالي الكلي					99.10			

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:								
1	ماهر للتأهيل المهني للشباب	فكرة المشروع تأهيل برامج تدريبية مهنية نوعية لتأهيل الشاب والشابات في عدد من المجالات المختلفة ويتم استهداف هذه الفئات ببرامج تدريبية مهنية وإدارية لإكسابهم مهارات وقدرات العمل المهني كلاً في مجاله وبحسب ميوله واهتماماته	صيانة موبايل ؛ كهرباء الطاقة المتجددة ؛ خياطة وتطريز وحياكة ؛ نقش وكوافير وصناعة البخور ؛ حلويات ومأكولات ؛ تصميم وبرمجة المواقع والتطبيقات ؛ إدارة مكاتب ؛ محاسبة ؛ تسويق ؛ تقنية مكاتب ؛ إدارة المشاريع ؛ جرافيكس ؛ تصوير ومونتاج ؛ تلفزيوني ؛ تسويق وعلاقات ؛ القهاة ؛ التمريض ؛ الإسعافات الأولية ؛ اللغة الإنجليزية ؛ الكمبيوتر ؛ محاسبة لغير المحاسبين ؛ الامن	سوف يتم رفد سوق العمل بالطاقة الاستيعابية بعدد من المستفيدين باجمالي عدد (١٠٠٠٠) شاب وشابة في عدد من المجالات المهنية والصناعية والتقنية بما يساهم في زيادة فرصهم في الحصول على عمل وإنشاء مشاريع خاصة بهم ليصبحوا قادرين على الانخراط في سوق العمل . وتاهيل عدد(٢٠٠٠) شاب وشابة وتعريفهم بمؤسسات التمويل والعمل على تسهيل الاجراءات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتميزة.	4.40	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	
2	تأهيل المعهد التقني البحري	المعهد التقني البحري عدن مؤسسة تدريبية تخصصية في قطاع الأسماك في الجمهورية اليمنية ، ويقع المعهد التقني البحري في جزيرة العمال م / عدن على مساحة تقدر بطول كيلومتر واحد وعرض نصف كيلومتر ويحيط به البحر من ثلاثة اتجاهات . تأسس المعهد في عام 1970 م كمعهد إقليمي وتتلخص مهام المعهد في تدريب العنصر البشري وفقاً لإحتياجات سوق العمل من التخصصات البحرية المختلفة . ويوجد في المعهد خمسة تخصصات بحرية : الملاحة والإصطياد؛ الصناعات الغذائية (تكنولوجيا منتجات بحرية ؛ ميكانيكا بحرية؛ كهرباء بحرية	إعادة وصيانة وترميم مبنى وملحقات المعهد شراء التجهيزات والأجهزة اللازمة للعملية التعليمية والتدريبية والإدارية تأثيث المعهد بناء القدرات الفنية والإدارية لمنتسبي المعهد	تجهيز مبنى المعهد التقني البحري حسب المواصفات . تزويد المعهد بأجهزة مطابقة للمواصفات . تأثيث المعهد التقني البحري . تدريب الطاقم الإداري والفني والمساعد في المجالات الإدارية والفنية المختلفة	4.30	عدن	نعم	
3	تأثيث وتجهيز وترميم وصيانة عدد (18) معهد	تلعب الثروة الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول وبخاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع والنظام السياب المحاصيل الزراعية والقطاع أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجارا سكانيا.. وإذا كانت الزراعة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها تعتبر بمثابة حجر الأساس بالنسبة لأغلب اقتصاديات الدول النامية، باستثناء الدول النفطية ورغم ذلك تبقى أهمية الزراعة قائمة، على اعتبار أن الثروة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة للزوال إن آجلا أم عاجلا.. ولهذا فإن الزراعة بالنسبة لهذه الدول النامية هي التي تعد الإنسان بمعظم غذائه وكسائه، وغالبا ما تكون المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل، حيث أن حوالي ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الزراعة ؛ وتأييدا لذلك يكاد يجمع الاقتصاديون على أن التنمية الزراعية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية. ومن هنا تبرز أهمية المعاهد الزراعية بأنواعها وأقسامها وتخصصاتها... وهناك فكرة الصيانة وترميم للمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تعرضت للتدمير والنهب في الفترة التي مرت على البلاد بالحرب مما أدى الى فقدان ونهب وتحطيم التجهيزات والورش والمعامل في أغلب المؤسسات الحكومية .	تأثيث وتجهيز وتوريد الاجهزة والمعدات بالمستلزمات الخاصة والتدريبية والتعليمية مثل :-(المكاتب والورش والمعامل والقاعات الدراسية) .... اعداد دراسة ميدانية عن حالة المباني الحالية وحجم الاضرار الموجودة وطرق المعالجة وعمل دراسة متكاملة عن المباني حسب الطرق العلمية الحديثة...تنفيذ أعمال الصيانة والترميم للمباني التي دمرت بفترة الحرب بحسب الموصفات والدراسات المعتمدة... تجهيز مباني وأقسام المعاهد الصناعية والتجارية والزراعية حسب المواصفات	زيادة الطاقة الاستيعابية من الايدي العاملة من الفنيين والمختصين القادرين على الابتكار والمنافسة بالمجالات الصناعية والزراعية والطبية والتجارية ثيتم رفد سوق العمل بالعمالة الماهرة	43.80	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:								
4	التمكين المهني للمرأة	تتلخص فركة المشروع في تخريج عدد (5000) امرأة مؤهلة في (9) مجالات مهنية ويهدف المشروع إلى حل مشكلة المرأة حيث يسعى إلى رفع مستوى مشاركة المرأة اليمنية في تنمية أسرتها ومجتمعها حيث سيمكن المشروع النساء والفتيات من الحصول على مهارات حياتية عن طريق تدريبهن في مجالات يحتاجها المجتمع كالخياطة والطريز والحياكة والاشغال اليدوية والتصوير والمنتاج بالإضافة الى المهارات الاساسية للكمبيوتر ودورات متخصصة في التنمية البشرية ؛ كما سيقوم المشروع برفع مستوى وعيهن في قضايا تهمها كامرأة وتهم أسرتها ومجتمعها من ناحية أخرى يقوم المشروع بتعزيز وبناء قدرات العمل النسوي في المحافظات المستهدفة عن طريق توفير البنية التحتية للعمل التنموي للمرأة عن طريق تجهيز المراكز بالإجهزة والأدات والأثاث اللازمة لتنفيذ جميع الانشطة الخاصة بالمرأة وتاهيل كوادرها الإدارية والتدريبية ودعم ميزانيتها التشغيلية لمدة عام حتى يستطيع المركز الاعتماد على ذاتة بعد ذلك	العمل على تجهيز مكان قاعات التدريب والمدربات بما يتلائم مع الدورات التدريبية .. تجهيز التدريبيات المختلفة من (مواد_مدربات _ قرطاسية) متابعة الاختبارات والتقييمات حصر المستهدفات .. التوثيق والرقابة والتقييم واعداد التقارير .. متابعة تمويل المشاريع المتميزة والمشاريع الصغيرة	تاهيل عدد (5000) امرأة في (6) مجالات بحيث يصبحن قادرات على العمل والانتاج والبيع وإنشاء المشاريع .. تأهيل عدد (5000) امرأة في المهارات الإدارية واساسيات اللغة الانجليزية والكمبيوتر والمحاسبة مما يساهم في زيادة فرص الحصول على العمل أو انشاء المشاريع الخاصة بهن .. تمكين عدد (3000) امرأة من البدء بمشاريعهن الخاصة	4.90	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	
5	مشروع البوابة الكترونية (الخدمات الكترونية للوزارة)	برنامج الكتروني لربط الوزارة مع المؤسسات التعليمية	نظام البوابة الكترونيه ونظام الابتعاث	توفير الخدمات الكترونية للوزارة تسهيل جانب المعاملات والمتابعة للطلاب	1.50	للوزارة	نعم	
6	مشروع تحديث وتطوير المناهج المهنية والتقنية	تحديث المناهج واعدادها	مناهج جميع التخصصات الفنية والتقنية والزراعية	التدريب وفق متطلبات السوق المحلي والعربي المناهج وفق متطلبات سوق العمل	1.00	للوزارة	نعم	
7	رائد لتحسين سبل عيش الشباب والشابات	تحدد طبيعة مشروع رائد لتحسين سبل عيش الشباب والشابات في تعزيز دور الخريجين من ذوي التخصصات المهنية والعلمية في خدمة المجتمع عن طريق سد الفجوة في نقص وشرب المدرسين والمدربين في المعاهد الفنية والتقنية بسبب حال النزاع والحرب التي يعاني منه اليمن . تعزز أهمية البرنامج لتحسين مستوى دخل الشباب والشابات وتحويلهم من عاطلين الى أفراد منتجين وفاعلين في بيئتهم المحلية من خلال توفير مصدر دخل يساهم في التخفيف من الأعباء التي تواجه الاسر اثناء فترة الحرب والنزاع .		تأمين مصدر دخل لأسر وأهالي ٨٠٠ من الشباب - والشابات تأهيل ٨٠٠ من خريجي المعاهد التقنية وكليات - المجتمع في ليكونوا مدربين متخصصين في مجالاتهم تأهيل ٨٠٠ من خريجي المعاهد التقنية على مهارات - التعليم والتدريب الفني والمهني والمهارات الشخصية والحياتية زيادة فعالية مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني - من خلال توفير كادرها الفني والمتخصص تأمين مصدر دخل لأسر وأهالي الشباب والشابات - زيادة كفاءة ومهارة الشباب والشابات من خلال - تدريب وتاهيل الخريجين على الكثير م المهارات . الشخصية والفنية والمهنية ابعاد الشباب والشابات عن حالة البطالة وعدم امتلاك - العمل بحيث لا يقعوا ضحية لقوى الشر وجماعات . التطرف والإرهاب إعادة فتح التخصصات التي أغلقت في المعاهد المهنية - والفنية نتيجة انتهاء الكادر اما بسبب الإحالة للتقاعد أو . الوفاة زيادة الطاقة الاستيعابية للمعاهد الفنية والمهنية من - مخرجات التعليم الأساسي والثانوي	4.40	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مأرب ابين شبوة الضالع	نعم	

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني

قائمة المشاريع ذات الأولوية لقطاع التعليم العالي والتعليم الفني (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	العائد الاقتصادي والخدمي	الكلفة التقديرية بالدولار (مليون)	الموقع المحافظة / المديرية	امكانية وجود دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:								
8	مشروع أنشاء أقسام للطاقة المتجددة في المعاهد الفنية والتقنية	تتجسد فكرة المشروع في انشاء قسم تدريب مهني للطاقات المتجددة من اجل تأهيل كوادر بشرية مهنية للحد من ظاهرة البطالة وبعث الامل في الشباب لمتابعة حياتهم، حيث يستهدف المشروع الشريحة الشبابية القادرة على التعلم وممارسة العمل والعمل على بيع المنتجات في السوق المحلي لتحقيق عائد بسيط يعود على القسم لكي يحقق استدامة العمل فيه ... حيث تعمل الطاقة البديلة على تطوير الكوادر البشرية ونشر ثقافة استخدامها بمختلف أنواعها مثل: (الرياح والشمس والطاقة الحيوية) من خلال إكسابهم المهارات والمعرفة التقنية	اختيار المكان . تأهيل مكان المشروع من الناحية المدنية والكهربائية والميكانيكية تزويد المعهد التدريبي بكافة المستلزمات والمعدات والأجهزة والفرشية. التعاقد مع كادر التدريب والتدريس. اختيار المستفيدين وفق معايير الهلال الأحمر القطري اجراء عمليات التدريب للمستفيدين. تخريج المتدربين مع توزيع الشهادات. تسويق المنتجات الناتجة عن عملية التصنيع وفق سياسة تسويق توضع من خلال مختصين المراقبة المستمرة لأنشطة المشروع والتقييم النهائي	فتح قسم تدريب وتأهيل وتركيب وصيانة للطاقات المتجددة مجهز بالمعدات اللازمة توفير فرص عمل للمدربين العاملين في القسم. توفير مادة علمية وعملية في مجال الطاقات المتجددة زيادة نسبة الشباب الفعال في المجتمع وفرص العمل فتح قسم تدريبي فعال خاص بالتدريب في مجال الطاقات المتجددة توفير المعدات التي يتم تزويد المعهد بها في بداية المشروع واستفادة عدد من المستفيدين من التدريبات (المتدربين)	1.00	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مارب ابين شبوة الضالع	نعم	
9	المشروع الوطني لإشراك الشباب في إعادة الاعمار	يستعد اليمن عقب عملية التحرير الشامل من ميليشيا الانقلاب إلى تنفيذ مشاريع الإعمار وإعادة بناء ماتسببت به الحرب من دمار أثرت على حياة اليمنيين ومعيشتهم..حيث تلقى عملية الإعمار – التي بدأت فعلاً – بجهود خيرة ودعم أخوي سخي من الأشقاء في المملكة العربية السعودية..وفي إطار الأدوار التي تقوم بها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني يأتي هذا المشروع الذي يهدف إلى إعداد الشباب وتمكينهم وتأهيلهم ليكونوا النواة الصلبة التي يعتمد عليها في تنفيذ مشاريع الإعمار.حيث تتلخص فكرة المشروع في تقديم التدريب النوعي المهني والفني لـ 10000 شاب من 8 محافظات في أكثر من 20مجال من المجالات التي يقوم عليها الإعمار.حيث يمثل ضعف وغياب الكفاءات الشابة المؤهلة للقيام بعملية الإعمار المشكلة الرئيسية التي يسعى هذا المشروع إلى حلها، والتي يمكن أن تؤدي فيما لو لم تُحل إلى: 1- تأخر عملية الإعمار وبالتالي زيادة معاناة الناس الصحية والتعليمية والاقتصادي وفي مختلف مجالات الحياة. 2- احتمالية ضعف عملية الإعمار عند تنفيذها وذلك بسبب غياب الكفاءات المؤهلة. 3- ارتفاع نسبة التذمر لدى الشباب وارتفاع نسبة البطالة والفراغ لديهم مما سيؤدي إلى انحراف الشباب والتحاقهم بجماعات التطرف والعنف.	التدريب المهني والحرفي التخصصي لـ 10000 شاب وشابة من 8 محافظات ضمن 20 مجال ومن خلال 400 دورة تدريبية.التدريب الإداري المساند لـ 10000 شاب وشابة من 8 محافظات من خلال 400 مجموعة تدريبية (25 في كل مجموعة).إعداد قاعدة بيانات إلكترونية تفصيلية عن الخريجين لتسهل عملية التواصل عند بدء عملية الإعمار	تحسين فرص الشباب في الحصول على عمل وبالتالي تحسين دخلهم ومعيشتهم. تحسين جودة عمليات ومخرجات الإعمار وتسريعها بما ينعكس على تطبيع حياة الناس والتنمية ككل. تقليل نسبة الفراغ والبطالة فالالتحاق بجماعة التطرف والعنف والإرهاب	5.60	عدن تعز حضرموت لحج المهرة سقطرى مارب ابين شبوة الضالع		
الإجمالي					70.90			

الإجمالي الكلي	70.90

قائمة المشاريع ذات الأولوية ـ مختلفة القطاعات (2024 - 2026)

م	اسم المشروع	وصف المشروع	مكونات المشروع	التكلفة التقديرية مليون دولار	الموقع المحافظة / المديرية	هل توجد دراسات	الملاحظات
المشاريع التنموية ذات الأولوية ومشاريع طارئة مختلفة:							
1	مشروع انشاء وتجهيز المستشفى التعليمي ـ جامعة عدن		انشاء وتجهيز	100.00	جامعة عدن عدن	نعم	تم انزال المشروع في مناقصة وتعثر استكمال الإجراءات بسبب تعليق التمويل
2	استكمال مشروع الصرف الصحي بمدينتي سيئون وتريم		خطوط نقل، محطة معالجة، تجهيزات، شبكات التصريف ومناهل ، مضخات، غرف تفتيش.. الخ	50.00	سيئون وتريم حضرموت	نعم	تم التعاقد على التنفيذ وتعثر التنفيذ بسبب تعليق التمويل
3	مشروع إدارة الكوارث والتغييرات المناخية وحماية المدن من كوارث السيول والفيضانات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية واعمال ميكانيكية	150.00	عدن، مأرب، ابين، المهرة، حضرموت، سقطرى	لا	المرحلة الأولى
4	إعادة تأهيل وتطوير /انشاء وتجهيز مراكز الاحداث ومراكز التوحد بعواصم المحافظات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	30.00	كافة عواصم المحافظات المحررة	قيد الاعداد	بعضها متوفرة لدى الجهات المعنية
4	مشاريع حفر الابار وبناء الخزانات وانشاء خطوط النقل وشبكات المياه في المديريات والمناطق النائية المحرومة من المياه ، بالإضافة الى تركيب المضخات والطاقة الشمسية للتشغيل		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	50.00	كافة المحافظات المحررة		سيتم توفير التفاصيل بالتنسيق مع الوزارة المعنية والسلطات المحلية
4	تأهيل وانشاء مراكز مستشفيات الصحة النفسية في عواصم المحافظات		دراسات وتصاميم + اعمال انشائية + تجهيزات	20.00	كافة المحافظات المحررة	متوفرة	الدراسات تيبيكال
4	مشاريع السدود (سد حطيب بافع، سد المخزن بابين)	بناء حواجز مائية وسدود في وادي حطيب، وفي المخزن بابين للاستفادة من المياه بالإضافة الى أعمال حماية الوادي من كوارث السيول	حجز مياه السيول والأمطار والاستفادة منها، تغذية الآبار والعيون ورفع منسوبها، تحسين أنظمة الري، توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاجية، الحفاظ على شجرة اللبن بصفة خاصة والتوسع بزراعتها، الحد من الكوارث التي تسببها السيول العارمة في بعض مواسم الأمطار، تأمين حاجة السكان من مياه الشرب..	15.00	بافع لحج، ابين	متوفرة	
4	إنشاء مختبر بيطري وتجهيزاته	إنشاء المختبر البيطري، توفير الأجهزة المختبرية، تدريب الطاقم الفني، تركيب وتشغيل الأجهزة والمعدات المختبرية، توفير حافلة للمختبر	فحص المنتجات الحيوانية المستوردة عبر ميناء عدن، الترصد المخبري للأمراض الحيوانية وتشخيصها، تأكيد سلامة المنتجات الحيوانية وخلوها من الأمراض، مراقبة الواردات والصادرات الحيوانية الحية.	2.00	ميناء عدن	متوفرة	
4	إنشاء مختبر الأثر المتبقي وفحص المبيدات	إنشاء مبنى المختبر وتوفير التجهيزات والأثاث ومواد الفحص	فحص المنتجات الزراعية والتأكد من خلوها من المبيدات	2.00	ميناء عدن	متوفرة	
4	تأهيل محلج القطن ـ)الكود(	صيانة وتجديد الأصول لاستيراد معدات جديدة متطورة	دعم الاقتصاد الوطني، زيادة الصادرات الزراعية من الدخل النقدي، تحسين دخل المزارعين، وتشغيل العمالة	2.00	الكود ابين	متوفرة	
			التكلفة التقديرية الاجمالية	421.00			
			الإجمالي الكلي	421.00			

اجماليات تكاليف المشاريع ذات الأولوية - مختلفة القطاعات (2024 - 2026)

م.	القطاع	التكلفة التقديرية
1	قطاع المياه	88.00
2	قطاع الكهرباء	1153.70
3	قطاع الصحة	56.20
4	قطاع الاشغال والطرق	378.70
5	قطاع التربية والتعليم	234.50
6	قطاع الزراعة	64.00
7	قطاع الأسماك	35.10
8	قطاع التعليم الفني	70.90
9	أولويات وحماية	421.00
	الإجمـــــالي	**2502.1**

تقرير وتوصيات
الاجتماع الثالث عشر
للجنة الفنية للملكية الفكرية
(عبر تقنية الاتصال المرئي: 23-2024/9/24)

قطاع الشؤون القانونية

وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

تقرير وتوصيات

الاجتماع الثالث عشر

للجنة الفنية للملكية الفكرية

قطاع الشؤون القانونية

وحدة الملكية الفكرية والتنافسية

عبر تقنية الاتصال المرئي

القاهرة

23–24 سبتمبر 2024

تقرير وتوصيات
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية
23-24 سبتمبر 2024
عبر تقنية الاتصال المرئي

تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية خلال الفترة 23-24 سبتمبر 2024، عبر تقنية الاتصال المرئي، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية الأتية: (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الامارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق – سلطنة عمان – دولة قطر – دولة الكويت – الجمهورية اللبنانية – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية (مرفق قائمة المشاركين).

افتتحت وزير مفوض/ د. مها بخيت – مدير إدارة الشؤون القانونية والمشرف على وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع بالترحيب بالسادة مديري مكاتب الملكية الفكرية وممثلي الدول العربية المشاركين موجهة الشكر لهم جميعاً على كل الجهود المبذولة والتقدم الملموس في منظومة الملكية الفكرية بالعديد من الدول العربية، والمضي قدماً في تطوير قوانين وتشريعات الملكية الفكرية بما يتماشى مع التطورات العالمية في مجال الملكية الفكرية خاصة في ظل التحديات التي يشهدها العالم في مجال الذكاء الاصطناعي.

ترأست الاجتماع السيدة/ آمنة جابر الكواري – رئيسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، ووجهت الشكر للحضور وللأمانة العامة على الإعداد الجيد للاجتماع متمنية كل التوفيق والنجاح لأعمال اللجنة.

تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت إلى التوصيات التالية:

توصيات
الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية (التوصيات المشتركة بين اللجان الفرعية – اللجنة الفرعية للملكية الصناعية/ اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة):

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات التي دارت، أوصت اللجنة بالآتي:

- اخذ العلم بالتقرير المقدم من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاجتماع الثاني عشر للجنة وأهم الأنشطة التي قامت بها في مجال الملكية الفكرية.

البند الثاني: اقتراحات الدول العربية (مقترح دولة الامارات العربية المتحدة) حول تبادل الخبرات في الاستفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي:

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند والمتضمنة المقترح الوارد من دولة الامارات العربية المتحدة بشأن تبادل الخبرات في الاستفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي، وأوضح المشاركون في الاجتماع بأهمية ان يكون هناك ضوابط وتشريعات لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ولا يتم حصر استخدامه فقط في مجال حق المؤلف ولكن توظيفه ودمجه ايضاً في الجوانب الخاصة بفحص العلامات التجارية و تحليل طلبات براءات الاختراع لتحسين دقة عملية الفحص، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة العمل في مكاتب الملكية الفكرية وتطوير تطبيقات لعملية البحث والفحص تدعم اللغة العربية تحديداً لفائدة مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية. وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- تقديم الشكر لدولة الامارات العربية المتحدة على هذا المقترح الهام، وأخذ العلم بمرئيات الدول الأعضاء التي تم طرحها خلال الاجتماع، والطلب من مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية بموافاة الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بمرئياتها ومقترحاتها حول كيفية تطبيق هذا المقترح الخاص بالاستفادة من استخدام الذكاء الاصطناعي تمهيداً لعرضه على الاجتماع القادم للجنة لمناقشة آليات تنفيذ مقترحات الدول الأعضاء.

البند الثالث: بند ما يستجد من أعمال:

قامت الأمانة العامة باستعراض موضوع في بند ما يستجد من أعمال بشأن" انشاء منصة السجل الإلكتروني العربي للملكية الفكرية"، وهذا المقترح مقدم من إدارة حلول الاعمال لمكاتب الملكية الفكرية بقطاع البنية التحتية والمنصات بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتم التوافق من قبل أعضاء اللجنة على إدراج هذا الموضوع في بند ما يستجد من أعمال، وبناء عليه قامت الأمانة العامة بعرض المذكرة الشارحة التي أعدتها في هذا الشأن على السادة أعضاء اللجنة. وبعد المناقشات اوصت اللجنة بالآتي:

- أخذ العلم بالمقترح المقدم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بتعميم الوثيقة الخاصة بالمقترح على مكاتب الملكية الفكرية بالدول العربية لدراستها وإبداء مرئياتها وملاحظاتها بشأنها ومن ثم ارسال هذه المرئيات الى المنظمة العالمية للملكية الفكرية لأخذها في الاعتبار خلال تنفيذ مشروع المنصة، على ان يتم عرض هذه المرئيات خلال الاجتماع القادم للجنة الفنية للملكية الفكرية لمناقشة آليات التنفيذ، مع دعوة المنظمة العالمية للملكية الفكرية للمشاركة في الاجتماع اذا اقتضت الحاجة الى ذلك.

البند الرابع: تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية:

تكليف الأمانة العامة وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية لتحديد موعد ومكان انعقاد الاجتماع الرابع عشر، على أن يكون خلال الربع الأخير من شهر يناير 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية
ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيدة/ آمنة جابر الكواري

رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية
ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية
وزارة التجارة والصناعة
دولة قطر

تقرير وتوصيات

الاجتماع السادس للجنة الفرعية للملكية الصناعية

23-24 سبتمبر 2024

عبر تقنية الاتصال المرئي

تنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية بشأن عقد الاجتماع السادس للجنة الفرعية للملكية الصناعية في سبتمبر 2024 ، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع السادس للجنة، وشارك في الاجتماع ممثلو الدول العربية التالية: (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الامارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق – سلطنة عمان – دولة قطر – دولة الكويت – الجمهورية اللبنانية – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية (مرفق قائمة المشاركين).

ترأست الاجتماع السيدة/ آمنه جابر الكواري – رئيسة اللجنة الفرعية للملكية الصناعية، ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، موجهة الشكر للسادة أعضاء اللجنة وللأمانة العامة.

تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، **انتهت اللجنة إلى التوصيات الآتية:**

توصيات
الاجتماع السادس للجنة الفرعية للملكية الصناعية

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الخامس للجنة الفرعية للملكية الصناعية:

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات أوصت اللجنة بالاتي:

- اخذ العلم بالتقرير المقدم من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاجتماع الخامس للجنة الفرعية للملكية الصناعية وأهم الأنشطة التي قامت بها في مجال الملكية الصناعية.

البند الثاني: اقتراحات الدول العربية:

- **(مقترح دولة الامارات العربية المتحدة) حول وضع دليل استرشادي للدول في مجال الفحص الفني.**
- **مقترحات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول (تفعيل توصيات لقاء الجزائر حول مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية – تفعيل وتجسيد قاعدة البيانات حول الملكية الصناعية للدول العربية التي أعدها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية):**

1- اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند المقترح من دولة الامارات العربية المتحدة " حول وضع دليل استرشادي للدول في مجال الفحص الفني" وتم استعراض وثيقة حول هذا البند من ممثل دولة الامارات المشارك في الاجتماع وتم الترحيب من قبل السادة أعضاء اللجنة بفكرة الدليل الاسترشادى للفحص الفني مما يساهم في تحسين جدودة الفحص في مكاتب العلامات التجارية وبراءات الاختراع بالدول العربية وأن يتضمن افضل الإجراءات

والممارسات العالمية في هذا الشأن بالإضافة الى توافقه مع قوانين الملكية الفكرية والتي تختلف من دولة الى أخرى. وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- تقديم الشكر لدولة الامارات العربية المتحدة على البند المقترح بشأن وضع دليل استرشادي للدول في مجال الفحص الفني، والطلب منها بموافاة الأمانة العامة بالوثيقة التي تم عرضها خلال الاجتماع لتعميمها على مكاتب الملكية الصناعية لدراستها وموافاة الأمانة العامة بأية ملاحظات وابداء الرأي بشأنها.

2- أطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند المقترح من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن "تفعيل توصيات لقاء الجزائر حول مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية" والذى عقد بالتعاون بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعهد الجزائري للملكية الصناعية وبمشاركة ممثلي شبكات دعم التكنولوجيا والابتكار بالدول العربية في مايو 2023 بالجمهورية الجزائرية بهدف اطلاق الشبكة الإقليمية العربية لدعم التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية (TISC) ، وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- الطلب من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) مواصلة التواصل والتنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لموافاة الأمانة العامة بالمزيد من المعلومات وما لديها من مستجدات بشأن انشاء هذه الشبكة.

3- أطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند المقترح من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن "تفعيل وتجسيد قاعدة البيانات حول الملكية الصناعية للدول العربية التي أعدها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية" وتم استعراض بعض الملاحظات من ممثل الجمهورية الجزائرية المشارك في الاجتماع بأن بعض الدول قامت بإدراج الاحصائيات والأرقام الخاصة بها في المنصة خلال عامي 2023/2022، ودول أخرى لم تدرج الاحصائيات الخاصة بها والتي من المفترض ان يتم تحديثها بشكل سنوي على الموقع الخاص بالتطبيق، وأفادت الأمانة العامة(وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) ان التطبيق متاح على صفحة الوحدة بالموقع الإلكتروني لجامعة الدول العربية لجميع مكاتب الملكية الصناعية للدخول عليه وإضافة الاحصائيات الخاصة بها. وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- الطلب من جميع مكاتب الملكية الصناعية بالدول العربية المشاركة بشكل فعال في تبادل المعلومات والاحصائيات في التطبيق الذي أعده المعهد الجزائري للملكية الصناعية، وموافاة الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بأية ملاحظات حول استخدام هذا التطبيق.

البند الثالث: موعد ومكان عقد الاجتماع السابع للجنة الفرعية للملكية الصناعية:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية لتحديد تاريخ انعقاد الاجتماع السابع، على أن يكون الاجتماع خلال الربع الأخير من شهر يناير 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. مها بغيت

مدير إدارة الشؤون القانونية
وحدة الملكية الفكرية والتنافسية
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيدة/ آمنة جابر الكواري

رئيس اللجنة الفرعية للملكية الصناعية
ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية
وزارة التجارة والصناعة
دولة قطر

تقرير وتوصيات

الاجتماع السادس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة

23-24 سبتمبر 2024

عبر تقنية الاتصال المرئي

تنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية للملكية الفكرية الذي عقد يومي 1/31 – 2024/2/1 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عقدت وحدة الملكية الفكرية والتنافسية الاجتماع السادس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وشارك في الاجتماع ممثلي الدول العربية التالية: (المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الامارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية– المملكة العربية السعودية – جمهورية العراق – سلطنة عمان – دولة قطر – دولة الكويت – الجمهورية اللبنانية – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية– الجمهورية الإسلامية الموريتانية (مرفق قائمة المشاركين).

ترأست الاجتماع السيدة/ آمنة جابر الكواري – رئيسة اللجنة الفنية للملكية الفكرية ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، وذلك نيابة عن السيدة/ دلال المحمدي العلوي – رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة ومدير المكتب المغربي لحقوق المؤلفين اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، موجهة الشكر لأعضاء اللجنة والأمانة العامة متمنية التوفيق لجميع المشاركين في هذا الاجتماع.

وبعد ذلك تم اعتماد جدول الأعمال، كما تم الاطلاع على الوثائق التي أعدتها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) وبعد مناقشة بنود جدول الأعمال، انتهت **إلى التوصيات الاتية:**

توصيات
الاجتماع السادس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة

البند الأول: متابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الخامس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

اطلعت اللجنة على التقرير الذي أعدته الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته وأهم الأنشطة التي قامت بها، ووفقاً للمناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- اخذ العلم بالتقرير المقدم من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاجتماع الخامس للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة وأهم الأنشطة التي قامت بها.
- فيما يخص اعداد مسودة دراسة حول واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية، الطلب من الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بإعادة مخاطبة مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية التي لم توافيها بالإجابة على الاستبيان الخاص بإعداد مسودة دراسة حول واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية لموافاتها به في موعد أقصاه 15 يوم من تاريخ المخاطبة، حتى يتسنى لأعضاء الفريق المعني بإعداد الدراسة من كل من الجمهورية التونسية – جمهورية العراق – المملكة المغربية استكمال الدراسة لعرضها بشكلها النهائي.
- الطلب من المكتب المغربي لحق المؤلف والحقوق المجاورة بموافاة الأمانة العامة بالنسخة النهائية لمسودة دراسة حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية بعد انهائها من قبل أعضاء الفريق المعني بإعداد الدراسة، وذلك لتعميمها بشكلها النهائي على مكاتب حق المؤلف والحق المجاورة بالدول العربية، وإدراجها على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

البند الثاني: عقد ندوة موسعة بشأن التحديات التي تواجه واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية وسُبل مواجهتها:

أطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة المتعلقة بالبند وبعد المناقشات أوصت اللجنة بالآتي:

- تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بمخاطبة مكاتب حق المؤلف والحقوق المجاورة بالدول العربية لموافاتها بمرئياتها ومقترحاتها حول عقد الندوة الموسعة بشأن التحديات التي تواجه واقع حق المؤلف والحقوق المجاورة في الدول العربية، وذلك حتى يتسنى عرضها على الاجتماع القادم للجنة.

البند الخامس: موعد ومكان عقد الاجتماع السابع للجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة:

تكليف الأمانة العامة (وحدة الملكية الفكرية والتنافسية) بالتنسيق مع رئيس اللجنة الفرعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة لتحديد تاريخ انعقاد الاجتماع السابع، على أن يكون الاجتماع في الربع الأخير من شهر يناير 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وزير مفوض/ د. مها بخيت

مدير إدارة الشؤون القانونية
ووحدة الملكية الفكرية والتنافسية
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيدة/ آمنه جابر الكواري

رئيس اللجنة الفنية للملكية الفكرية
ومدير إدارة حماية الملكية الفكرية
وزارة التجارة والصناعة
دولة قطر